علاقة الفعل الثلاثى بزوائده
في ضوء علم الصيغ الوظائفى
بحث في النموذج التركيبي والدلالى

د/ ممدوح عبد الرحمن

كلية دار العلوم

جامعة المنيا

رقم الإيداع : ١٣٩٦٤ / ٢٠٠١

الترقيم الدولى : I . S . B . N

977 – 273 – 238 – 6

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعملُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالمُؤْمِنُونْ ﴾

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى معلمتي الأصلية السيدة / **جليلة حسنين منصور** التي علمتني أبجديات الحياة والمعرفة،وشمعتي التي تضئ لي السبيل بعد أن ظلمت عيناي وشراعي الذي يشق لي الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبيّ ، وكهفي الذي أخفي فيه ضعفي عن أعين الناس ، وساعدي وعوني يوم لم ينفعني جهدي واجتهادي ، وصديقتي بعد أن دفنت أصحابي في التراب ، ومركبي الذي يقلني بعد أن ضاق الطريق بقدميّ :

فعدت كذي رجلين ، رجل صحيحة

ورجل رمي فيها الزمان فشلت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

علـــي ظلعها بعد العثار استقلت

أ- [أ] هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل ظاهرة عقد الصلة بين الصيغ والمعاني أو الزوائد بهـذه المعانـي حين تتصل بهذه الصيغ ، وبيان هذا الجانب المعياري من جوانب تـناول اللغويين والصرفيين بهذه الصيغ ، كما يهدف إلى بيان الفرق بين محاولة وضـع أقـل عـدد ممكن من الضوابط وطبيعة الاستعمال الذي يتسع لعديد من الوظائف بعضها يتعلق ببناء الصيغ ويتعلق بعضها بالوظائف المختلفة التي تؤديها ، كمـا يهـدف إلـى بيان أن الصرفيين لم يُفرقوا في هذه الظاهرة بين الوظائف الـنحوية والوظائف الدلالية ، ويهدف إلى توضيح أن للميزان الصرفي من ناحية وتطـور التألـيف فـي الظاهرة من ناحية أخرى دوراً في تقديم علماء العربية للظاهـرة فـي كتـبهم علـى هذا النحو المعياري الذي ظلت تتناوله كتب اللغة والتصـريف مـن ناحية والدارسون من ناحية أخرى إلى يومنا هذا ، ولتحقق هذه الدراسـة مـبدأ أن اللغـة نظـام من الأنظمة Language is a system of systems يـتفرع بعضها عن بعض ، ولهذا فمن غير الممكن أن تتحكم الصيغة وحدها وهي نظام فرعي في دلالة الكلمة ووظائف استعمالها بمفردها .

[ب] موضوع البحث :

مثلـت ظاهـرة الـزوائد وارتباطها بمجموعة من المعاني في كتب اللغة والتصريف النظرة المعيارية وكانت هذه الظاهرة أحد المعايير في جهاز القواعد ، وكـان قد اعتمد على معايير ، كما ارتبط بمعايير أخرى كفكرة الأصل والميزان الصـرفي ، وإذا مـا تفهّم الدارس طبيعة العربية الفصحى القائمة على المعيارية عَظُـمَ فـي عيـنه ما توصل إليه اللغويون العرب من نتائج وإن حكموا على ما صادفوه بالخطأ ؛ لأنّهم ينطلقون في كلّ ذلك من نظرة حدّدتها لهم لغتهم وظروف حياتهم وما لحق بذلك من أهداف (١).

لكـــل كلمة صيغة أو بناء ؛ لأن كل كلمة في اللغة لها هيئة حاصلة باعتبار ترتيـــب حروفها وحركاتها وسكناتها ، وتنقسم الصيغ العربية – من حيث إمكانية تصريفها – إلى مجموعتين متفاوتتين :

إحداهما : مجموعة لا تدخل في موضوع علم الصرف ؛ لأنها لا تتصرف ولا تُشتَق ولا يشتق منها ، وهي الحروف (أي الأدوات) ، والأسماء المبنية (أي غـــير المعربة) ، والأفعال الجامدة . **والأخرى** : مجموعة الأسماء المتمكنة (أي المعربة) والأفعال المتصرفة .

ولفـــت هذا التفاوت أنظار اللغويين المحدثين والقدامى ، فعبر عنه القدماء بأنه الفارق بين صيغة تتصرف " أو تشتق أو يشتق منها " وأخرى لا تتصرف ولا تشتق ولا يشتق منها .

إلا أن وقفة المحدثين عند السمات الفارقة بين الصيغتين كانت أكثر تفصيلاً وأدق تحليلاً ، فنبهوا إلى أن هناك سمات عامة للصيغ الصرفية إلى جانب السمات الخاصة التي عرفها القدامى (٢) .

والفعـــل مادام مجرداً فله معناه الخاص في الدلالة على الحدث والزمان ، وإذا زيـــد فـــي صيغته حرف أو أكثر من حروف الزيادة لغير الإلحاق ، صار ذا معنى جديدٍ أو معانٍ متنوعة .

ولحروف الزيادة الداخلة على الأفعال أثران رئيسان :

أولهما : ما يترتب على وجود تغيير متصلٍ بالمعنى كإفادة التكثير أو المشاركة أو السلب أو الإزالة أو الاستحقاق .

وثانيهما : ما يترتب على حدوثه تغييرُ متصلُ بالعمل ، حيث تجعل حروف الزيادة بعض الأفعال متعدية أو لازمة وفقاً لما هو مستقر في كتب التصريف .

وقـــد تكونت هيئات بفعل الزوائد ومعانيها المستقرة عند الصرفيين ، فيأتي مزيد الثلاثي إما بحرف أو بحرفين أو ثلاثة ليتشكل من مجموع الزيادة اثنتا عشرة صـــورة ، في المزيد بحرف يأتي (فَعَّل – فَاعَلَ – افعَلَ) ، وفي المزيد بحرفين

يـــأتي : انْفَعَـــلَ – تَفَاعَلَ – انْفَعَلَ – افْتَعَلَ – افْعَلَّ) ، وفي المزيد بثلاثة أحرف يأتي (استَفْعَلَ – افْعَالّ – افْعَوْعَلَ – افْعَوّلَ) .

ودرس الفصائل أو الأقسام صعب ؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف بالتدقيق إذا ما كـــان وعـــي الناطقيـــن يذهب أبعد من التحليلات التي يقوم بها النحوى . غير أن الجوهرى هو أن التجريدات ترتكز دائماً في نهاية التحليل على الاستعمالات . فكل تجريد لغوى غير ممكن الوجود دون طائفة من العناصر المادية التي تكوّن أساسه ، فـــالعودة ضرورية ، إذن في نهاية الأمر إلى هذه العناصر (٣) ، وعلى هذا تُعَدُّ الحركات والتضعيف والتنوين والهمزات الوحدات الدنيا في الدلالة ، أما الوحدات الكـــبرى فهـــي الصيغ والكلمات والجمل والأساليب ، لكنّ وظائف هذه الوحدات الدنيا يسهم بقدر لا يستهان به في دلالة الصيغ والجمل والأساليب .

فتكشف رموز التنوين والتضعيف وهمزة القطع وأصوات المدّ وغيرها عن أصـــواتٍ حقيقة هي لبنات في النظام الصوتى للعربية ، ولكلٍ منها بالإضافة إلى ذلـــك وظـــائف أخـــرى ، فالتنوين ذو وظيفة صرفية – نحوية ، إنه أمارة التنكير وغيره ، ودليل صرف الاسم ونزعة من باب الممنوع من الصرف .

وللتضـــعيف وظـــيفة مماثلة صرفياً ونحوياً ، إنه ينقل الكلمة من وزنٍ إلى وزنٍ آخـــر ، ولكل من الوزنين دلالته الخاصة ، كما في نحو " قَتَل × قَتَّل " وهو كذلـــك وسيلة لتعدية الفعل اللازم ، كما في نحو " كرمُ – كرّم " ، وتشارك الهمزة التضـــعيف فـــي هـــذه الوظـــيفة ، وظيفة التعدية ، وتزيد عليه وظائف أخرى ، كاستعمالها أداة استفهام مثلاً ... إلخ .

فلهـــذه العناصـــر الصـــوتية وظائف (٤) والزوائد أو اللواحق أو اللواصق مصـــطلحات تتوارد للدلالة على ما يتصل بالكلمة فوق حروفها الأصول ، وتحمل دلالاتٍ وظيفـــية أثناء اتصالها بالكلمات ، وهي علامة على مورفيم معين ، أو ذى دلالة محددة .

وهذه اللواحق تقوم بدور وظيفي لا علاقة له بالمعجم ، فالمعجم لا يهتم بما يكـــون فـــي الصدر أو الأحشاء أو الأعجاز ؛ إذ ليس لهذه اللواحق مدخل معجمي

خاص ، وتتحدد معانيها الوظيفية في إطار دراسة النحو والصرف ، فهما يحددان وظائف هذه اللواحق ومعانيها الوظيفية .

لقد نظر علماء اللغة في مفردات اللغة ومعاني هذه المفردات ، وفي صيغها وتراكيبها وخلفوا لنا في كل ذلك الجليل من الآثار ، ووضعوا تحت أيدينا تراثاً لغوياً ، ولم تقف جهودهم عند دراسة هذه الجوانب التي تتصل بمادة اللغة نفسها ، بل قدموا لنا كذلك ضروب شتى من القضايا والمشكلات التي تتصل بلغتهم وفكرتهم عنها ومكانتها عندهم (٥) .

فقد رأى " ابن فارس " أن من سنن العرب الزيادة في الحروف ويكون ذلك إما للمبالغة وإما للتشويه والتقبيح ، كما رأى العرب في تزييد الزوائد في الكلمة تعظيماً للشيء أو تهويلاً وتقبيحاً (٦) .

كما يقول " وهذا مما زيدت منه الزوائد تهويلاً وتفخيماً " (٧) ، ويقول وكرّرت تأكيداً للمعنى (٨) ، أو يقول " العرب تزيد حروف الفعل مبالغة (٩) .

ولكن غيره من الصرفيين يتمسكون أشد التمسك بفكرة الأصل والزوائد ولا يتجاوزونها ، وفي حالة اللواصق يبدون صعوبة وشدة في الموافقة على زيادتها ، وذلك مثل " أبي عثمان المازني " وابن عصفور وأبي حيان الأندلسي ، وابن عصفور أشدهم تمسكاً بفكرة الأصل والزوائد ، في حين يظهر ابن جني مرونة في بعض الأحيان .

وهناك نوع من الزيادة وظيفته جعل بعض الكلمات على أوزان كلمات أخرى ، وربما كانت الزيادة تكريراً لحرف من حروف المادة الأصلية ، كما في (جَلْبَبَ) فإن مادتها (جَلَبَ) وربما كانت إدخالاً لحرف آخر مثل (كوثر) الملحقة بجعفر ، وهذا يدل على أن الزيادة للإلحاق ليست في حدود حروف الزيادة العشرة ، بل قد يكون الإلحاق بأي حرف من حروف الهجاء يحقق الغرض المطلوب .

وهذا الإلحاق وسيلة من وسائل اللغة في صوغ أفعال ذات دلالات متجددة ، ويكـون الفعل الملحق عادة ثلاثياً فيزاد حرفاً ليلحق بالرباعي المجرد ، أو حرفين ليلحق بالرباعي المزيد بحرف ، أو ثلاثة أحرف ليلحق بالرباعي المزيد بحرفين .

ولا ريـب أن لهـذه الزيادة فائدة في توسيع الدلالة أو تخصيصها وإحداث دلالة جديدة لم تعرفها اللغة من قبل (١٠) .

ويرى اللغويون المعاصرون أن النظرية اللغوية لكي تكون واضحة ، فلابد أن تكـون قـادرة على كشف العلاقات بين الصيغ (١١) ، والصرفيون العرب قد استطاعوا كشف تلك العلاقات كشفاً واضحاً ، فإن المعاني السابقة للصيغ إنما هي مجموعـة مـن الجوانـب التطبيقـية التي أشاروا إليها من خلال بعض السياقات والشـواهد التـي توضـح الـنظرية وتؤيد وجود بعض المعاني للصيغ الصرفية كالمطاوعة ، واختصار الحكاية ، والتّعدية والصيرورة وسواها .

ومـن هنا نستطيع أن نقول إن حديث القدامى والمحدثين عن معاني الصيغ الصـرفية كان يطبعه النظر في الصرف والنحو والدلالة مما يمكن أن يؤدي إلى وجود نظرية طريفة تطبع هذا الحديث (١٢) .

فقـد عرفت العربية طرقاً من التحويلات في الجملة الفعلية ، فالفعل اللازم وهـو فعل له قوة واحدة أو محدودة بعنصر واحد هو الفاعل يمكن أن يتحول إلى فعـل متعدٍ متحكم في عنصرين هما الفاعل والمفعول من خلال وسائل محددة في الـتعدية بحـرف الجر أو التغيير في صيغة الفعل أو التضمين وهو إشراب اللفظ معـنى لفـظ آخر وإعطاؤه حكمه . وهذه العملية يطلق عليها التوسع والامتداد ، وتقابلها عملية أخرى هي عملية الاختصار أو الإيجاز ، وذلك حين يتحول الفعل المـتعدي ذو القوتيـن إلى فعل لازم ذي قوة واحدة من خلال عدة وسائل أيضاً ، كالمطاوعة والتغيير في صيغة الفعل والتضمين كذلك .

واسـتعملت العربية كذلك الأفعال التي لها معنى واحد ، ولكنها تختلف في قوتها ، وتعرف على النقيض من تلك أفعالاً تتفق في معنى عام ، وتتفق في قوتها أيضـاً ، وهـي مجموعة الأفعال المتعدية إلى مفعولين ، وهي الأفعال الدالة على

معـنى الإعطـاء أو المـنح ولها أحكامها والأفعال الدالة على اليقين أو الرجحان (أفعـال القلـوب ، وأفعال التحويل أو التصيير) ولها أحكامها ، أما القسم الأخير فهـو الفعـل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، وقد انتقلت أفعاله من القسم السابق من خـلال عملية توسيع أيضاً بإضافة عنصر " همزة التعدية " ، ولها أحكامها ، وهي محدودة للغاية ولها استعمال محدد .

ويطلـق علـى عملية زيادة عدد العناصر وحدة واحدة حالة التعدي وعلى إنقـاص عددها وحدة حالة اللزوم . أما الحالة الأولى وهي حالة التعدي أو إضافة عنصـر تطلـق على الفعل الجديد مقارنة بالفعل السابق ، وذلك حين يزداد عدد العناصـر وحـدة . فـالفعل (أسـقط) المتعدى للفعل (سقط) والفعل (أرى) المـتعدى لفعـل (رأى) بالنظر أو بمراعاة المعنى ، وتتصل هذه العبارة بمقولة علماء العربية " زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى " .

ويلاحظ هنا أن العنصر المضاف يكون إما الفاعل القائم بالحدث مباشرة أو على الأقل صاحب الحدث – غير المباشر – ولكنه غالباً الأكثر وضوحاً وتأثيراً ، وهـذه العملـيات أو التحويلات وانتقال الفعل من قوة إلى قوة أكبر أو العكس لا تتوقف على الصيغة بقدر ما تتوقف على المادة المعجمية (١٣) .

[ج] أهمية البحث :

تتمـثل أهمـية هـذا البحث في تحليل منهج اللغويين والصرفيين ونظرتهم المعـيارية من خلال ظاهرة علاقة الصيغ والزوائد بالمعاني وقصور هذه النظرة التي تُجدّ من وفاء لغاتهم بأغراض الناطقين واستعمالاتهم على مر العصور ، وفي مخـتلف الأمصار وفي المستويات اللغوية المختلفة ، فالضوابط التي وُضعت لهذه الصيغ تدل على قصور العربية ذاتها وليس نظام قواعدها ، ففي النظام الصرفي بصـفة عامـة وهـذه الظاهرة بصفة خاصة سلكوا في تقعيد مادته مسلكاً مشوباً بالافـتراض أو الـتأويل والتعسـف ، حـتى يخضعوا الأمثلة المختلفة في بعض خواصـها وطبيعـتها لنظام واحد مُضَحِّين بذلك بالفوارق التي تميز بعضها من بعض .

فالمبدأ العام عند الصرفيين يعمل على إطراد القواعد وتعميمها من حيث ضم مجموعة من المعاني تحت طائفة من المبانى وهو مبدأ ومطلب مهم في ضبع القواعد ، بحيث تصبح القواعد قليلة ومحدودة تحت ضوابط معينة ، ولكنهم في أحوال أخرى وهي أحوال التحليل وتفسير الاستعمالات يلجأون إلى إعمال مبدأ الاتساع والمرونة في مواقع الكلمات ورتبتها ودلالاتها ووظائفها وهذان مطلبان لا يجتمعان خصوصاً أن الصرفيين جعلوا الاتساع وظيفة من الوظائف التي تسند إلى كل صيغة ، وكانت إضافات الأجيال المتعاقبة من الصرفيين في هذه الظاهرة تعتمد على الاتساع في استعمال الصيغ حتى إن الصيغة الواحدة جعلوا لها في بداية عهد التأليف الصرفي ستة معانٍ ، ثم وصلت عند المتأخرين إلى عشرين معنى ، ولكن الأولى بل الصواب أن نضع نظاماً فرعياً لهذه الأمثلة وفاءً بحقها وطبيعتها ، وحفاظاً على وحدة المنهج ، وتجنباً للخلط بين لبنات ذات خصوصيات مختلفة ، قد يفسد ضمها بعضها إلى بعض في جدار واحد هندسة النظام العام ، وهو ما نلمسه بوضوح في أعمال التقعيد على المستويات اللغوية كافة (١٤) .

ووقف الاستشهاد بتاريخ معين معناه إغلاق باب البحث العلمي بعد هذه الفترة التي حددوها نهاية لدراستهم ، وقد حدث بالفعل إذ لم يقدموا على دراسة اللغة في أي زاوية أو جانب بعد هذا التاريخ ولم يكتفوا بهذا ، بل حكموا على كل الظواهر اللغوية التي وجدت بالعربية بعد هذا التاريخ على أنها أمثلة صريحة للخطأ والانحراف ، وكان الواجب فتح باب الدراسة للغة في فتراتها المتعاقبة ، وليكن حكمهم عليها كما يشاءون ولهم بعد هذا أن يفرضوا اللغة أو النموذج اللغوي المعين الذي يريدون أن يلقوا به إلى أيدي المتعلمين ، ولكن تبقى لنا بعد ذلك ثروة هائلة من التراث اللغوي المتراكم على مرور الزمن ، ولقد كان من النتائج المباشرة لهذا المنهج أن أصبحنا اليوم عاجزين عن إدراك ما أصاب العربية في عصورها الطويلة ، وأصبحنا لا نستطيع دراسة تاريخ هذه اللغة أو معرفة خطوط التغير الذي لحق بها أو ظروف هذا التغير وما ارتبط به من أسباب .

وهكذا نجد أنفسنا اليوم أمام قواعد لغة كان يتكلمها الناس منذ حوالة أربعة عشر قرناً ، جاهلين تماماً قواعدها المستحدثة نتيجة التغير اللغوي . وقد أضاف هذا الأمر صعوبة ظاهرة إلى الصعوبات الكثيرة التي تنتظمها العربية وقواعدها لسنا نريد بذلك إهمال القواعد التقليدية لهذه اللغة أو إطراحها ، وإنما تعنى أنه كان من الضرورى أن تكون لدينا ثروة لغوية أخرى توائم الزمن المتغير حتى نستطيع استثمار هذه الثروة واستعمالاتها عند الحاجة ، وما أشد حاجتنا اليوم إلى مثل هذا .

وبهذا وجب أن تُتَنَاول استعمالات العربية من الثلاثي بمختلف زوائده تناولاً يعتمد على الاتجاه التاريخي بالتحقق أولاً من المعاني التي وضعها اللغويون والصرفيون للصيغ والزوائد ، وتتبع الدلالات والوظائف التي استحدثتها اللغة لهذه الصيغ والزوائد في استعمالات العربية المختلفة من حيث الزمن والمستوى اللغوي ثانياً . أما في الحقل اللغوي فالمسألة يمكن تصويرها هكذا : اللغة بوصفها أداة الفهم والإفهام تتغير وتتطور أردنا أم لم نرد ، على حين ظلت قواعدها جامدة لم تنتقل قيد أنملة عن الصورة في كثير من الحالات لا تصور الواقع أو تمثله ، بل إنها أحياناً تناقضه . ومن الواضح انه ليس في طوعنا إهمال القواعد التقليدية ؛ لأنها جزء من تراثنا . ونحن بهذا الوضع أصبحنا في موقف التناقض وهو موقف نتج عن هذا الأسلوب الذي اتبعوه في دراستهم ، والذي جاء قاصراً من وجهة النظر العلمية .

وهكذا يتضح لنا أنه لم يكن هناك خط تفكيري متصل في دراسة اللغة وقواعدها ، وإنما كانت هناك اتجاهات شتى ومبادئ منوّعة ،يختلط بعضها ببعض ، بل ربما ناقض بعضها البعض الآخر ، وإنه لمن الصعب أن نقرر أنه كان هناك منهج واحد متكامل الخطوات مترابط الأطراف (١٥) .

[د] مشكلة البحث :

ومشكلة هذا البحث تنطلق من مفهوم عام : تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني أو فكرة echo-words وتفرع عنها في الدرس الصرفي وضع معنى

محـــدد لكـــل صيغة ، أو وضع مجموعة من المعاني للصيغة الواحدة ، يزيد هذا المعنى بزيادة الزوائد الممكنة لهذه الصيغة ويتناسب تعدد المعاني تناسباً طردياً مع الـــزوائد التي تلحق بهذه الصيغ ، فمن بين صعوبات هذا النموذج ما يتعلق بمادة التحلـــيل ، وهي هنا البنية الدلالية للغة ومنها ما يتعلق بمنهج التناول ، أما بالنسبة للـــنوع الأول فإن طبيعة اللغة في إنشاء العلاقات الدلالية مسألة معقدة ، حيث نجد عدداً من الظواهر التي لا تجعل " المعنى " ثابتاً في نقطة معينة لا يغادرها . ومن ثم فإن الوحدة المعجمية الواحدة قد تدخل في أكثر من علاقة مع الوحدات الأخرى : ســـواء عـــن طريق التعدد في المعنى ، أو انحسار دائرتها الدلالية ، أو تحولها المجـــازى أو خـــروجها تماماً من دائرتها الدلالية الأصلية . وأما عن التناول فهو ذلك المنهج المعيارى بكل ما وقف عليه الوصفيون من مثالب وعيوب (١٦) .

تؤثـــر البنية الداخلية للأفعال على أزمنتها وعلى علاقاتها بعناصر السياق اللغوي التي يمكن أن تضامنها وكان الأجدر بالصرفيين أن يشيروا إلى تأثير البنية الداخلـــية والـــزوائد فـــي إنشاء هذه العلاقات ودورها في التعدى واللزوم وتحديد الزمـــن بدلاً من انحسار المسألة في حقول دلالية منتشرة تدل على استقراء بعض أفعال اللغة ولا تضع الثقة الكاملة فيما صنعوا .

ولا جـــدال فـــي هذه الزوائد المفارقة التي أحصاها الصرفيون وساقوا لها الأمـــثلة ، غـــير أنـــه توسع في إضافة عدد من الزوائد السابقة واللاحقة ، مما لم يلتفـــت إلـــيه الصرفيون ؛ لأنها لم يتكشف النقاب عنها ، إلا بعد تطور الدراسات الحديـــثة فـــي عصـــرنا هذا ، فعرف الباحثون أن هناك زوائد ثابتة أضيفت إلى الأصـــل الاشـــتقاقي في أزمان قديمة وتناست الأجيال هذه الزيادة ، وخفى أصلها علـــى المتأخرين فظنوا أن هذه الزيادة جزء من بناء الأصل فأدرجوا كلمات هذا النوع تحت الرباعي والخماسي المجرد .

ويســـمى " *هـــنرى فليش* " هذه الإضافة بالإلصاق ، ويتحدث عن السوابق واللواحق في الصيغ الاسمية ، ثم يتحدث عن السوابق واللواحق في الصيغ الفعلية فـــي فصـــل آخر من كتابه إلا أن " فليش " في حديثه عن السوابق واللواحق يلتزم

بذكر الزوائد التي تضاف إلى أوائل الكلمات أو أواخرها بحيث لا تتأثر بها طبيعة الأصل الاشتقاقي ؛ إذ يبقى الأصل الثلاثي ثلاثياً ، كما كان قبل إضافة هذه الزوائد إليه ، فالزوائد التي أوردها في بحثه لا تخرج من حيث المبدأ عن تلك التي أشار إليها النحويون القدامى وهي زوائد لا تخفى حقيقة الأصل الاشتقاقي ، بل يكون المتكلم مدركاً لهذا الأصل ، عارفاً كيف يستخرجه من الكلمة .

تحدث "*فلـيش*" عن الزوائد المفارقة التي يسهل إدراك زيادتها وإمكان مفارقتها للأصل الاشتقاقي ، وهي التي حددها الصرفيون في أحرف [سألتمونيها] ، ولكن " فليش " لم يتحدث إلا عن ستة أحرف منها ، وإن كان حديثه عنها لا يخلو من عمق وطرافة (١٧) .

ومنهج "*سيبويه*" في كتابه كان نموذجاً وصفياً بشكلٍ عام ، إلا أن من تبعه من اللغويين توقفوا عن الاستشهاد باللغة المستعملة في زمنهم وجمدوها على ما استشهد به سيبويه ، فاستعملوا قواعده كقواعد معيارية وحاولوا أن يُخضعوا لها كل ما يُقال ويُكتب في العصور المختلفة ، ولازال هذا حالنا إلى حد كبير بالنسبة لقواعد لغتنا حتى العصر الحاضر (١٨) ، ويمكن إيجاز ذلك في أمرين : الأمْر الأول يتعلق بمحتوى تلك القواعد ، والثاني يتعلق بطريقة العرض (١٩) ، ووظيفة اللغوي هي " وصف الحقائق لا فرض القواعد " (٢٠) .

أخذ الصرفيون من عدد محدود من المعاني معياراً يصنفون على أساسه الأفعال فعقدوا صلة بين الصيغة الواحدة وعدد من هذه المعاني ، بحيث اشتركت المعاني جميعاً في جميع الصيغ ذات الزوائد وتميزت بعض الصيغ بشمولها لهذه المعاني مثل (أَفْعَلَ) وندد في بعض هذه الصيغ أن تؤدي إلا معنى واحد مثل (افعوّل) و (افْعَوْعَل) .

وقد كانت محاولة للتعرف على معاني الصيغ الصرفية ، وربما يثار التساؤل التالي " هل يوجد رابط مشترك يجمع تلك الصيغ ؟ " وهل يوجد ما يمكن أن نطلق عليه " نظرية " من شأنها جمع تلك المعاني فيما بينها ؟!

كـــلاً ؛ إن الرابط المشترك هو مجموعة المعاني التي اشتركت فيها الصيغ جمـــيعاً كالـــتعدي فـــي بعضها واللزوم في بعضها الآخر ، واشتراكها في السلب والإزالة والاستحقاق والاتساع أي استعمال الصيغة بدلالة أكثر من صيغة أخرى .

والدليل على ذلك ما يلي :

١- هناك صيغتان تدلان على " اختصار الحكاية " وهما :

[أ] فعّل .		[ب] استفعل .

وهـــذا الاختصـــار إنمـــا يعـــد ظاهرة تمييز " الأداء اللغوي " لدى المتكلم الفطرى ، بل إن بعض الأفعال الدالة على الاختصار تستعمل في الحياة اليومية ، وفـــيما يتصـــل بالشعائر الدينية ، وذلك نحو : (سبّح ، لبّ ، هلّل) . وإن كان بعضـــها أكـــثر شيوعاً من غيره ، ويعد الاختصار كذلك طريقة من طرق الأداء الدلالى التي تتميز بالسرعة في التوصيل ، فإن " استرجع " مثلاً تدل على ﴿ إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾ وهي مكونة من عشرة عناصر أساسية مباشرة وهي :[إنّ ، ونا ، واللام ، والله ، والواو ، وإنّ ، ونا ، وإلى ، والهاء ، وراجعون] بالإضافة إلى اختلاف التركيب النحوي للصيغة ومعناها .

٢- المطاوعة من المعاني التي تشترك فيها بعض الصيغ وهي :

[أ] أفْعَلَ .		[ب] انفعل .		[ج] افتعل .

[د] تفعّل .		[هـ] تفاعل .

وتلك المطاوعة تتصل بالتركيب النحوي للجملة ، والوزن الصرفي للفعل ، بالإضافة إلى الدلالة ، حيث إن صيغة " انفعل " تتصل بالحركة الحسية .

٣- هـــناك إحـــلال بيـــن الصيغ ، وهو يعد من معالم الحديث عن معاني الصيغ الصرفية عند القدامى والمحدثين ومنه ما يلى :

أفعل ←———— استفعل		فاعَل ←———— فعّل

فعّل ←———— تفعّل		استفْعَل ←———— أفْعَلَ

وهــذا الإحلال يساعد في التأويل للصيغ بما يتفق مع المعنى فإن الجملة : ضاعفت الشيء ، معناها : ضعّفت الشيء .

والتضعيف لعين الكلمة للدلالة على " التكثير " مثلاً .

٤- الـتعدية مــن أسس الحديث عن معاني الصيغ ، وينظر إليها الصرفيون من خـلال التركيب الخاص بالجملة ، حيث إنه يتأثر حين إحلال صيغة محل أخرى .

٥- اللجــوء إلى اشتقاق صفة من الصيغة للدلالة على المعنى الخاص بها ، ومن أمثلة ذلك :

ألبن ← لبن	أمصر ← مصر
أصبح ← الصباح	أعجم ← العُجمة
أحمد ← محمود	فَسّقَ ← الفسق
قوّسَ ← القوس	استغفر ← مغفرة

٦- وضــع فعـل فــي الجملــة التي تدل على معني الصيغة ، مأخوذ من معنى الصيغة نفسها ، ومن ذلك ما يلى :

الإزالة : أقذيت عين فلان ، أي : أزلت القذى عن عينه .

المصادفة : أبخلت زيداً ، أي : صادفت زيداً بخيلاً .

الاستحقاق: أحصد الزرع ، أي : استحق الزرع الحصاد .

التعريض: أرهنت المتاع ، عرضت المتاع للرهن (٢١).

ويــرى اللغويون المعاصرون أن " النظرية اللغوية " لكي تكون واضحة ، فلابد أن تكون قادرة على كشف العلاقات بين الصيغ (٢٢) .

وهــناك مجموعة من الجوانب التطبيقية التي أشاروا إليها من خلال بعض السـياقات والشواهد التي توضح " النظرية " وتؤيد وجود بعض المعاني للصيغ الصرفية كالمطاوعة واختصار الحكاية والتعدية والصيرورة وسواها .

إن نظـــرة القدامـــى إلـــى اللغة بالحدود القائمة على أساس الزمان المعين والمكـــان المخصـــوص ، هي إحدى الأسباب التي نجم عنها فقدان تدوين الألفاظ والـــدلالات المـــتطورة لهذه الألفاظ وعدم تتبع ظاهرة التغير الدلالة للألفاظ ، وقد اســـتوجب هذه النظرة أن يتمسك هؤلاء اللغويون في الغالب بالدلالة القديمة للكلمة أو المعاني الأصلية للألفاظ كما سجلتها المعجمات أول مرة في الاحتجاج اللغوي ، فقـــد ذهـــب " ابن فارس " إلى أن أي تغير يحدث فهو موقوف على ما سمع ؛ إذ عقب على طائفة من الألفاظ التي تغيرت معانيها [٢٣] .

نجد كثيراً من دلالات الأبنية ، كما اصطلح عليها الصرفيون تشبه دلالات الأبنية عند اللغويين ، فكلا الجانبين يتحدث عن الأفعال : مثلاً عن استعمال صيغة " فَاعَلَ " للدلالة على المشاركة الحقيقية للفاعل والمجازية للمفعول نحو : خاصم ، وجـــاذب ، والتكثـــير نحـــو : ضاعف ، والموالدة نحو : تابع ، واستعمال صيغة "افْتَعَلَ " لمطاوعة " فَعَلَ " نحو : نبهته فتنبه ، وللاتخاذ نحو : اختتم اتخذ خاتماً ، وللتصريف بجهد نحو : اكتسب ، وللاختيار نحو : انتقى [٢٤] .

وقـــد أشار " سيبويه " إلى سمة تتسم بها الأفعال المتعدية في نقلها بالهمزة والتضـــعيف فـــي آن واحـــد ، ولا يختلف المعنى نحو : " أنجاه به ونجّيته " [٢٥] "أعاذه وعوذه منه " [٢٦] ، " أمكنه ومكنه منه " [٢٧] ، " أوصاه به ووصاه " [٢٨] ، " أقدره وقدره عليه " [٢٩] ، " أفرحه وفرحه به " [٣٠] .

فـــي حيـــن أن هناك أفعالاً تتعدى بالهمز والتضعيف معاً ، يختلف المعنى بيـــنهما نحو : بطرته بالسيف أي : ضربته ، وأبطرته بالسيف أي : جعلته يراه ، أكرَهه على الأمر أي :غلبه وقهره عليه ، وكرّهه إليه أي : جعله كريهاً إليه[٣١] .

إن من وسائل تنمية اللغة خضوعها لقوانين التغير الدلالي ، ويبدو أن النحاة والصـــرفيين العرب أرادوا أن تستقر اللغة عند حدود زمنية ومكانية معينة ، فكما وضـــعوا قواعد النحو الضابطة للحن ، أرادوا أن يصنعوا الصنيع نفسه في معاني الصـــيغ ، فالكلمـــات – وأعـــنى مـــنها الأسماء وبعض الأفعال – تحدد وظائفها العلامـــات الإعرابـــية والالتزام بهذه العلامات يقيد نسبة الانحراف عنها ، ولكن

المعانـــي ليست لها علامات ضوابط تمنع الناطق من أن يحيد عنها ، فلذلك حدد اللغويـــون الصـــرفيون معانـــي لكل صيغة لإخضاعها للقوانين المعيارية لمحاولة الســيطرة على استعمال الناطقين لها فتكون دلالات الصيغ التي وصفها اللغويون والصـــرفيون بديـــلاً عـــن نظام العلامات الإعرابية ، وكذا المعاني التي يرصدها المعجـــم للكلمات ، فكل من العلامات الإعرابية ودلالات الصيغ ومعاني المعجم قيود يضبط بها الاستعمال من ناحية ونرصد بها مدى التطور من ناحية أخرى .

ويـــدرس الفعل من حيث إعرابه وبنائه في مباحث النحو كأنه حقيقة قائمة بذاتها لا علاقة لها بالتركيب وتأليف الكلام . ذلك أن الفعل وغيره من أقسام الكلم إنما تصرف على حقيقتها وتفهم حقيقة معناها بالتركيب إذا ضم بعضها إلى بعض فـــتؤلف مـــنها تركيب يؤدي معنى ويعبر عن فكرة ، إما إدراك مفهومه وهو لفظ مفرد فلا يمكن أن يتهيأ إلا بعد إدراك معناه في تركيب الكلام ، ووظيفته في ذلك التركيب وعلاقته بالأجزاء الأخرى .

ولـــو أننا بحثنا عن أسباب هذا الانحراف في المنهج لاستطعنا أن نرده إلى أسباب وعوامل بعضها تاريخي وبعضها فكرى منهجي (٣٢) .

وجرياً على منهج " حازم القرطاجنى " في فكرة علاقة الأوزان العروضية بالمعانـــي ، وجعل لكل وزن مضموناً معيناً وفقاً لتتابع الحركات والسكنات في كل تفعـــيلة أو وزن (٣٣) فـــي العصـــر الحديـــث ، قوبلت هذه الفكرة بالرفض وعدم الاستحسان ؛ لأنها لا تستند إلى مادة الشعر المنظومة أي اللغة بمفردتها وتراكيبها وعلاقـــة المفرد بالمفرد ، والمركب بالمركب ، فيما يعرف في اصطلاح النحويين بـــ [التضـــام والتعاقب] ، وفيما يعرف عند المحدثين بـــ [العلاقات الأفقية ، والعلاقـــات الرأسية] وما أوثق العلاقة بين الأبنية الصرفية والأبنية العروضية.، فالفارق بينهما هو التنوين المسجل كتابياً ، أو الممثل كتابياً في " تفعيلة " ، ولكن لمـــاذا لـــم يقـــبل المحدثـــون عقد الصلة بين الأوزان العروضية والمعاني وقبلها الصرفيون في معاني صيغ الزوائد من ناحية أعنى الصيغ وحسب الزوائد ، سواء

أكانـــت حروفاً أم حركات من ناحية أخرى ، وإعادة النظر في المنهج الذي تناول به اللغويون والصرفيون هذه الظاهرة .

[هــ] وسائل معالجة :

حصر معاني الأفعال في دوائر محدودة :

والمـــنهج الـــذي ســـيطر على درس العربية لم يَحُلْ دون التنبه إلى تغير الدلالـــة مـــن حيث الأسباب والأشكال والمجالات ، وهذا ما نرى له أمثلة كثيرة ، وإذا مـــا شقّ على الدارس المحدث البحث عن ذلك في بطون المعاجم وكتب اللغة وغيرها من ضروب التأليف التي شهدت مثل هذا الدرس ، فإن أمامه جانباً واضح المعـــالم ، هو خيرُ دليل على تعمّق العرب في الدرس اللغوي التطوري ، ونعنى بذلـــك كتب اللحن والتثقيف اللغوي ؛ فاللغويون كما تبينوا أمثلة من ذلك بعد تطور العلوم في العصر العباسي.

كمـــا أشـــاروا إلى الكثير من أسباب التغير الدلالى ، أما أشكال التغير فقد نصـــوا عليها في كتب اللحن صراحة ، فذكروا أبواباً للتخصيص والتعميم والنقل والمجاز والمثل ونحو ذلك (٣٤) .

بدراســـة تطور التأليف في الأبنية الصرفية نجد أن الدراسات المبكرة كـــ [كـــتاب ســـيبويه] تهتم بمعاني الصيغ في حدود ضيقة ، ولكنها تتطور عند ابن جـــنى في القرن الرابع ثم تتبلور الفكر من ظاهرة عامة في الصيغ واللغة العربية إلـــى تطبيقها على الأفعال والزوائد في باب معاني صيغ الزوائد في القرن السابع عـــند ظاهـــرة تطور تبويب الصرف وذلك في كتاب [الشافية] لابن الحاجب إلى يومنا هذا زيادة في معنى كل فعل ، وهذه الزيادة والتطور ناشئان عن تتبع الأفعال والســـياقات والنصـــوص بحيث يبدو لكل مؤلف استعمال لم يتطرق إليه السابق ، وهذا التطور في التأليف يكشف لنا مشكلة هذا البحث من حصر معاني الأفعال في دائـــرة محـــددة ، وهـــو يـــدل أيضاً على وسيلة المعالجة ، من حيث وجوب تتبع مخـــتلف الاستعمالات في النصوص العربية ، أو التوقف عن حصر هذه المعاني

وربطهـا بالصـيغ ، أو صـنع معاجم ضخمة خاصة بمعاني الأفعال كما صنعت سلسـلة مـن الكتب تسمى بالأفعال كالذي صنعه " ابن القطاع " و " السرقسطى " وغـيره ، وعلـى هـذا فقد واكب الدرس الصرفي في تطوره اتجاه الاستعمال والـدلالات المكتسـبة التـي تدرك بتتبع أصول الألفاظ وأوائل وضعها وضروب استعمالها ، ومراحل تطورها (٣٥) .

دخول مستويات أخرى كالمعجم والتركيب والنحو :

تتمـثل طـريقة المعالجـة فـي المؤلف المكون من الصيغة ومادة المعجم والسمات التي يتسم بها الفعل من حيث قابليته للدخول في عدد من التراكيب ليؤدي الدلالات المختلفة التي تميزه .

وتـنطلق مـن منهج واحد يشمل الصرف والتركيب والدلالة إطاراً عاماً ، ولكن المعالجة الخاصة تدخل تحت إطارين رئيسين :

[أ] الانطـلاق من الصيغة : أي تتعدد الصيغ في الحقل الدلالى الواحد ويكون هذا هو أساس التطور في درس الفكر الصرفي الحديث عن المفهوم القديم .

[ب] السـياق اللغـوي والاجتماعـي الذي ينطلق من التركيب ويخص نوع الفعل وإمكانـية استبداله وصيغته وزوائده وما يتصل به من مكونات من ناحية ، وحرف الجر ومجروره وموقعهما ودلالتهما من ناحية ثانية .

تـتخذ طـريقة معالجة ارتباط الصيغ والزوائد بالمعاني الارتباط ذاته الذي يرتبط به مستوى الصرف بمستويات أخرى كالمعجم والتركيب والنحو . وهكذا ، فإذا انطلقنا من الوظيفة ، فإن الوحدات المعجمية تلتبس بالوحدات التركيبية .

يـبدو ، إذن، أنه يستحيل تصور المعجم منفصلاً عن التركيب ، ولا تصور التركيب في انفصال عن المعجم ، هذه المستويات الثلاثة في رأى " سوسير " ليست منفصلة عن بعضها البعض ، ومن الوهم التمييز بنيهما ، ومعنى ذلك أن تقسيمات النحو التقليدية لا تتناسب والتمييزات الطبيعية .

ففـيما يخـص التركيـب والصرف ، يبدو أنهما متلازمان ، ولا يستغنى أحدهمـا عـن الآخر ، بل إن الصرف لا يمكن أن يشكل علماً ذا موضوع واقعى ومستقبل ، فهو مجال مصرفى فير متميز عن التركيب ، فالأشكال [التي يدرسها الصـرف] متعلقة بالوظائف التي يدرسها التركيب] والعكس صحيح أيضاً : إن الأشـكال الصـرفية لا يمكـن أن تصير وحدة استبدالية إلا بالنظر إلى الوظائف التركيبـية التـي تؤديهـا تلـك الأشكال" ضرب ، اضطرب ، تضارب " . وهذه الوظائف التركيبية لا تتدرج في باب الصرف إلا حينما يناسب دليل صوتى محدد وظيفة محددة ، وعليه فلكل وظيفة تركيبية وحدة صرفية مخصوصة .

إن التعارض بين الصرف والتركيب تعارض تبسيطي ، ويبدو أن الظواهر الصرفية والظواهر التركيبية ظواهر متلازمة ، ولذلك يجب دراستها دفعة واحدة.

و"سوسير" من خلال نقده هذا التصور النحوي التقليدي يدعو إلى دمج هذين الفرعين وصهرهما في علم واحد هو [الصرف – تركيب] الذي يعنى في الوقت نفسه بوصف قواعد البنية الداخلية للكلمات وقواعد تأليف المركبات في جمل .

أمـا فيما يخص علم المعاجم ، فإن " سوسير " يعترض على إقصائه من النحو ، فالعلاقات بين الوحدات والتي هي من باب الدراسة النحوية يمكن أن يعبر عـنها بواسـطة الكلمات ، كما يمكن أن يعبر عنها بواسطة وسائل نحوية . معنى ذلك أن العلاقة بين الوحدات قد تؤديها الكلمات أو الوسائل النحوية ، وأن الكلمات بمـا هـي وحـدات معجمية الوسائل النحوية ، بما هي وحدات تركيبية ، قد تقوم نفسها بالوظيفة (٣٦) .

والكلمة في التركيب غيرها مجردة مفردة ؛ لأنها مجردة مفردة لا هوية لها ، ولكن سماتها الدلالية تتميز عندما توضع في تركيب ؛ لأن " الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة التي توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يضم بعضها إلـى بعض فيعرف ما بينهما من فوائد " (٣٧) ، كما يقول عبد القاهر الجرجاني : "ومن هنا ، كان لابد لفهم أي عمل فهماً سليماً أن يكون هذا الفهم قائماً على أساس

من المعنى النحوي . ومن هنا ، يمكن القول بحق : " إن مستويات اللغة لا تتضح في خارج الفوارق في الاستعمالات النحوية " (٣٨) .

الصحة النحوية والدلالية :

ولابـد لطـريقة المعالجة من أن تأخذ بتضافر الوظائف النحوية مع الدلالة والسـياق الذي يجمعهما وسيلة من وسائل جلاء المعنى وكشفه وإيضاح مكنونه ، حيـث كان من مشكلة معالجة الصرفيين لمعاني الصيغ والزوائد أنهم سلكوا مسلك المعجميين مـن تصنيف الصيغ وفقاً لمجموعة من الدلالات ثابتة ومعزولة عن تراكيـبها وسـياقاتها ؛ إذ تمد الوظائف النحوية الجملة بالمعنى النحوي الأولي ، وهذا المعنى النحوي الأولي له نظامه الخاص الذي تختلف درجاته .

والنظام النحوي يتكفل ببيان هذا التدرج ، فهناك صيغ نحوية مقبولة وصيغ غير مقبولة ، وبعضها مسموح باستعماله في الشعر دون النثر ، وبعضها مسموح بـه فـي بعض أنواع التعبير كالأمثال مثلاً ، لذلك قالوا : الأمثال لا تُغيَّر وتحكى كما وردت .

والجملـة التي ينكسر فيها النظام النحوي انكسار غير مسموح به مطلقاً في المستوى اللغوي المعين لا تعد جملة صحيحة مطلقاً لا نحوياً ولا دلالياً ، فالصحة الدلالـية هنا مشروطة بالصحة النحوية . ودلالة المفردات – وهي تقريبية – تعد دلالـة أولية كذلكم وهي قابلة للتشكل والتغير حسب وضعها في الإطار النحوي ، فهـي دلالـة متحركة غير ثابتة ، ولا يعد ثابتاً منها إلا المحور الأصلي الذي يعد معدل الاستعمال بين الاستعمالات اللغوية وبين الأفراد المستعملين لها .

وكسـر دلالـة المفـردات الأولية يؤدي إما إلى الخطأ الدلالي مع الصحة النحوية،والصحة النحوية تجريدية ، وذلك لا يحكم على الجملة بأنها من اللغة(٣٩). وإما أن يؤدي كسر دلالة المفردات الأولية إلى الانتقال إلى المستوى المجازي في التعبـير ، وذلـك باسـتعمال المفردات في غير مواضعها التي يحددها لها معدل الاستعمال ، بل في مواضع جديدة ومقبولة في الوقت نفسه .

وإذا أردنا أن نقدم مشروعاً جديداً أو مخططاً لمعالجة معاني صيغ الزوائد فيجب أن يكون محوره الرئيس هو " الإسناد وأنواعه " ، فنحن نلاحظ في كل صيغة وزائدة يرد المبنى عنواناً ، أما الأمثلة والشواهد فمن مواد اللغة ، ويرد الفعل مسنداً إلى فاعل يتناسب مع مادة الفعل وصياغته من ناحية ، كما يتناسب مع الدلالة المحددة له من ناحية أخرى ، ويأتي هذا النمط برهاناً للمعنى المراد إثباته أو المراد إثبات تغيره ، ولكن إذا استعنا بفعل آخر على الصيغة نفسها وأسندناه إلى الفاعل الأول فلن يستجيب الفعل للإسناد من جهة الصحة النحوية ، أي سيصبح التركيب لاحناً والمعنى محالاً ، فمثلاً في صيغة [أفعل] تقول [أزوجت الفتاة] أي مستحقة للزواج أي بلغت سن الزواج ، وتقول [أحصد الزرع] أي نضج واستوى ، فإذا حاولنا إبدال أي فعل بإسناده إلى فاعل الفعل الآخر لأصبح التركيب محالاً من حيث الصحة النحوية أولاً والدلالة ثانياً وهذا موافق لرأى النحويين ومصطلحهم [غير الصحيح نحوياً] .

فـ [أضرب] مثلاً تعني أن الفاعل هو المتكلم مفرداً ، بدليل وجود الهمزة والنون في [نضرب] دليل على أن الفاعل جمع من المتكلمين ، والتاء في [تضرب] دليل على أن الفاعل مفرد مؤنث غائب أو مفرد مذكر مخاطب حسب السياق والياء في [يضرب] تدل على أن الفاعل مفرد مذكر غائب ، وهذا واضح من قول ابن جنى " تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة ، فقدموا دليله ، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل ؛ إذ كن دلائل على الفاعلين من هم ، وما هو ، وكم عددتهم نحو [أفعل ، نفعل ، تفعل ، يفعل] (٤٠) ، وهي خصيصة في صيغة الفعل في اللغة العربية وهي دلالته على ذات الفاعل ، أو إنه يتضمن ضمير الفاعل في تركيبه ، وقد تنبه إلى ذلك ***د. عثمان أمين*** في قوله : "والفعل في العربية لا يستقل بالدلالة بدون الذات ، والذات متصلة بالفعل في تركيبه الأصلي نفسه ، فأنت تقول : أكتب أو يكتب أو تكتب ... إلخ ، أو لا يوجد في العربية فعل مستقل عن ذات ، استعمل مفهوم التغاير في تحليل توزيع العناصر التركيبية فاقترن بالتالي بأسلوب البحث الألسني ، فالوحدة اللغوية تتحدد من خلال السياق بواسطة لحظ العلاقة القائمة بين عنصرين من التنظيم اللغوي في

المستوى اللغوي نفسه ، ولا وجود للوحدة اللغوية خارج إطار تعارضها مع الوحدات اللغوية أخرى . فتبدو الوحدات اللغوية ككيانات مترابطة لا يمكن إقرار الواحدة منها إلا بالنسبة إلى وجود وحدة مغايرة لها في المرتبة ذاتها [٤١] .

المعنى النحوي الوظيفي والمعنى المعجمي :

هناك فرق بين المعنى النحوي الوظيفي والمعنى المعجمي ، ويتجلى ذلك في المعاني النحوية التي تتميز عن المعاني المعجمية في البنية اللغوية . أما الدلالة المعجمية فهي دلالة الكلمة المفردة المتثبتة في المعجم ، وهي مهمة تكفل بها المعجميون في البيئات اللغوية ، وبلا شك هي الدلالة الأصلية أو الأساسية بالوضع اللغوي ، أو الاتفاق في البيئة الخاصة .

فأصل الكلمة من الناحية الصرفية وحدة صرفية حرة لها دلالة معينة ، وإضافة وحدة صرفية أخرى يكسبها دلالة أخرى ، فإذا كانت الكلمة ترتبط في دلالتها بالسياق ، فإنها ترتبط كذلك بعناصر جزئية تعين على توضيح بقية ما يتصل بها ، وفي هذا ما يؤكد أن " الكل يكتسب قيمته من الأجزاء التي يتكون منها ، كما تكتسب الأجزاء قيمتها بفضل منزلتها من الكل . وهذا ما يبين لماذا كان للعلاقة السياقية بين الجزء والكل الأهمية نفسها التي لعلاقة الأجزاء بعضها ببعض ... فالأمر يتعلق دائماً بوحدات أكبر ، تتركب بدورها من وحدات أصغر منها ، وتجمع بين هذه وتلك علاقة تضامن متبادل [٤٢] ولم يخطئ القدامى وحدهم حين وضعوا لكل صيغة مجموعة من الدلالات تؤديها وتثبت عليها ، وينحلها الصرفيون من " سيبويه " إلى " السيوطي " على سبيل المثال ، بل يحاول كثير من الباحثين المحدثين تصنيف تحليلاتهم للنصوص العربية وفق تقسيم صرفي للدلالة محاولين تبني فكرة [نظرية المجالات الدلالية] أو يقسمون النص الواحد إلى مجموعة من الحقول الدلالية .

وهنا يجب عدم الالتزام بالصيغة الواحدة أي شرط صحة هذا التقسيم الحديث إلى حقول دلالية إلا أن يتحول الحقل الواحد في صيغة واحدة ؛ إذ حاولت الدراسات الحديثة معالجة ما طرأ على الدرس الصرفي من ملاحظة في تناوله

لمعاني الصيغ ، فابتعدوا عن الأبنية ولجأوا إلى فكرة " الحقول الدلالية " التي تهتم بالمعنى المعجمي دون النظر إلى المبنى أو الصيغة ، ولكن هذه المحاولة تعوزها الدقـــة في تحديد الإطار الذي يعنون به الحقل ، بحيث يتطابق العنوان مع مفردات هــذا الحقــل بحيــث تــندرج فيه ولا تخرج عن إطاره . فقد قدم " جا كندوف " مشـــروعاً أو فرضية " المداخل المعجمية العامة " وفي هذه الفرضية يمثل بأفعال تـــتفق فـــي المادة المعجمية والصيغة ، فصيغة " افتعل " والمادة " انتقل " فيدخل الفعل في عدد من السياقات بحيث تختلف دلالة الفعل في كل سياق ويختلف أيضاً المعنى الكلي للسياق نفسه مثل [انتقل إلى رحمة الله ، وانتقل إلى وظيفة أخرى ، وانـــتقل إلى مسكن آخر] وهكذا ، أو ارتقى إلى وظيفة أعلى ، وارتقى درجات السلم ، وارتقى في معيشته ، وهكذا .

ونلاحـــظ هـــنا اتحاد هذه الجمل في طريقة التأليف وصيغة الفعل واختلفت الدلالـــة بالـــرغم من ذلك ، وبهذا بلور " جا كندوف " فرضية " المداخل المعجمية التامة " ، حيث يضاف إلى هذا أن قواعد الحشو الدلالية عند " جا كندوف " [٤٣] أو عند " روفى " [٤٤] ترى ألا تعالق إلا بين المداخل المرتبطة صرفياً ، ولا تعالق بيـــن الوحـــدات المـــترابطة دلالياً فقط ، وهو نقص يضع فرصة إيجاد تعميمات دلالـــية مهمـــة داخـــل المعجم تقوم على مبادئ ترصد في الوقت نفسه التوسعات الدلالـــية [الإستعارية والكنائية] والعلاقات الدلالية القائمة في المعجم بين الوحدات المـــترابطة ، فإذا افترضنا أن الأفعال في معجم معين يمكن تصنيفها إلى حقول ، أمكننا أن نفترض في المعجم العربي حقلاً يشمل أفعالاً مثل : سافر ، ذهب ، انتقل ، تحـــول ، وجـــد ، مكث ، بقى ، لبث ... إلخ ، وهي أفعال يمكن تقسيمها إلى ثلاثة حقول فرعية هي أفعال الحركة وأفعال الثبات وأفعال المكوث .

ويقصـــد بالحقل الدلالى : تشابه أكبر قدر من الكلمات فتندرج تحت معنى معجمـــي واحد نحو : أفعال الحركة والانتقال نحو : رجع إلىّ [٤٥] وذهب به [٤٦] مررت به [٤٧] مكر عليه [٤٨] وصل إليه [٤٩] .

وأفعـال الثبات والاستقرار : وأكثر ما يتعدى بـ " في " و " الباء " للدلالة علـى الحـيز المكاني والزماني الذي يستوعب الحدث نحو : تثبت في الأمر (٥٠) سكنوا في الدار (٥١) ، اطمأن بالمكان (٥٢) ، استقر بالمكان (٥٣) أقاموا بالدار (٥٤) ، وقف في حرب وفي الحج (٥٥) ، وأفعال الحزن والفرح نحو : فزعت منه (٥٦) ، غضـب عليه (٥٧) ، بكى عليه (٥٨) ، أسفت عليه * ، أنست به ** ، سُررتُ به *** ، سَعدتُ بـه **** ، وأفعـال الاحـتراز والتجنب نحو : احترز من العدو (٥٩) احـترس مـن البلاء (٦٠) ، فلت من الورطة * مرق السهم من الرمية ** ، فلان زحـزح عن النار *** ، احتاط في الأمر **** ، وأفعال المطاوعة والانقياد نحو : انقـاد له (٦١) زويت إلى الأرض (٦٢) تأتى لها الأمر * ، أخبتوا إلى ربهم ** ، تطـاوع لهذا الأمر *** ، تيسر له الأمر **** ، وأفعال الاعتصام والتمسك نحو : اعتصـمت بـه (٦٣) ، تعصـب القوم (٦٤)، أصر على الذنب * ، تأسيت به** ، استعاذ بالله *** ، وثقت به ثقة **** ، وأفعال الدعاء والطلب نحو :ندب إلى كذا(٦٥) ، نجوت منه (٦٦) ، توكل على الله ولا تتكل على غيره (٦٧) .

وأفعـال الظهور والعلو نحو : طلع من بعيد (٦٨) ، قدح الماء في البئر (٦٩) ، تراءى له الأمر * ، تراءت لنا فلانة ** ، وأفعال الميل والاشتياق نحو : اشتقت إلـيك (٧٠) قنعـت الماشـية للمرتع (٧١) ، صبوت إليه صبواً * ، وأفعال السيطرة والتحكم نحو : أمَّر علينا فنعم المُؤمَّر ** ، تحكَّم في ماله *** ، استحوذ عليه **** . وأفعـال الغمـوض والاسـتغلاق نحو : استبهم على الأمر(٧٢) ، استحكم عليه الكلام (٧٣) ، التوى عليه الأمر * .

ومـن حيـث التركيـب هـناك أفعال تلزم حرف الجر بعد استيفاء الفاعل والمفعـول ، وهـي نوعان : نوع يحذف معه حرف الجر في أفعال مسموعة عن العرب ، فيعمل الفعل النصب في المفعولين ، ونوع يجوز فيه حذف أحد المفعولين المسرح أو المقيد بحرف الجر .

وأفعال النوع الأول حصرها السيوطي في " الهمع " وهي [اختار ، استغفر ، سمّى ، كنّى ، زوّج ، عرّف ، حندق بالتخفيف ، هدى ، عيز ، فرّق ، فزغ ، جاء ، اشتاق ، راح ، يعرض ، نأى ، حلّ ، وشى ، أمر (٧٤) .

إن الأفعـال إذن يمكـنها أن تستعمل في أكثر من حقل واحد ، ويمكن أن نستنبط مما سبق أمثلة متعددة ، لذلك نكتفي منها بما يلي :

- ارتقى زيد من أسفل العمارة إلى أعلاها .
- ارتقى زيد من التجارة إلى الوزارة .
- انتقل زيد إلى المنزل المجاور .
- انتقل الكتاب إلى عمرو .
- انتقل المعدن إلى الحمرة .

إن العلاقـة بيـن هذه الاستعمالات المختلفة للفعل الواحد ليست عرضية ، وإنمـا تفـيد أن الفعل يبقى هو نفسه ، ويغير فقط حقله الدلالي عن طريق التعميم عـبر الحقـول ، فإحدى طرق التوسع الدلالي ، إذن تتجلى في الاحتفاظ بسلامة البنية الدلالية الأساسية باستثناء الجوانب التي تتجاوز الحقل الدلالي الخاص .

المعنى الذهني :

وما وصفه " جا كندوف " بالتعميم عبر الحقول يمكن أن يرد بصفة عامة ، بالنسـبة لجانـب مهـم مـن مظاهر التوليد الدلالي يدخل فيه قسم من التوسعات الاسـتعمالية ، يرتـبط بتطعيم بنية حقل دلالي معين ، بحقل دلالي آخر ، ليكون الأثر الجمالي ناشئاً عن إدراك إعادة بناء حقل معروف بطريقة جديدة .

ويتقيد بناء الأنموذج المعد للمعالجة بمتطلبات وضعية عديدة منها :

[١]يجب تحديد العوامل اللغوية التي يجب تفسيرها .

[٢]يجب إيجاد الافتراضات اللازمة لتفسير هذه العوامل .

[٣]يجـب أن يكـون باستطاعة الأنموذج توقع أشياء يمكن لحظها فيما بعد والتحقق منها .

[٤]يجـب التأكد من صواب الأنموذج وصحته ، فالأنموذج يرتبط بصورة عضـوية بمدى إمكانية تطبيقه ، فيتعين إما الأخذ به وإما تعديله ، وإما تطويـره ، وإمـا تعبيره وفقاً لمطابقته للمعطيات الحقيقية وللواقع الذي يتصدى لتفسيره والتكهن به (٧٥) .

لتبـنى مشـروع أو مخطط جديد لتناول معاني الفعل الثلاثي وزوائده في العربـية بإدخال الوظائف النحوية والوظائف الدلالية وإسناد الأفعال إلى الضمائر واتصـال حروف المضارعة به وتلازم حروف الجر مع بعض صيغه وملاحظة عـدم استجابة المتعدي بنفسه لذلك وتقسيم صيغ الأفعال إلى مستجيب وممتنع ،أو متقبل للارتباط بحرف جر وغير متقبل على أن يكون للعناصر السابقة خانات في جـدول معانـي صـيغ الأفعال ، والأهم من ذلك أن تدرس مدى استجابة الصيغ لمفـردات هـذا المخطط ومدى استجابة مواد الأفعال لمفردات هذا المخطط بأخذ نمـوذج أو مادة على حرف هجائي معين في كتب التصريف أو للأفعال مع ترك خانـات فارغـة لاحـتمالات إضافة عناصر جديدة إلى مفردات المخطط كما هو الحـال فـي جدول " مندليف " لتصنيف العناصر كيميائياً الذي تطور إلى جدول "مزلي " أو " الجدول الدوري الحديث " الذي عدّل فيه ترتيب العناصر وملئت فيه فراغات تركت في جدول مندليف فارغة لوجود احتمالات التطور في التصنيف ، حيـث امـتلأت خانات الحديد والنيكل والكوبالت ، وهذه الفكرة انتقلت إلى ميدان تصنيف المعاجم وهو ما يعرف حديثاً بـ " المعجم الذهني " .

وهـناك الأخطاء التي يرتكبها الناس في استعمال الكلمات ، وهذه الأخطاء يمكـن أن تفيدنا في النظر إلى المعجم الذهني وبنيته الداخلية ، فلو كان الترتيب فـي المعجم الذهني ألفبائياً لكان الخطأ يؤدي إلى استعمال الكلمة الموالية ألفبائياً . فالأخطاء تعمل عادة كلمات متقاربة في المعنى، وذلك باستعمال كلمة مقابل أخرى مقاربـة لهـا في المعنى ، فالمعجم الذهني أكثر اهتماماً بالبنى والصيغ ، ومن ثم أكـثر تعقـيداً ، والعربـي يخطئ في الحركات ، أو يخطئ في استعمال الكلمات المتقاربة أو في النطق أو في التركيب ، وأما المعجم الصناعي فله عدد محدد من الكلمـات يمكن عدها وحصرها ، ولذلك فإن المعاجم تكون دائماً متجاوزة بمجرد

ما تقوم بوصفها ، ويقع التغير دائماً . والكلمات أكثر عدداً مما يمكن حصره ، بل إن الكلمات التي نكتب أو تتيح ليست إلا جزءاً صغيراً من الكلمات ، فكل كلمة في المعجم بدء والكلمات ليست نهاية : نسمع كلمات ، ونفكر بكلمات ، والمعجم الذهني ليس له محتوى محدود ، بل نضيف إليه كلمات جديدة ، ونغير نطقها ومعانيها . إنها حركة دائمة وحياة لا يقوى على إدراكها إلا من يحيا ويتحرك ، إننا نتكلم بما لم يسبق أحد أن تكلم به ، نتكلم فنجدد في الصوت والتركيب والدلالة والمقام اللغوي وغير ذلك .

ووحدات المعجم الذهني تحوي كماً هائلاً من المعلومات ولا يمكن أن تحصر في عينات محدودة حتى ولو ارتفع عددها ، ولذلك فإن المعاجم المتوفرة لا تصف الوحدات المعجمية إلا بصفة جزئية غير تامة ، ففي المعجم تعالج الكلمات مفصولة عن الكلمات الأخرى ، بل تعالج بمعلومات مقلصة ومختصرة ، فمثلاً :

بقرة حلوب

* بقرة لبون

– ألبنت البقرة

– حلبت البقرة

* لبنت البقرة

فهذه الأمثلة توحي بأنه يجب أن نحصر الكلمات في اللغة العربية ، فهناك مدخل للحليب ، وهناك مدخل للبن ومعنى الحليب شيء ، ومعنى اللبن شيء آخر ، فالمعجم له ضوابطه وقواعده ، فالفروق بين الكلمات في المعجم الذهني والكلمات في المعجم شاسعة ، ولا يمكن أن نستنتج شيئاً عن معجمنا الذهني بالنظر إلى الطريقة التي تعالج بها الكلمات في المعاجم (٧٦) .

يرى علماء اللغة المحدثون أن الألفاظ تتطور فتكتسب من المعاني أشباحاً جديدة لم تكن لها من قبل ، وأن اللفظة تحيا حياة متجددة ، وهي أبداً في تغير في دلالاتها وفي طرائق استعمالها . وقد استطاع اللغويون المحدثون بعد طول نظر

فـــي مـــا يطـــرأ على المعاني من تغيرات أن يحصروا التغير الدلالي في مظاهر عديدة (٧٧) .

[و] منهج البحث :

منهج هذا البحث تاريخي ؛ لأن هذه الظاهرة استعملت لفترات متعاقبة على ألســنة الناطقين من ناحية ، كما تداولت كتب اللغة والتصريف الظاهرة من حيث قواعدهـــا من ناحية ثانية ، غير أن القواعد ظلت جامدة بينما تغير الاستعمال في اتجاهات متعددة .

والتغـــير اللغـــوي يظهـــر فـــي كل قطاعات اللغة على السواء : أصواتها وصـــرفها ونحوهـــا ، وألفاظها ومعاني هذه الألفاظ غير أن التغير قد يكون أظهر وأســـرع في قطاع منه عن قطاع آخر ، وليست العربية بدعاً بين اللغات في هذا الشـــأن ، فقد تعرضت – ولا تزال تتعرض – للتغيير من فترة إلى أخرى في كل جوانبها (٧٨) .

٢- [أ] بنـاء الصيغ :

عقد اللغويون والصرفيون صلة بين الهمزة والألف من ناحية والمعاني من ناحية أخرى ، سواء أكانت الألف أم الهمزة هي الزيادة الوحيدة على مبنى الصيغة أم اتحـــدت مـــع النون أو الفاء أو السين والتاء معاً ، أو تضعيف العين ، أو ألف أخرى ، وتضعيف اللام ، وأهملوا في هذا الإطار دورهما في بناء الصيغ .

فالصـــيغ " افتعل ، وتفاعل ، وتَفَعَّل " عند الاستعمال لا تصح المعاني التي وضـــعها الصـــرفيون ، للزوائد في مبنى هذه الصيغ خصوصاً في [اضطراب ، واثَّـــاقل ، واطَّهَّـــر] لأن الطـــاء في الأولى والثاء في الثانية وتضعيف الطاء في الثالـــثة لا يدخـــل في إطار الزوائد التي حددوها ، ومن ثم المعاني التقريبية التي وضـــعوها لها ، ولكن استجابة اللسان العربي لبناء الصيغ هو الذي أدى إلى هذا المسلك في الاستعمال .

وسائل تنمية الصيغ :

وقد استنبطوا من ظواهر اللغة ما لم يعرفوه بالتلقين (٧٩) ، إلا أن اللغة أعادت الأوزان القديمة في صور متطورة فلجأت في ذلك إلى ثلاث وسائل :

الوسيلة الأولى : وهي أكثر شيوعاً ، وسيلة [التحول الداخلى] ، كما يسميها " فليش " وهي تعديل البناء الداخلى للأصل الاشتقاقي بتغيير حركاته ، وبتضعيف بعض حروفه (٨٠) .

الوسيلة الثانية: وهي تكرار الأصل الاشتقاقي كله أو بعضه (٨١) .

الوسيلة الثالثة: وهي إضافة سوابق prefixes أو لواصق suffixes ،أو أحشاء infixes إلى الأصل الاشتقاقي وتسمى [الإلصاق] .

وعلم الصيغ يختص بجانب الكلمة من الدراسة النحوية ويشمل المسائل التي يتناولها [الصرف] في الاصطلاح التقليدي ، بعد استثناء ما قد يدخل تحت علم وظائف الأصوات ، مثل الكلام عن الحرف واجتماعه مع الأحرف الأخرى أثناء تأدية وظيفته في الكلام .

ويقصد بالصيغ هنا : تلك الأشكال التصريفية للأفعال ، فإذا اعتمد الماضي على أنه الأصل ، فإن ذلك يصرف إلى تناول معاني الصيغ فيه من حيث التجرد والزيادة وعلاقة هذه الدلالة بزمان الحدث أو أبعاده الأخرى (٨٢) ، أو تلك الدلالة التي ترشحها الصيغة البسيطة قبل دخولها في سياق لغوى .

ونقف عند الجانب الآخر في تعريف أصوات اللغة وهو وظيفة هذه الأصوات في إطار اجتماعي ، وهذا أمر لا يتعارض مع وظيفة اللغة في إطارها العام ، فاللغة تتكون من أنظمة فرعية تتناسق وتتكامل في داخل الإطار العام ، والأصوات لها نظامها الفرعي الخاص ، أعنى النظام الصوتى ، كما أن للصيغ نظامها الصرفى ، وللتراكيب والجمل نظامها النحوي .

واللغـــة بوصـــفها نظاماً رمزياً لا تمد الفرد بالمعاني فحسب ، وإنما تمده بالـــنظام المبـــنوى الـــذي يعد الوسيلة المعنية على التغير عن المعاني وفهمها . وتخضــــع المبانـــي لطائفة من القوانين تنطلق جميعاً من فلسفة واحدة ، وهي أمن اللـــبس فـــي فهم المعاني ؛ لأن غاية اللغة الوضوح ، ولا حيلة للمحكم إزاء تلك القوانين المبنوية ، فهو مضطر للعمل بها ، وإلا صار كلامه ملبساً ، والدليل على اختصــــاص المباني لا المعاني بأمن اللبس أن المتكلم حين ينطق بجملة فيها لبس يكـــون ولاشـــك عالمـــاً بمعناها ،إلا أن يكون قد أخفق في العمل وفق قوانين أمن اللبس المبنوية .

ولقد كان التخالف وسيلة اتخذتها اللغة من قديم لأداء وظيفة نحوية معينة ، كالتمييز بين الصيغ كالتى بين الماضي الثلاثي ومضارعه ، أو بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول ، أو التمييز بين النوعين : المذكر والمؤنث .

ولعـــل للـــتخالف الصوتى ، بين الصوامت أو الصوائت ، وظيفة أخرى لم يشـــر إليها الباحثون الذين تحدثوا عن التخالف الصوتى في اللغة العربية ، وظيفة لا تقـــل أهمـــية عـــن أنواع التخالف التي أشاروا إليها ، إن لم تزد ليها ذلك هو التخالف الذي يكون بين صيغتين لأداء وظيفية نحوية أو لغرض نحوى ، والأمثلة على ذلك كما يلي :

أ- تخـــالف الـــتحول الداخلى بين صيغة المبنى للمعلوم وصيغة المبنى للمجهول ، كَتَـــبَ : كُتِـــب ، أَخْبَرَ : أُخْبِر ، تَبَيَّن : تُبُيِّن ، اختَارَ : أُختِيرَ ، استَوْحَى : استُوحِيَ ... إلخ .

ب- بيـــن صـــيغة الثلاثي من الفعل الماضي فَعَل ، فَعِلَ ، وصيغة المضارع منها يفعَـــل بفـــتح العيـــن لمخالفة الكسرة في " فَعِل ← يفعِلُ " بكسر العين أو ضمها لمخالفة الفتحة في فعل .

حـــروف المضارعة [أ ن ى ت] ، تحمل الإشارة إلى الضمير ، فالهمزة هـــي همزة الضمير أنا [أن + الضمير الحقيقي للمتكلم وهو أ] والتاء في " تقوم وتعلـــم " ، هي تاء المنخاطب في " أنت " أو تاء التأنيث في " قامت ، وعلمت " .

والنون عنصر الجماعة للمتكلمين وهو الموجود في " قمنا ، وعلمنا " وكذلك في الضمير المنفصل " نحن " ، أما الياء ففيها تخالف صوتى ، إذا أبدلت من عنصر الضـــمير الـــدال على الغائب ، وهو الهمزة المركبة في آخر الضمير هو الأصل [هو + أ] . ويحتمل أن ياء المضارعة حلت هنا محل ضمير الغائب وهو الهمزة للتفرقة بين همزة المتكلم وهمزتا الغائب .

وقـــد اتخـــذ ابـــن مضاء القرطبى من حرف المضارعة دلالة على وجود الفاعل لمادة الفعل نفسها فقال : أن الياء في المضارع " يعلم " تدل على أن الفاعل غائـــب مذكر ، وألف القطع في " أعلم " تدل على أنه متكلم ، والنون في " نعلم " تدل على أنه متكلمون وبالطريقة ذاتها تعرف أن " عَلِمَ " يتضمن أن الفاعل غائب مذكر ، ويخلص ابن مضاء من هذه الملاحظة إلى قوله إن الفعل بالإضافة إلى ما يدل عليه من الحدث والزمان ، يدل كذلك على الفاعل إذا كان مستتراً (٨٣) .

علاقة الوظيفة بالأوزان :

فـــي صيغ الأبنية ينظر في الكلمات التي على هيئة واحدة ، وحينئذ تصبح صـــيغة الكلمة أو وزنها عنصراً من العناصر الأساسية التي تحدد معناها ، ولولا ذلـــك لالتبســـت معانـــي الألفاظ المشتقة من مادة واحدة ، فالصيغة هي التي تقيم الفروق بين [كاتب ومكتوب وكتابة] وبين [شريك واشتراك وشركة] (٨٤) .

وقد تتشابه قوانين النظام المبنوى في بعض اللغات ، وخاصة في تلك التي تنتهي إلى أسرة لغوية واحدة ، وقد تتفق لغات البشر جميعاً في بعض تلك القوانين ، وهـــذا مـــا يحاول "*تشومسكى*" وأتباعه التوصل إليه ليكون أساساً للنحو الكلى Universal إلا أنهـــم لم يجدوا سبيلاً إلى غايتهم سوى المعاني ، وقد تصوروها فـــيما أطلقوا عليه " البنية المضمرة " ورأوا أن تلك البنية الكلية على نقيض البنية الظاهرة التي تتمثل في الكلام المنطوق وتختلف في مبناها من لغة إلى أخرى (٨٥) ، ولكـــن هل جانب الصوتى بهذه المعايير يكفى وحده في التعرف على الكلمات ، أم أن هناك جوانب أخرى تتصل ببنية الكلمة وتساعد في التعرف عليها ؟

الواقــع أن صــيغة الكلمة ووظيفتها تسهم أيضاً إلى حد كبير في استكمال جانب مهم من جوانب الكلمة كما تميز ملمحاً مهماً من ملامحها الرئيسة .

ومما يزيد في الطاقة التعبيرية للفصحى ، ويوسع في رصيدها اللفظي وفي مجالاتهــا الدلالية انتظامها لظاهرتي الاشتقاق والتوليد ، فالاشتقاق يعطي الفرصة كاملــة لتقليب الأصل الواحد على وجوه متعددة متنوعة في صورة صيغ وأوزان مختلفة من شأنها أن تضيف جديداً إلى المحصول اللفظي للغة ولأهليها .

وحيــن نستعرض بعض أوزان الأفعال لا يعنينا التعرض لأصولها التي لا زيادة فيها ؛ لأن تجردها من الزيادة يجعل مدلولاتها محصورة في قوالبها ذاتها ، ومــا قوالبها إلا أشكال حيث صبا أصلياً ووضعت وضعاً ذاتياً (٨٦) ، فأنى نكتشف فــي هذه المخطوطات والمنقولات صياغة مبتكرة تُؤمن إلى معانٍ مكتسبة جديدة ، ولكــنها – رغم وجوب العلم بها – تظل تبعد بصاحبها عن مصنع القوالب اللغوية الــذي تســبك فيه كل لحظة ألفاظ جديدة على نمط الأوزان تلبية لحاجات الأفراد والمجــتمعات ، وهــناك علاقــة بين الصوت من ناحية والدلالة من ناحية أخرى والشيء المدلول عليه من ناحية ثالثة .

المدلول والمرجع :

أمــا العلاقــة بيــن المدلــول والمرجع فمتولدة من عملية ذهنية تقوم على ملاحظة ملامح التشابه الحسية وتصورها . إن أساس الدلالة ينبثق من الربط غير المعلل بين الأصوات والأشياء المحسوسة بداية ، ثم يتم التجريد باصطناع صورة هــي " المعــنى " في الذهن ، إذ تنطبق هذه الصورة على أفراد الشيء جميعاً إن اختلفــت زمانــاً ومكاناً ، وحين تولد هذه الصورة للشيء المحسوس يدخل عنصر جديــد هو المدلول في تجريده وذهنيته ، ثم بانعكاسه وإحالته على الشيء في حالة مــن حالاتــه . وهكــذا تغدو الأصوات مرتبطة بالمدلول الذي هو أصلاً صورة مجردة للشيء ،فيتجه الخط من الأصوات إلى المدلول ثم من المدلول إلى الشيء ..

إن أساس صلة " الاعتباط " هو في الربط بين الأصوات والأشياء ، لا بين الأصــوات والمدلــولات ، لكــن المدلولات التي هي صورة للأشياء تحل محلها

فتتصف بصفتها أي الاعتباط ، حيث ترتبط بالأصوات ، وفي ضوء هذا التفسير نرى أن الصلة بين المدلول والمرجع ليست اعتباطية في الأصل بسبب الارتباط بين المرجع " الشيء المحسوس " والمدلول " الصورة الذهنية المجردة " .

أنواع الزيادة :

وتكون الزيادة لمعنى لما يكون الإلحاق لمعنى وليس شرطاً أن تتفق مادة الملحق بالمحق به أي تتفق المادة الثلاثية والمزيد عليها بأن يقعا في حقل دلالى واحد ، فأبنية الثلاثي المزيد فيه على ثلاثة أضرب :

- موازن للرباعي على سبيل الإلحاق .
- موازن للرباعي على غير سبيل الإلحاق .
- وغير موازن للرباعي .

كما أن الزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها[٨٧].

ومعنى الإلحاق في الفعل الثلاثي المزيد فيه ، أن تزيد حرفاً أو حرفين أو ثلاثة أحرف على أصول الكلمة زيادة غير مطردة في إفادة معنى ، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المبنية والسكنات ، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها من الماضي المضارع والأمر إن كان الملحق به فعلاً رباعياً وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع ، وليس معنى ذلك أن زيادة الإلحاق لا تكون لمعنى أصلاً ؛ لأن معنى " حَوْقَلَ " مثلاً مخالف لمعنى " حَقَل " ومعنى " شَمْلَلَ " مخالف لمعني شَمِلَ ، ومعنى " كَوْثَر " مخالف لمعنى كَثُرَ ، وإنما يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى كزيادة الهمزة في " أكرم " و " أكبر " و " أفعل " للتفضيل وكتكرير العين في " كرّم " وكزيادة الألف في " فاعل " فلا يقال لهذه الزيادات إنها للإلحاق ، وإن صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعي وذلك لظهورها في معانٍ أخر ، فلا يجوز حملها على الفرض اللفظي مع ظهور إمكان حملها على الفرض المعنوى [٨٨] ، فالمزيد

مــن الثلاثــي لا يخلــو أن تكون في أوله همزة وصل ، أو لا يكون ، فإن كان المضـــارع منه بمنزلة الماضي ، إلا أنك تزيد حرف المضارع مفتوحاً وتكسر ما قــبل الآخــر ، فيما أوله همزة وصل ، وتزيد حرف المضارعة مفتوحاً لا غير ، فــيما أوله التاء فتقول " انطلق ينطلق " و " استخرج يستخرج " و " تغافل يتغافل " و " تشجع يتشجع " (٨٩) .

وهنا تحسن الإشارة إلى أن صيغة " أفْعَل "قد يلتبس ظاهرها بوزن "فَاعَل" وذلــك في مهموز الفاء مثل " آمن " و " آزر " ، فالمجرد من الأول " أمِنَ " على وزن " فَــرِحَ " ومزيده بالهمزة قياساً " أأْمَنَ " على وزن " أفعل " وتجتمع في أول الكلمــة همزتان ، الأولى زائدة متحركة والثانية فاء الكلمة ساكنة فتقلب الثانية ألفاً لمقتضى حركة الهمزة الأولى ، فيصير المسموع "آمن" بعد تحويل الألف إلى مد.

والمجرد من الثاني " أزَرَ " ومزيده بالألف " آزر " على وزن " فاعل " بعد تحويــل الألــف الزائدة إلى مد ، وللتفريق بين أوزان هذه الأفعال المتشابهة يؤتى بالمصــدر أو المضـــارع فمصــدر " أمن " إيمان على وزن " إفعال " وهو قياس مصدر " أفعل " ، مصدر " آزر " مؤازرة على وزن " مفاعلة " وهو قياس مصدر " فاعل " .

وزيـــادة الحرف للإلحاق ، إما أن تكون مطردة وذلك بتكرار اللام ، وإما غــير مطــردة وتتمثل في زيادة الواو والياء والألف غالباً ، وزيادة النون أحياناً ، كمـــا يســتعان بالتصريف في صيغة المضارع للتفريق بين " آمن ، وآخذ " فأمن صــيغة أفعــل ؛ لأن مضـــارعه يؤمــن و " آخذ " صيغته فاعل ؛ لأن مضارعه " يؤاخذ " (٩٠) .

ويقــع حذف الهمزة في مضارع " أفعل " واسم فاعله واسم مفعوله نحو : أكــرم يكــرم فهو مكرم بكسر الراء وفتحها ، ويعلل بكراهة اجتماع همزتين في المــبدوء بهمــزة المتكلم ، أي حتى لا يقال : " أؤكرم " وحمل الحذف في غيره عليه ، فإذا أبدلت الهمزة هاء لم تحذف الهاء كـــ " هراق " في أراق ، إذ يقال في المضـــارع " يُهريق " وفي اسم الفاعل " مُهريق " ، واسم المفعول " مُهراق " بلا

حذف ، وهو الحذف الذي يعترى الهمزة الزائدة ويعلل بالاستثقال لا يعترى الهمزة الأصـلية الشـبيهة بها ، ولما توالت همزتان فالفعلان : " أكّد ، وأقّر " بتضعيف العين يقال في مضارعهما : أؤكد ، أؤمر ، واسم الفاعل مؤكد ، ومؤمر ، وكذلك اسم المفعول بفتح ما قبل الآخر ، وقد شذ فيما قياس الحذف إثبات الهمزة في قول الشاعر : *فإنه أهل لأن يؤكد ما*

وهـو شـذوذ يشير إلى أصل الطبيعة المفترضة من النحاة والتي يعتريها الحذف فضلاً عما يدل عليها من تصاريف الكلمات .

ويعلـل سيبويه الحذف في هذا الموضع بأن الهمزة تثقل عليهم وبأنها زائدة ، فلما لحقت الصيغة زيادة أخرى اجتمع فيها الزيادة والاستثقال فساغ الحذف(٩١) .

وفي اجتماع تاء المضارعة مع تاء الفعل يجوز حذف إحداهما كما في قوله تعـالى ﴿ تنزل الملائكة ﴾ (٩٢) ﴿ ناراً تلظى ﴾ (٩٣) والجمهور على أن المحذوف الـتاء الثانية ؛ لأن في الأولى دلالة على المضارعة . ويحاول البنائيون عقد صلة بين مثل هذه الزيادات وصيغها بالمعاني والتفسير لإيجاد فرق بين استعمال وآخر أو سـياق وآخـر تلمسـاً للتفسير أو إيجاد العلة والسبب ، ومن ثم تقدير الحذف والمحذوفات ، كما في قوله تعالى : ﴿ فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقباً ﴾ (٩٤)يقدرون حذف التاء بالرغم من أن الصرفيين يعدونها من حروف الزيادة.

تناسب الصيغة والزيادة :

وقـد أعطى ابن جنى الحروف قيمة تعبيرية خصوصاً وهي داخل الصيغ ، وعندما تتغير بعض الأحرف في صيغة عن أخرى وذلك في كتاب " الخصائص " فهـو لم يعط هذه الحروف قيمة وهي مفرقة ، بل كانت الصيغة التي تضم الحرف هي شرط أداء لوظيفته ودلالته واكتسابه قيمته .

أي هـناك ارتـباط بيـن بعض الحروف ودلالة الكلمات وأن الحروف لا تتسـاوى فـي هـذه الدلالة ، ولكنها تختلف باختلاف قوتها وبروزها في الحكاية الصوتية ، وأن العبرة بموقع الحرف في الكلمة لا بمجرد دخوله في تركيبها ، وأن

الاســتثناء قــد يــأتي من اختلاف الاعتبار والتقدير ولا يلزم أن يكون شذوذا في وظيفة الدلالة الحرفية .

وكــل حــرف زيد على الأصل الثلاثي يجرى على قانون التغيير اللغوي ابــتداءً أو إقحامــاً ، أو تذييلاً ، مع بقاء اللحمة المعنوية مسترة بين الثلاثي ، وما فوقــه من المزيدات ، فكان من أسرار العربية ، تبعاً لهذا ، أننا كلما رددنا موادها المــزيدة إلى الصورة وجدنا الحرف الذي زاد على ثالثها ما يبرح ذا قيمة تعبيرية ذاتية توجه المعنى الأصلى العام توجيهاً خاصاً ، وتزيده تنوعاً (٩٥) .

وهــناك فــوق هذا كله فارق أساسي بين الصيغة غير الصرفية والصيغة الصرفية ، من حيث الدلالة الأولى ، فهي دلالة نسبية والأخرى دلالتها ذاتية ، أي تدل على معنى مستقل بالفهم (٩٦) .

إن عملــية الــتكرار في رأى فليش كما يقول لا تؤدي سوى إطالة الهيكل الصامت ، وتتم صياغة الكلمات بالطريقة نفسها " طريقة التحول الداخلى "(٩٧) ، أمــا الإلصاق فهي شيء يضاف إلى الأصل الاشتقاقي من خارجه لتصبح الكلمة أكــثر طــولاً مع إدراكنا بأنها مزيدة ، وليست مجردة بمعنى أن الكلمة تتحلل إلى أصــل + سابقة أو لاحقة ، والسوابق واللواحق تخضع لنظام التحول الداخلى ، أو بالأحرى كما يقول الباحث لحكم التحول الداخلى للكلمة بأكملها (٩٨) .

ويصــنف التخالف الصوتى في العربية إلى نوعين : أولهما تخالف يحدث فــي داخــل الكلمة الواحدة وهو متصل ومنفصل ، وتخالف يحدث بين كلمتين أو صــيغتين ، وفــي كلا النوعين نجد التخالف الصوتى يقع بين الأصوات الصامتة "الحروف" وبين " الحركات " .

وقــد قســمه "*برجشتراسر*" إلى منفصل ومتصل ، ويبدو من الأمثلة التي ســاقها لكل منهما أنه قصد التخالف الصوتى الذي يحدث في الكلمة الواحدة وفي الحــروف الصوامت دون الحركات " أي الصوائت " ، ويمكن أن يحدث التخالف كذلك بين صيغتين كما يحدث بين الحركات .

ولقد اصطلح على أن يضعوا قبل الحرف الساكن الذي تبدأ به هذه الكلمات ألفـاً لا صـلة لها بتركيب الكلمة نظرياً ولا ينطقها عملياً ولا معنى لها إلا الدلالة على الموقع المعين الذي كتبت لتدل عليه مثلها في ذلك مثل الألف التي تكتب أمام واو الجماعـة في نحو " ضربوا " و " قاموا " و " قصدوا " فالألفان ليستا من بنية الكلمـة والألفان لا تنطقان ، ولكن إحداهما تتقدم الساكن الذي بدأت به الكلمة لتدل عليه وثانيهما تتلوا الواو التي أسند إليها الفعل لتدل عليها وعلى أنها واو الجماعة وليسـت واو الجمـع التي حذفت النون بعدها للإضافة ، ويظهر ذلك من موازنة "ضاربوا زيداً " و " ضاربوا زيدٍ " ومثلها في ذلك مثل الألف في " اضرب " وأمر الخماسي " انطلق " وأمر السداسي " استخرج " ومصادر الخماسي والسداسي كـ "انطلاق ، واستخراج " ، وغير ذلك من الكلمات المحفوظة .

لقـد جـاءت همـزة الوصـل في الكلام لتكون وسيلة التوصل إلى النطق بالساكن سواء أكان ذلك في بداية الكلام أن عند تجاور أكثر من صيغة ، ويختلف الأمر إذا فصل بين الصيغتين بحرف من حروف العطف – الفاء أو الواو – فمثلها فـي النطق وعدم حسبانها في البنية مثل الألف في الكتابة وعدم حسبانها في البنية أيضـاً والمعنى الذي نأخذه هو أن الزوائد في " استفعل " هي السين والتاء فقط ، وليست الألف إلا وسيلة إملائية ، كما أن الهمزة المكسورة في النطق وسيلة نطقية فـي بدايـة الصيغة ، ويترتب على ذلك أن تكون الزيادة في " انفعل " هي النون الساكنة فقط (٩٩) .

المباني وانتظام اللغة :

تشـمل المباني كل ما يقيمه النظامان الصوتي والصرفي للغة ، كما تشمل العناصـر التحليلـية المسـتخرجة من هذين النظامين ، وهي ما يسميها د/ ***تمام حسان*** " القرائن اللفظية " ، كعلامات الإعراب والمطابقة والرتبة المحفوظة ومبنى الصـيغة ، والتضام والأداة والتنغيم (١٠٠) ، وليست هذه المباني سوى شكل مطلق تخـتلف الجماعات اللغوية في أصوله وقوانينه ، ولكنه لا يخرج عندها جميعاً عن كونـه وسيلة للتعبير عن المعاني ، أي أن الجماعات اللغوية تتفق في الغاية وهي

المعانـــي ، وتخـــتلف في الوسيلة وهي المباني ، والمباني نظام متناه محدود ، أما المعاني فلا نهاية لها ولا حدود .

ومن هنا يستطيع المتكلم في كل جماعة لغوية أن يولد عدداً لا نهاية له من الجمـــل التي لا ينتجها ولم يتقلد من قبل باستعمال عدد محدود من المباني ، ولذلك تكـــاد تكـــون كل جملة في أي نص مدون مختلفة عن الأخرى في معناها ، حتى ليمكـــن القول إن كل جملة تكاد ترد في النص مرة واحدة فحسب والنظام المبنوي الخـــاص بالجماعة اللغوية هو نفسه نظامها اللغوي الذي يحكم لغتها ويميزها عن غيرها .

وهكذا تنوعت العناصر الدالة على المعنى بين العناصر الصوتية الصغرى مـــثل : الفونـــيم ، والمقطع ، والنبر ، والتنغيم ، والفاصل ، والعناصر الصرفية الكبرى مثل : الصيغة ، والاشتقاق ، واللواحق أو الزوائد وهما معاً عناصر حاملة للمعنى وتربطهما صلة بالمورفيم (١٠١) .

[ب] إعداد المعاجم وعمل المجامع :

يعـــد كتاب التحليل ومعجمه العين مقدمة منهجية ترتب المواد وفقاً للأصول وتفصل الأصول عن الزوائد ؛ إذ يقوم منهج الخليل في ترتيب ألفاظ اللغة العربية على مجموعة أسس علمية .

[١]ترتـــب الكلمـــات باعتـــبار حروفها الأصول فقط ، ومعنى هذا أن الخليل بنى معجمه على أساس التمييز بين الحروف الأصول والحروف الزوائد في الكلمة الواحـــدة ، وهـــو أساس حرفي لم يكن من الممكن تصوره قبل اتضاح ملامح البحـــث فـــي بنـــية الكلمة العربية من هذا الجانب ، ويختلف كتاب العين عن الرســـائل الكثيرة التي ألفت في القرن الثاني الهجري التي صنفت فيها الألفاظ تصنيفاً موضوعياً .

[٢]فترتـــب الكلمـــات المتدرجة مادة لغوية واحدة ترتيباً داخلياً على أساس الأبنية الثنائي ، والثلاثي [الصحيح والمعتل واللفيف] الرباعي ، الخماسي ، والثاني

مثل : [قد ، لم ، هل] والثلاثي مثل [ضَرَبَ ، خرج] والرباعي مثل [دحرج ، قرطس] والخماسي مثل [اقشعرّ] .

وقـــد اتبع هذا الأساس في الترتيب الداخلي لعدد من المعاجم العربية التالية التـــي التزمـــت بمنهج الخليل وهي البارع للغالى [ت ٣٥٦ هـــ] وتهذيب اللغة للازهـــرى [ت ٣٧٠ هـــــ] ، والمحـــيط للصاحب بن عباد [ت ٣٨٥ هـــ] ، والمحكم المحيط الأعظم لابن سيدة ت [٤٥٨ هـــ] .

[٣] بأن توضع الكلمة ومقلوباتها في مادة واحدة ، وبذلك ترد الكلمة ، وقد جردتْ من حروفها الزوائد في أوله وضع ممكن [١٠٢] .

إقرار المصطلحات :

وعن قياسية استعمال بعض الأوزان العربية القديمة في وضع مصطلحات جديـــدة دالة على بعض الأمراض استند مجمع اللغة العربية بالقاهرة في قراراته إلـــى معانـــي بعـــض الصيغ التي وضعها النحاة واللغويين لبعض صيغ الأفعال والمصادر التي وردت في هذه الأفعال .

وكـــان المجمـــع يســـتند فـــي قراراته إلى نص سيبويه في مادة الفعل أو بالأحـــرى وزنـــه وما استعمل من مصادر هذا الوزن ، وكان د. حجازى يعكس تناول سيبويه في كل وزن فيذكر المصدر أو بالأحرى وزن المصدر أولاً ثم يذكر وزن فعلـــه ؛ لأن المصـــطلحات المســـتحدثة استعملت على قياس وزن المصدر لأوزان الفعل .

والقـــاعدة فـــي فقه اللغات بوجه عام أن الكلمة الواحدة تعطى في المعاني والـــدلالات بقدر ما يتاح لها من الاستعمالات ؛ لأن كثرة الاستعمال [١٠٣] لابد أن تضع كلمات جديدة تلبى بها مطالب الحياة والأحياء .

ولعـــل أبـــرز العوامـــل في اشتمال لغتنا على هذا الثراء أن المهجور في الاســـتعمال من ألفاظها كتب لها البقاء ، فإلى جانب الكلمات المستعملة كان مدونو المعجمـــات يســـجلون الكلمـــات المهجـــورة ، وما هجر في زمان معين كان قبل مســـتعملاً في عصر من العصور ، أو كان لهجة لقبيلة خاصة انقرضت أو غلبتها

لهجــة أقــوى منها ، وهجر أن اللفظ ليس كافياً لإماتته ؛ لأن من الممكن إحياءه بــتجديد اســتعماله ، فالاســتعمال فـــي العربية على نوعين مهجور قد يستعمل ، ومســتعمل قد يهجر ، واحتفاظ علمائنا بالنوع الأول كأنه إرهاص لإحيائه ، وفي هــذا كانت المزية للعربية ، فقد اهتم مجمع اللغة العربية بوضع الضوابط القياسية لتكويــن الأفعــال التي لم تذكرها المعجمات العربية والتي يتطلب التعبير العلمي إيجادها للدلالة على المفاهيم بدقة في مقدمتها .

الأوزان التالية :

[أ] وزن [فَعَّــل] له دلالات كثيرة منها : التعدية والتكثير ، وله أهمية في تكويــن المصطلحات ، فقرر المجمع جواز استعمال هذا الوزن لأداء هذه المعاني ، وتكونت مصطلحات كثيرة مثل : خدّر ، حضّر ، ورّد ، شخّص ، جسّم ، حلّل ، شرّح (١٠٤) وهو أحد وزنين أقرهما المجمع للاشتقاق الفعل مــن الاســم الجامد المعرب الثلاثي فيكون الفعل على وزن [فعّل] متعدياً ولازمــاً كـــ " فعّل " (١٠٥) ولهذا أقر المجمع الفعل جبّس ، والفعل " يَوّد " بمعنى إدخال اليود في مركب ما .

[ب] وزن [أفْعَــلَ] من الأوزان التي اختلف النحاة في قياسها ، ولما كانت هــناك أهمــية للتميــيز بين مفهومي الحدوث والإحداث أجازه مجمع اللغة العربية جعل تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية .

[ج] وزن اســتفعل له دلالات ، أكــثرها استعمالاً الطلب والصيرورة ، أما الكلمات ذات الدلالات الأخرى فلا يقاس عليها ، ولهذا قرر المجمع جعل دلالة وزن استفعل على الطلب والصيرورة الأساسية (١٠٦) .

٢- كــان الاتجــاه في مجمع اللغة العربية بالقاهرة واضحاً بالنسبة لقياسية تكونت الكلمــات التــي لــم تذكرها المعجمات العربية في إطار القواعد التي ثبت وجودها في أبنية المفردات .

٣- يتطلب التعبير العلمي عدداً كبيراً من أفعال المطاوعة للدلالة على إحداث أثر من شيء آخر وتأثير ذلك الشيء به ، وكانت قضية قياسية الفعل المطاوع

خلافية بين النحاة ، وفي إطار المجمع بتكملة المواد اللغوية ، ونظراً إلى الحاجة إلى هذه الأفعال ، فإن المجمع قرر قياسية هذه الأفعال على النحو التالي :

أ- الفعل الثلاثي المتعدي الدال على معالجة حسية مطاوعة القياس انفعل [كَسَر – انكسر] .

ب- الفعل الثلاثي المتعدي الدال على معالجة حسية ، إذا كانت فاء الفعل واواً أو لاماً ، أو نوناً ، أو ميماً ، أو راءاً ، فالقياس افتعل [نفى – انتفى].

ج- قياس المطاوعة لفاعل صيغة " تفعل " [علم – تعلم] .

د- قياس المطاوعة لفاعل صيغة " تفاعل " [باعد – تباعد] .

هـ - قياس المطاوعة لفعلل صيغة " تفعلل " [دحرج – تدحرج] .

٤- التعبير عن الحرف والصناعات متطلب أساسي في الحياة المعاصرة ، وكان النحاة قد عرفوا دلالة وزن " فعالة " على الحرف والصناعات ، ولكن خلافهم كان كبيراً في موضوع قياسية هذا الوزن ، أي جوزوا تكوين كلمات جديدة منه غير تلك التي سمعت عن العرب في عصور الاحتجاج .

وهناك مصادر بوزن " فِعَال " يقابلها الفعل " فَاعل " ذكر سيبويه : " وجاء فعال على " فاعَلْتُ " كثيراً ... وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلت (١٠٧) .

وأفادت مصطلحات عربية حديثة من هذا الوزن في كلمات منها [دفاع – نضال – كفاح – صراع – حصار – شعار] .

المصدر بوزن " تفعيل " يقابله الفعل " فَعّل " وكلاهما له أهمية في تكوين المصطلحات ، وهذا الوزن من أكثر أوزان المصادر أهمية في تكوين المصطلحات ، وفي مجال العلوم البيولوجية والفيزياء والكيمياء على وجه الخصوص ، ومن المصطلحات الموحدة التي أقرت في المؤتمر الثاني للتعريب مصطلحات بوزن " تفعيل " .

أ- معجم علم الحيوان (١٠٨) تجفيف ، تجويف ، تحديد ، تحويم ، تعريف ، تغيير ، تخدير ، تخليق ، تركيب ، تسنين ، تشريح ، تصنيف ، تكوين ، تلوين ، تمثيل ، تمييز ، تنشيط ، تنظيم ، توزيع ، تهجين .

ب- معجم النبات * تثبيت ، تثقيف ، تجديد ، تجويف ، تحرير ، تحصين ، تحطيم ، تخليق ، ترتيب ، تركيب ، تزويج .

ج- معجم الفيزياء ** تأثير ، تبديل ، تبريد ، تثليج ، تخطيط ، تخفيف ، تدريج ، تفضيض .

وترجع كثرة المصطلحات بوزن " تَفْعيل " إلى قياسية تكوينه من الفعل بوزن " فَعّل " ، وهو بدوره كثير الاستعمال ؛ لأنه يشتق أيضاً من أسماء الأعيان.

المصدر بوزن " تَفَاعُل " يقابله الفعل " تَفَاعَل " ، وكلاهما له أهميته في تكوين المصطلحات . ذكر سيبويه : " وأما تَفَاعَلتُ فالمصدر التفاعل ، كما أن التَفَعُّل مصدر تَفَعّلتُ ؛ لأن الزِّنَة وعِدة الحروف واحدة " *** . وقد نظر مجمع اللغة العربية في دلالة هذا الوزن ، ونص قراره : " تتخذ صيغة " التَّفاعُل " للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل ، لتؤدي معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب هذا التعبير ، وقد نص الصرفيون على أن " التفاعل " قد يجيء للمشاركة والاتفاق على أصل الفعل ... " **** .

وقد استعملت مصادر حديثة كثيرة بوزن " تَفَاعُل " ، ومن المصطلحات التي وردت في المعجمات الموحدة للمصطلحات التي أقرّها المؤتمر الثاني للتعريب ***** :

أ- معجم علم الحيوان : تبايُن ، ترادف [تناوب] ، تراكب ، تشابُه ، تضاعُف ، تعايُش ، تكافُل ، تفاوُت ، تنازُع ، تناسُل ، تناظُر ، تناوُب ، توازُن .

ب- معجم علم النبات : تجاذُب ، تعاقُب ، تغايُر ، تفاعُل ، تقاطُع ، تكاثُر.

ج- معجم علم الفيزياء : تآلُف ، تباطُؤ ، تبايُن ، تثاقُل ، تجاذُب ، تجاوُب ، تخامُد ، تداخُل .

وهناك مشتقات من هذا الوزن تدل– أيضا – على المساواة والتماثل ، منها : متشاكِل ، أي : متماثل في الشكل .

ووزن [انفِعَــال] مــن الأبنية العربية التي زاد الاهتمام بالإفادة منها في تكوين المصطلحات الحديثة . وقد تضمنت المعجمات الموحدة التي أقرها المؤتمر الثاني للتعريب [١٩٧٣] عدداً من المصطلحات على هذا الوزن :

أ– مصــطلحات علــم الحــيوان : انبعاج ، انحطاط ، انحلال ، انسلاخ ، انشطار ، انعدام ، انغماد ، انفلاق ، انقباض ، انقسام .

ب– مصطلحات علم النبات : انخراف ، انحطاط ، انحلال ، انحناء .

ج– مصــطلحات علــم الفــيزياء : انثناء ، انخراف ، انحسار ، انحفاظ ، انحلال ، انحناء ، انحياز ، انخفاض ، انخلاع ، اندماج ، انزلاق ، انسداد ، انســكاب ، انسياب ، انسِياق ، انشطار ، انصهار ، انضغاط ، انطلاق ، انعدام ، انعطاف ، انعكاس ، انفجار ، انفصال ، انفصام ، انفعال ، انقلاب ، انكسار ، انهيار .

ووزن " افْتِعَال " من المصادر المبدوء بألف وصل ، الفعل منه " افْتَعَلَ " ، وقد أفاد هذا المصدر في تكوين المصطلحات حديثة كثيرة ، ذكره سيبويه : " وأما افْتَعَلْــتُ " فمصدره عليه " افتعالاً " ، وألفه موصولة ولزوم الوصل كلزوم القطع في أعطيتُ ، وكذلك ما كان على مثاله وذلك احتبست احتباساً ، وانطلقت انطلاقاً ؛ لأنه على مثاله ووزنه " ******.

وقد أفاد مجمع اللغة العربية من هذا الوزن على نطاق أوسع مما ورد عند سيبويه ، أجاز تكوين هذه الصيغة أيضاً من أسماء الأعضاء للدلالة على التهابها . نــص قــرار المجمع : لا مانع من أن تكون صيغة الافتعال مشتقة من العضو ، قياســية فــي معــنى المطاوعة للإصابة بالالتهاب ، وقد ورد قول الصرفيين : " وافتعل للمطاوعة غالباً " ، وقد جعلها المجمع قياسية فيما كانت فيه فاء الفعل أحد حــروف قولهم " ولنمر " . ويرد في اللغة فعل من العضو بمعنى أصابه ، فيقال " كابده " ، وعانه ، ورأسه " ******* .

وهـناك مصطلحات حديثة كثيرة بهذا الوزن ، منها عدد من المصطلحات الموحدة التي أقرها المؤتمر الثاني للتعريب (١٩٧٣م) :

أ- معجـم علـم الحـيوان : اقتران ، التحام ، التواء ، التهاب ، امتداد ، امتصاص .

ب- معجـم علـم النبات : اتحاد ، احتباس ، اختزال ، ادخار ، ارتداد ، ازدواج، اعتداء ، افتراق ، انتشار ، انتظام ، انتفاخ ، انتحاء ، انتخاب.

ج- معجـم علـم الفـيزياء : اتحاد ، اتزان ، احتراق ، انتفاخ ، انتقال.، اهـتزاز ، احـتكاك ، اختـبار ، اختلاف ، ارتفاع ، ارتجاج ، ازدواج ، اصطلاح ، التصاق ، التقاط ، اضطراب ، اعتكاس ، اقتران ، اقتلاع .

المصـدر بوزن " استفعال " يبدأ بألف وصل والفعل منه " استفعل " ، وقد أفاد هذا المصدر في تكوين مصطلحات حديثة كثيرة ذكره سيبويه : فأما "استفعلت" فالمصـدر علـيه الاسـتفعال ، وكذلك ما كان على زنته ومثاله ، وذلك قولك : استخرجت استخراجاً .

أ- معجم علم الحيوان : استتباع حيواني - استقرار ومنها أيضاً استجابة .

ب- معجـم علـم النـبات : استثمار - استخراج - استنفاذ ، ومنها أيضاً استدامة ، استجابة .

ج- معجـم علـم الفيزياء : استبدال ، استحلاب ، استخلاص ، استرخاء ، اسـتقرار ، اسـتقطاب ، اسـتمرار ، ومـنها أيضاً استطارة، استطاعة ، واستطالة ، استجابة ، استحالة .

وصـيغت بعـض المصطلحات من مصادر بعض الأفعال ، وهناك ثلاثة أوزان مصدرية تكونت بها مصطلحات جديدة في علوم اللغة :

وزن " تَفَاعَل " مثل : تَعَالَقَ ، تَعاملَ ، تَقابلَ ، تَماثلَ ، تَناوبَ .

وزن " انفِعَال " ، مثل : انجِهَاز ، انحباس .

وزن " تَفْعِيْل " ، مثل : تَصويب ، تحنيك .

وهـذه الصـيغ المصـدرية وما يتصل بها من أفعال تؤيد كثيراً في وضع المصـطلحات ، ولا خـلاف عليها من حيث البنية ، ولكن الاتفاق على دلالة كل كلمة من هذه الكلمات المشتقة ضروري لكي تصبح هذه الكلمات مصطلحات دالة.

التوليد في الصيغ والنمو اللغوي :

وللصـيغة الصـرفية أهميتها في التوليد والارتجال في اللغة ، ومجال هذا التولـيد يكون في الأفعال ؛ إذ هي وحدها صاحبة الصيغ الصرفية ، أما الضمائر والخوالـف والظـروف والأدوات فلا توليد فيها ؛ لأن بناءها لا يكون على مثال الصيغ الصرفية ، ولأن معانيها وظيفية ومحددة ومقصورة على السماع * (١٠٩) ، وفـي هـذا مـا يـدل علـى أن النمو اللغوي لا يتم بطريق الضمائر والخوالف والظـروف والأدوات ، بـل يكـون باسـتعمال الأسماء المتصرفة والمتمكنة في التصـريف ، والصـفات والأفعـال ذات الصيغ ، ذلك لأن الصيغ مجال التوليد والارتجـال ، والتولـيد والارتجـال عاملان أساسيان في تطور اللغة وإثرائها ، ويساعدان على زيادة إمكانات التجديد زيادة مهمة وملحوظة .

وإذا كـان للصيغة الصرفية تلك الأهمية في توليد معنى جديد أو ارتجاله ، فإن ذلك نابع من أن الصيغة الجديدة تحمل معنى جديداً ، أي أن كل صيغة تختلف عن الأخرى اختلافاً جوهرياً يتعدى حدود التشابه في الشكل والتكوين (١١٠) .

لقـد رأى د. تمـام حسان في الفكر اللغوي العربي قديمه وحديثه ومتأخره جوانـب معـيارية حـتى إن المجامع اللغوية لازالت تأخذ بالقياس على ما قالته العـرب وما صنعته النحاة عنده ، أما الجوانب المعيارية في الفكر اللغوي العربي فيحددها في أمور ثلاثة هي :

[١] القياس والتعليل .

[٢] الاحتكام إلى مستوى صوابي معين والخلط بين المستويات الصوابية .

[٣] إيمان علماء العربية بأن السليقة اللغوية طبع لا اكتساب .

ويجدر بنا أن نقر بالحقيقة الاجتماعية اللغوية التي تقول " كلما قويت اللغة قوى القياس وكثرت القياسية [١١٤] فلنرحب بكثرة ما يستعمل من صيغنا وما يدخل معمــل الســبك القالبي من ألفانا ومفرداتنا ولنكن إيجابيين في نشر لغتنا واستعمال مقاييســها فــي أغــراض حياتنا بدلاً من أن نكون سلبيين نثور في وجه كل من استعمل وزناً لم نألفه زاعمين أنه " ليس في العربية من كذا إلا كذا " [١١٥] .

وإن يكــن قد ضُرب بالأسداد على جل ما يحاوله بعض الأفراد المطبوعين المعاصرين من تحديد معاني الأوزان أو ربط دلالاتها فإننا ما نزال بحمد الله نجد فــي مجامعــنا العربية في القاهرة ودمشق وبغداد روحاً تجديدية ، وما القرارات الحكيمة التي اتخذت في مجمع القاهرة بشأن الصياغة والاشتقاق إلا أدلة وبراهين على أن حاجات المجتمع إن لم يلبها النحاة لبتها الحياة .

ولا شك في أن صيغ " فَعَل " و " فَعِل " و " أفْعَل " و " افْعَللَ " و " فاعَلَ " مشــتركة بيــن الاسم والفعل ، فتقول على التوالى : جَملَ وكتَبَ ، وحَذِر وعَلِم ، وأبيض وأقدم ، وجعفر ودحرج وخاتَم وسابق .

بيد أننا نتساءل : هلل نجد أنفسنا مدفوعين إلى وضع هذه الصيغ ونظائرها جمــيعاً في وصف واحد ، بحيث نستعملها كافة على التساوى مثلما يفرض علينا حفــظ قواعدهــا الصــرفية دون تفــريق بينها ؟ أم نوازن بين بعضها وبعض ، ونســتخلص مــن بينها أبنية حية مستعملة فنظل ننفخ فيها الحياة ، ونستبعد صوراً أخرى ربما تبدو ثقيلة في السمع الرهيف ، متجافية من اللسان المبين ؟

والجــواب عــن هذا التساؤل : أن من اليسير جداً فصل الصيغ الميتة عن الحــية ، وتميــيز المطــردة من الشاذة ، إذا نحن عللنا على الذوق السليم والملكة الشخصــية ، بل من اليسير – تبعاً لهذا – أن ننقص من الأوزان أو نزيد عليها ، وأن نميــت طائفــة منها وتحيى طائفة ، وأن نطلق في ذلك أيدي الأفراد النابغين والمجامع العلمية النشيطة ، ولكن كثيراً من الباحثين ، ويتفهّمون الملكات بالضعف والفساد .

ومــن هــنا تعذر علينا أن نتقبل كل ما زاده المطبوعون من الصيغ وأن نهجــر كــل ما هجروه من الأوزان ، ولو كان للذوق دخل في هذه الموضوعات لجعلــنا صــيغ صنع القوالب من حق الأفراد من ذوى الملكات من أدباء وشعراء ومؤلفين . ولا أدل على صعوبة هذا الأمر من مواقف اللغويين " المحافظين " إزاء اقتراحات العلايلي وزيدان والكرملي .

الزيادة وتيسير البحث في المعاجم:

وقــد كــان للأصــل والــزائد دور فــي تصنيف مواد المعجم من ناحية والاستدلال على موضوع المادة من ناحية أخرى .

نجــد أن علمــاء المعاجم يتخذون من الجذر والاشتقاق أصلين ثابتين في تحديــد بنــية الكلمــة ، سواء في داخل المعجم أم الدراسات التمهيدية التي تسبق إعــداد المعاجم ، وكل ذلك يؤكد لنا بطريق مباشر أهمية الجذر والزيادة في تحديد الكلمة .

وبشــكل عــام إذا تطابقت كلمتان في الصيغة واختلفت في الدلالة ، مثل : المشــترك اللفظــي فعلــى المعجمى أن يهتم بهما ، سواء جعل لكل منهما مدخلاً مستقلاً أم لا ، أما صيغ الكلمات الشاذة والكلمات التي لها أكثر من صيغة ، فيجب أن تخصــص لكــل كلمة مداخل منفصلة ، مع الإحالة إلى المداخل الأصلية طبقاً لجذورها حتى يستطيع أولئك الذين يبحثون عن مثل هذه الكلمات العثور عليها .

وقــد اعتمد العلايلي في ترتيب المواد المعجمية على المزيدات لا الأصول والمجــردات وحدها متخذاً نسق المزيدات والأصول معاً أساساً لترتيب معجمه ، ويــبدو أن العلايلــي يســعى إلــى التوفيق بين نسق المعجم الأجنبي الذي يعتمد المزيدات أصولاً وينزلها في محلها بهذا الاعتبار وتصنيف المعجم العربي الذي لا يســمح بهــذا التفسيخ للمشتقات التي قد تثير غموضاً ، أو اشتباهاً ، فإنه يذكرها بلفظهــا ، فلفظــة [اضــطرب] التي هي " افتعل " من " ضرب " يصعب على الراغــب طلبها في محلها من الثلاثي المجرد ، فتذكر كما هي بلفظها مع الإشارة إلى أنها من " ضرب " (١١٦) وهكذا .

[ج] معيار الميزان الصرفي وفكرة الأصل المجرد :

الميزان الصرفي معيار اصطلح عليه الصرفيون لمعرفة أحوال أبنية الكلم ، وإدراك أبنيتها الذاتية ، وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات وغير ذلك مما يعرض للكلمة سوى الإعراب أي التصرف الإعرابي والميزان من الوسائل التي وضعها الصرفيون لتقاس بها مادة الكلمة من حيث الأصالة والزيادة ، وهي كثيرة أهمها جميعاً تقليب تصاريف الكلمة على هيئات مختلفة ليعرف ما يثبت من الحروف وما يسقط منها ، فما ثبت هو الأصل وما سقط هو الزائد .

وكان لعلماء العربية وسيلتان في تحديد الزيادة ، الوسيلة الأولى : عقلية وهي فكرة الميزان الصرفي ، والوسائل الأخرى استعمالية .

الحمل على النظير من كلام العرب–اللزوم – الكثرة – الزيادة لمعنى(١١٧).

وكانت فكرتا الميزان الصرفي من ناحية ومعاني الزوائد من ناحية أخرى رمزين بارزين من رموز المعيارية في قواعد العربية أدت الأولى منهما إلى الثانية وتحكمت الظاهرة في كثير من قوانين الإعراب والتركيب والدلالة .

وهكذا نصل إلى تأكيد وجوب النظر في خواص اللغة في جملتها بدون فصل بين المستويات الأربعة : الأصوات والصرف والنحو والدلالة . وجملة نظم هذه المستويات يطلق عليها جميعاً عند الباحثين المصطلح ، القواعد ويميل بعضهم إلى فصل النظام الصوتي عن الباقيات واستقلاله استقلالاً من نوع ما ، ولكن بالنظر الدقيق في جملة أعمال هذا الفريق ندرك أنهم يعنون بذلك فصل دراسة المادة الصوتية ، لا وظائفها وقيمها في اللغة المقصود لها نظام وآخرون لا يفرقون بين الصرف والنحو ويطلقون عليهما اسماً واحداً هو " القواعد " أو "النحو" بالمعنى الدقيق أي grammar في رأيهم .

وقد يقوم بين الكلمات التي جاءت على صيغ مختلفة صلة معينة قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثة معينة فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة .

وهــذه الصلة تدرس في الصرف تحت اسم " الاشتقاق " وفي المعجم تحت اســم " الاشتراك في المادة " ولم يكن الاختلاف بين الصرفيين والمعجميين منصباً علــى تسمية الظاهرة فحسب ، وإنما تعدى ذلك إلى المنهج وطريقة النظر . فأما الصـــرفيون فقــد نظروا إلى المسألة من وجهة نظر المعنى الوظيفي من ناحية ثم وجهــة نظر التجرد والزيادة من ناحية أخرى ، أي الميزان الصرفي وهو إحدى الوســائل التــي بــدأ بها البحث في الزوائد ومعانيها ووظائفها وأعنى بها بعض الصـــيغ(١١٨) ويعطي التحويليون اعتباراً مهماً للأساس العقلى عند دراسة الصيغ والتراكيــب اللغويـــة ، وهم في ذلك يتفقون مع النحو التقليدي ويرونه أكثر اقتراباً مــن الطبــيعة الإنســانية في دراسته للغة ، حيث لم يقتصر على مجرد الوصف الشكلي للصيغ والتراكيب على نحو ما يفعل كثير من الوصفيين ويدعو إليه(١١٩) .

إن لملاحظــة الأســاس العقلى أهمية كبيرة في الظاهرة اللغوية ، فالناس " عــندما يتكلمون يبدءون بمجموعة من التصورات التي يرغبون أن يعبروا عنها ، ثــم يحولــون هــذه التصورات المجردة إلى شكل يتناسب مع التعبير في الكلام ، وعــندما يســتمع الــناس فإنهم يسمعون أصواتاً صدرت عن الآخرين ، ومن ثم يســعون إلى أن يحولوا هذه الأصوات إلى المعاني التي حاول المتكلم أن يوصلها وتحــدث الــدورة نفسها بين العبارة والمعنى في الكتابة والقراءة والنظام التركيبي للغــة يتمــثل في مجموعة الأساس التي تربط معاني الجمل بأشكالها التي تقع في التعبــير ، والمعــنى ينشأ في العقل ، ووظيفة النحو " علم التركيب " هي دراسة العلاقات بين المعنى والشكل (١٢٠) .

المظهر العقلي للنظام :

وإذا كانــت فكرة البنية العميقة أهم أسس النظرية التحويلية فإن التحويليين يرون أنها لم تحظ بدراسة اللغويين ، حيث انصبت عنايتهم على البنية السطحية ، ويرون أنها قد تناولها البحث في الدراسات اللغوية التقليدية .

وتــتفق النظرية التحويلية مع النحو العربي في الأساس العقلي الذي تصدر عــنه اللغــة ، وقد أدى ذلك إلى أن يتناول التحويليون مجموعة من القضايا التي

طرقـت فـي الـنحو العربـي والتـي كان الوصفيون يعدونها من نقاط الضعف ويوجهون نقدهم إليها ، ومن هذه القضايا الأصلية والفرعية [١٢١] .

وأصـحاب القياس ينتمون إلى المدرسة الطبيعية لذلك فهم يقولون إذا كانت اللغـة فعـلاً نتـيجة اتفاق إنساني فإننا لن نجد فيها هذا الشذوذ أي عدم الاطراد وبالـتالى إنها إذا كانت فعلاً نتيجة هذا الاتفاق فما أسهل على المتفقين أن يصلحوا أخطاءهم .

وهكـذا يتضح أن أصحاب السماع يؤيدون الرأى بأن اللغة نتاج الطبيعة ، فالطبـيعة نفسـها لا تخضع لقوانين صادقة ، ومن ثم فإن اللغة نفسها وهي نتاج للأولـى لا يمكـن أن تكون اطرادية في جملتها ، وإن دفع التسليم بشيء من ذلك فذلـك فقـط مطبق على جزء بسيط منها حيث إن الاستعمال اللاعقلاني هو الذي أدرجها في بعض من مظاهر هذا القياس .

إن اللسـانيات المعاصـرة قد حصلت دون شك على تقدم ملموس في هذا المجال ،إلا أنها لم تتجاوز هذه المشاكل المثارة بحده ، ذلك أننا نجد وإلى اليوم أن الخصومة بين أصحاب القياس وأصحاب الشذوذ [= السباع] مازالت قائمة[١٢٢] .

ومـع أن الإجماع ينعقد على أن قواعد الإعراب عند العرب بلغت الذروة عمقاً وكانت مجلى لعبقرية العلماء العرب ، فإن بعض الصرفيين رأى أن الصرف أشـرف شـطرى الـنحو أو العربية وأغمضها ، لاحتياج المشتغلين بالعربية من نحوى ولغوى إليه أيما حاجة ، ولأنه ميزان العربية وسبيلها إلى القياس ، ولأن دقته وغموضه وصعوبته أوقعت العلماء في سقطات صرفية [١٢٣] .

ومـن المؤكد أن هذا الرأي صدر بعد أن نضج علم الصرف واشتد عوده وتعـددت مجالاته ؛ إذ لم يكن هذا الفريق الحاد والانتصار لأحد العلمين وارداً في المراحل الأولى من الدرس اللغوي ، حيث كانت عناصر التحليل اللغوي متداخلة.

واتخـذت العربية من الفاء والعين واللام ميزاناً أو معياراً لقياس الزوائد ، كما اتخذت العربية المادة "قاطل" استعملت السريانية المادة " باعل " للغرض ذاته.

ومع ذلك فإن الأصل – أي المجرد – لم يكن له وجود في واقع الاستعمال اللغـوي ، فإن له وجوداً حقيقة حساسة بالنسبة للمتكلم ، وذلك من جهة أنه الهيكل الـذي ينتظم الحالات المختلفة لهذا التبادل بين الأصوات الطليقة ، وحقيقة الأصل تـرجع إلى قبوله للتنوع ، ومبدأ التبادل يجعل هذه العناصر تؤدي دور التعارض وهـو أداء في غاية الدقة اعتادته عقول السامعين ممن ألفت ألسنتهم هذه الطريقة في صياغة كلمتها (١٢٤) .

الأصل والفرع :

إن تـبادل الأصـوات الطلـيقة من الأصوات الحبيسة ليس المسلك الوحيد للمورفيم مع السمنتيم في العربية أخواتها السامية ، فهذه اللواحق – صدوراً كانت أم أعجـازاً أم أحشـاءاً – ليس لها وجود مستقل فهي مثل الأصوات الطليقة ترى دائمـاً مـع الأصـل لا تـنفك عنه كما لا ينفك عنها ، وهكذا تؤلف اللواحق مع الحركات وأصوات المجرد كلاً واحداً لا يتجزأ .

وهـناك علاقـة من نوع خاص بين كياني الشكل والجوهر ، فالشكل تارة يـتحد مع الجوهر وتارة أخرى يخالفه كاختلاف المجرد عنه المحسوس ، وإذا كنا نعرف أن الوحدات اللغوية تتكون من مجموعة من العلاقات نعرف جيداً أن هذين الكيانيـن لا يمكـن أن يكونـا مجرديـن ، وكذلـك في علم اللغة فإن الفونيمات والمورفـيمات الأصل والزيادة معاً لا تلاحظ إطلاقاً كما هي إنها تظهر من خلال التحقـيقات المحسوسـة والمختلفة ، وإذن فالشكل يعد جزءاً مثالياً من الواقع ، إنه مسـتقل عـن التغـيرات الخاصـة والمتقاربة للجوهر ، أنه يجمع أنواع القضايا والمقولات والعناصر .

وقـد أكـد ابن جنى في مواضع كثيرة من كتابه قضية الأصلية الفرعية ، وهـي متصـلة بالأصل والزيادة وقد نبه إلى مسألة مهمة تتمثل في أن بعض ما نبعـت عند النحاة بالأصالة لا يعني أن العرب قد نطقت على هذه الأصول وإنما هـي أصول مفترضة ، وذلك مثل قولهم الأصل في " قام " قَوَم ، وفي " باع " بَيَع ، وفي " طال " طول ، وفي " خاف ، ونام ، وهاب " : خوف ونوم وهوب ، وفي

"أشــد" شــدد ، وفي " استقام " استقوم ، فهذا يوهم أن هذه الأفعال وما كان نحوها ممــا يدّعــى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه ، قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع : قام زيد ، وليس الأمر كذلك بل بضده (١٢٥) .

ولــنا هــنا أن نتساءل : هل أتى على نحو " قال ، وغزا " فترة من الزمن كانــتا تنطقان فيها " قول ، وغزو " ، ثم عرض لهما تغير في أصوات العلة أدت إلى هذه الصيغة الحاضرة ، وهو احتمال أقوى يؤيده الواقع الملموس ، وهو وجود بقايــا هذا الأصل التاريخي من نحو : " أطول ، واستحوذ " وكان المفروض فيهما أن يكونا على صورة أخرى كما في :

صددت فأطولت الصدود وقلما — وصال على طول الصدود يدوم

ومثله بالنسبة لتصاريف الاسم المنقوص قوله :

تراه – وقد فات الرماة – كأنه — أمام الكلاب مصغى الخد أصلم

والقــول بأن هذه الأمثلة ونحوها من ضرورات الشعر قول لا مسوغ له ، فهناك عشرات من الأمثلة – من هذا الباب وغيره – وردت بالتصحيح لا الإعلال في غير ضرورة ، فهناك في الأسماء مثلاً نحو : الهيف والحور والعور ... إلخ .

أمــا إن الغــير قد لحق هذه الأبواب ونحوها دون غيرها فذلك أمر يسهل فهمــه فــيما لو علمنا أن التغير هنا قد لحق أصوات العلة وهي أسهل الأصوات قابلــية للتغيير (١٢٦) ، وينكر ابن جنى في كل من الخصائص والمنصف أن تكون هذه الأمثلة ونحوها ذات أصل تاريخي * ، وهذا صحيح في بابه ويعتدّ به .

<u>ويرى ابن عصفور أن " التصريف " ينقسم إلى قسمين :</u>

أحدهمــا : جعــل الكلمــة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو : ضرب ، وضرّب ، وتضرّب ، وتضارب ، واضطرب ، فالكلمة التي هي مركبة مــن ضــاد وراء وباء ، نحو : ضَرب ، قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مخــتلفة ، ومــن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تقوده من التصغير والتكسير نحو : زُيَيْد ، وزُيُود ، وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكــروه مع ما ليس بتصريف ، فلذلك لم نضمن هذا الكتاب ، إلا أن أكثره مبنى

علـــى معـــرفة الـــزائد من الأصل فينبغي أن نبين حروف الزيادة والأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها .

والآخر من قسمي التصريف : تغيير الكلمة عن أصلها ، من غير أن يكون ذلـــك التغيـــير دالاً على معنى طارئ عن الكلمة وهذا التغيير منحصر في النقض والقلب والإبدال والنقل (١٢٧) .

واستعمل المبرد مصطلح " التقطيع بالأفاعيل " لما يقابل الميزان الصرفي ، يبيـــن ذلك من عنونته لأحد أبواب كتابه المقتضب بقوله : " هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف يعتبر بها في أصلها وزوائدها " * .

ويقسم ابن عصفور التصريف إلى قسمين :

أحدهمـــا : جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني ، نحو : ضَرَبَ ، ضَرَّب ، تضرّب ، تضارب ، اضطرب .

والثانـــي: تغيـــير الكلمــــة عن أصلها دون أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة نحو تعبيرهم لفظة " قول " إلى " قال " (١٢٨) .

ويمكـــن لـــنا تميـــيز صـــيغ الفعل وأشكالها اللفظية ، ويتبين كل صفة من الأخـــرى ، وتشكل الصوامت [ف . ع . ل] جذوراً ثابتة في كل الأفعال ، وتعد مورفـــيمات حـــرة تلحـــق بها زوائد مختلفة قد تكون سابقة أو حشواً أو لاحقة في نهايتها ، وهي تعرف بالمورفيمات المقيدة .

ومـــن الممكن اشتقاق كلمات جديدة ذات صيغ ومعان جديدة بإضافة زوائد تـــتألف من حرف أو أكثر مشتق مثلاً من وزن " فعل " كلمات على أوزان " أفعل" و " نفعل " و " تفعل " و " تَفاعل " و " افتعل " و " انفعل " و " استفعل " ... إلخ ، كما يصلح هذا الوزن بدوره لأن تشتق منه مختلف الصيغ الفعلية مثل اسم الفاعل ، واســـم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وأسماء الزمان والمكان ، كما يمكن أن تشتق المصادر مثل : المصدر العام ، والمصدر الميمي ، والمصدر الصناعي .

وهـذه الزوائد تتألف من حرف أو أكثر يضاف إلى الجذر الثابت ، فتعتبر الدلالـة والصـيغة ومع ذلك فالكلمات المشتقة مهما تغير صيغها ودلالاتها نتيجة لتغـير حركات الجذر أو إضافة زوائد إليه فإنها في جميع الأحوال لا تتخلى عن الحروف الثلاثة الصامتة ، بل يبقى دائماً في صلب كل كلمة ، مهما كانت صيغتها أو دلالتها ترتب الجذر الأصلي نفسه (١٢٩) .

فجذر مثل [س ل م] وهو مؤلف من ثلاثة أحرف صامتة يمكن أن تشتق منه كلمات جديدة ، سواء بتغيير الحركات ، أو إضافة زوائد ، غير أننا لا نستطيع أن نترك منه حرفاً واحداً ، فكلمات مثل " سلم " " تسلّم " " سالَم " سلمان " " سلمى " " سلامة " " سلم " كلها كلمات تعود إلى الجذر [س ل م] ولا يمكن الاستغناء عن حروف من حروف ، بل لابد لصحة الاشتقاق أن تبقى على هذا النحو والترتيب .

وهـذه الوسيلة في تكوين الصيغ وتجديد الدلالات ونموها نجدها في أنواع من الاشتقاق ذكرها القدامى والمحدثون من علماء العربية وهي الاشتقاق الأصغر أو الاشتقاق العام وهو أكثر أنواع الاشتقاق دوراناً في اللغة العربية ويحتج به لدى أكـثر علماء اللغة القدامى ، ثم الاشتقاق الكبير والأكبر . وهذان النوعان يقومان أساساً على تقليب الحروف وإبدالها وهما متداخلان إلى حد كبير .

ولابـد لصحة الاشتقاق من وجود ثلاثة عناصر رئيسة تتوافر في المشتقات وهي :

[١] الاشتراك في عدد الحروف وهو في الكلمات العربية ثلاثة حروف غالباً .

[٢] أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيباً واحداً في بنية الكلمات المشتقة .

[٣] أن يكـون بين هذه الكلمات قدر مشترك من الدلالة على هذا فإن لكل اسم أو صـفة أو فعـل مـن هذه الصيغ التامة أصلاً اشتقاقياً ، يشترك في جميع الكلمات التي تشمل الهيكل الصامتي نفسه ، كما تؤدى الفكرة العامة للمادة اللغويـة نفسـها ، ومـن ناحية أخرى فإن لكل صيغة تامة وزناً أو صفة مشـتركة بيـن جمـيع الكلمات التي تشمل التحول الداخلي نفسه من أجل الـتماثل فـي المعنى أو الاستعمال النحوي والتغيير الذي يمكن أن يحدثه

التحول الداخلي تغييراً في الشكل والدلالة الصرفية معاً . والمعنى تتغير دلالته الصرفية بتغيير صيغه ، فإذا قلنا عالم عليم علامة ، معلوم ، علماء وعالمة فإن التحول الداخلي لم ينتج هنا مجرد تنوع في الأشكال ، بل أنتج معهما تنوعاً في الدلالة الصرفية ، فالفرق واضح في الدلالة بين اسم الفاعل واسم المفعول ، أو بين المفرد والجمع ، أو بين المكبر والمصغر ، أو بين المذكر والمؤنث ، أو بين الوصف المعتدل والوصف المبالغ فيه .

الزوائد والتصرف :

والزيادة ما يكون للإلحاق ومنها ما يكون للمد وما يكون من أصل الوضع ، وما يكون للتعويض ، وما يكون لبيان الحركة ، وما يكون زائداً لمعنى معين . والزيادة التي تأتي لمعنى تكون في الأسماء والأفعال ، وتعد أبرز أنواع الزيادات وهي لا تحصى في باب بعينه ، بل تتوزع على أبواب صرفية متعددة تشمل الاسم في مباحثه المختلفة ، وتشمل الفعل في مباحثه المختلفة ، ويصنف ما يزاد ويوضح أثره في الدلالة الصرفية والوظيفية النحوية إذا كان ما زيد له أثر في التركيب (١٣٠) .

وعن نسبة تردد اللواصق أو الزوائد من حيث حروف العلة أو الصحاح التي تشكل مباني الصيغ ، فتأتي هذه اللواصق في البنية العربية على تفاوت في القلة والكثرة ، فمنها ما يزداد كثيراً ، ومنها ما يتردد قليلاً ومنها ما يتوسط ، ولهذا يمكن تقسيمها ثلاثة أقسام :

* لواصق ذات تردد عال ، وهي حروف العلة الواو والياء والألف ، ويسميها الصرفيون " أمهات الزوائد " ومعنى ذلك أنه يكثر تصرفها في الكلام وهي شائعة كالسين واللام اللتين لا تكثر زيادتهما ولا يكاد الكلام يخلو من الألف والواو والياء أو من بعضهم ، وبعضهم الحركات ؛ لأنه ليس في كلامهم لفظ يخلو من الحركات فلذلك قدم الألف والياء والواو(١٣١).

* لواصق ذات تردد متوسط وهي الهمزة والتاء والميم والنون ، ويعللون ذلك بأنها أشبهت حروف العلة ، فالهمزة تشبه حروف العلة في كثير من

أوجــه تغـيرها بالتسـهيل والحـذف والبدل والتاء تشبه الواو في تقارب مخرجـيهما ، ولذلـك أبدلت منها في مثل " تراث " و " تكأ " ؛ لأنها من "ورثـت " و " توكأت " ، وأما النون فأشبهت أيضاً حروف العلة من جهة الغـنة التـي فيها ، ولما كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلة كانت تليها في كثرة الزيادة .

والسـبب في تركيز الصرفيين على لواصق سألتمونيها أنهم وجدوها تكثر زيادتهـا فـي الصـيغ ويلحقها الحذف والتغيير ، حيث لا تثبت عند تصريفها في الصيغ العربية المختلفة ، فحكموا بزيادتها عن الأصل وقاسوا عليها .

والعربـية تتمـيز بأوزانهـا وبتعميم الوزن للدلالة على المعاني وبصوغ الكلمـات حسـب قواعد ثابتة وطرائق مألوفة . إن ميكانيكية الاشتقاق واللواصق تتـيح لمسـتعملى العربية صوغ المفردات حسب قواعد رياضية ، وللمتكلم ملء الحرية في التصريف بالتغيير ، وهو يجد في متناوله من المادة الخام أي الأصول والأوزان والصيغ كل ما يحتاج إليه ، فيبنى منها ما يشاء من تفريع المشتقات وفي اختيار ما يلائمه منها وفق أغراضه واحتمالات تفكيره ومقاصد تعبيره ، وما للغة هنا إلا مادة طيعة وأداة في يد المتكلم الذي يستثمر حيزاً كاملاً من درجات المعنى ومن سلم دقائق الدلالة (١٣٢) .

[د] وظائف الأصول والزوائد :

اتخـذت العربية عدداً من الوسائل الصوتية لتنمية الألفاظ والصيغ وتنويعها لكـي تتمكـن مـن أداء وظائفها المتنوعة وسد حاجاتها من المعاني أو الدلالات الوظيفـية المختلفة فاستعملت من الوسائل الصوتية : الإلصاق ، وهو زيادة بعض الأصـوات علـى المـادة الأصلية لفظ مثل [ف هـ م] تتفرع منها صيغ كثيرة مـزيدة فعلـيه واسمية [أَفْهَمَ – فَهَّم – تَفَهَّم – تفاهم – استفهم – فاهِم – مفهوم – مفهومـة – فهّامـة ... إلـخ] ولكل من هذه الصيغ وظيفة في الكلام ، والتكرار وسيلة أخرى للتنمية وبها يطول الهيكل الثلاثي الأصلة ؛ إذ يتكرر فيها صامت أو صـامتان من هذا الأصل مثل [اخضوضر – تَلَجْلَجَ – قَفْقَعَ – رِعديد – قَهْقَهَة –

غرمـــرم] وأصـــولها على الترتيب [خضر – لج – قع – رعد – قه – عرم] . وتعديل الحركات في داخل الصيغة وسيلة أخرى لتنمية الألفاظ والصيغ وتنوعها .

ويـــرى بعـــض الباحثيـــن أن دلالة الوحدة اللغوية هو مدلولها ، وتختلف الـــنظريات حـــول تجديـــد هـــذا المدلول وطريقة تحديده ، فهناك نظرية المدلول المنطقـــية والـــنظرية الســـياقية ، والنظرية السلوكية ، ونظريات المجال والحقول الدلالـــية ... إلخ ، وأما المعنى فهو القيمة الدقيقة التي يتخذها هذا المدلول المجرد في سياق أوحد " (١٣٣) .

وتلحـــق الزوائد عادة الأسماء والأفعال على السواء ، وهناك بعض الفروق بيـــن زوائـــد مورفيمات الأسماء وزوائد الأفعال ، وإن بدت متماثلة ؛ إذ الفروق ليست في دلالتها ولكن في الوظيفة النحوية التي تؤديها .

فالبنـــية للتحلـــيل المورفـــو-تركيبـــي نجد البنيوية ترفض أخذ المعنى في الاعتـــبار ، ولقـــد أثـــار هذا الموقف اختلافات كثيرة بين علماء اللغة ، فقد رأى بعضـــهم أنه من حيث المبدأ من الأحسن الاحتفاظ باستقلال النحو بالنسبة للدلالة ، وقد استمر هذا الموقف إلى سنة ١٩٥٧م ، والذي نجده عند تشومسكى (١٣٤) .

فـــإذا كُنّا نفهم من عبارة معنى أو دلالة signification ما يوجد في رأي المـــتكلم ويريد إرساله إلى المستقبل ، وهو على شكل تصور أو صورة ذهنية أو المحـــتوى الفيزيقـــي ، فمن الطبيعي والحالة هذه أن يعجز اللغوي عن تحليل هذا الكيان الذي مازال في ذهن الفرد ، فالمعنى إذن يكون في علاقة مع بنية الإرسال عـــند المتكلم ، وهذا المعنى يتحقق بصفة تامة إلى حد ما حسب ظروف السياق ، الظـــرف ، المستوى الثقافي ، ودرجة الانتباه عند المستقبل ، ونلاحظ من خلال هذا أن المعنى يثير بالضرورة العلاقة بين العالم اللساني والتجربة الخارجية على مجـــال علـــم اللغة ، ومن هنا تأتي بديهية [بلو مفيلد] التي يسلم بها وهي " لكى نحـــدد دلالة الأشكال اللغوية يجب أن تكون لدينا معرفة كافية بملابسات المتكلم ، ولمـــا كـــان ذلك عسيراً نظرا لانعدام الوسائل التي توصلنا إلى ذلك دائماً ، فإننا نكـــتفي بالشـــكل وهنا ينحصر موضوع الدراسة اللغوية (١٣٥) إذن مشكلة المعنى

مـــثار باستمرار ، ووحدات اللغة لها معنى ونحن لا يمكن أن نحيط به بدقة ، بل نعـــرفه بصفة مجردة ، إلا أننا نعرف أن هناك تماسكاً داخلياً ، والرأى الشائع بين البنيويين هو أن الكلام ليست وظيفته ترجمة أفكار مسبقة ، وتتجه هذا كله هي أن القضايا اللغوية بعيدة عن الدلالة ، فالدلالة لا تتزامن مع الكلام إلا أثناء الحديث ، ومـــن هـــنا يتضح أن إخراج المعنى يبدو وكأنه ضرورة منهجية فقط ، فإذا أردنا المعـــنى فيجـــب أن نبحث عنه في السياق ، أي بعد إنتاج الرسالة كلها وليس أن نعطـــى لكـــل مفردة معنى ؛ لأن هذا الأخير يتغير كثيراً داخل السياق ، فلا يمكن لعنصر واحد أن ينفرد بمعنى ثابت ، والقوانين النحوية هي التي تترجم العلاقة بين المتكلم والظرف في علاقتهما بالنص .

إن الـــنظرية اللغوية عند العرب كانت نظرية معيارية أي أنهم بنوا عملهم على أساس محاولة الوصول إلى مجموعة من القواعد والأحكام التي ينبغي اتباعها ، ولا يجوز الخروج عنها ، ولذلك لجأوا إلى تحديد حروف الزيادة ومن ثم الصيغ ، وأخيراً وصفوا معاني تقريبية لهذه الصيغة .

والـــزيادة على أصول الفعل تبدأ بحرف وتنتهى بثلاثة أحرف ؛ لأن أقصى مـــا يصـــل إلـــيه الفعل بالزيادة ستة أحرف ، فالأصل الثلاثي يمكن أن يزاد عليه حـــرف أو حرفان أو ثلاثة . وشاع في كتب التصريف أن تضع معاني لكل صيغة ظلـــت مـــتداولة فـــي هذه الكتب إلى يومنا هذا ، وبالرغم من ذلك أوردت كتب التصريف نفسها ألواناً من الاتساع تؤدي فيها الصيغة الواحدة معاني صيغ أخرى من تلك التي جعلوا لها عدداً من المعاني المستقلة .

فقـــد تأتى صيغة " استفعل " عندهم لمعنى " أفعَلَ " تقول : أجاب واستجاب أو تـــأتى مطاوعـــة لها ، تقول : أحكمت الأمر فاستحكم وأقمته فاستقام ، أما باقى صـــيغ الـــزوائد مثل " افْعَوْعَل " و " افْعَالَ " فإنها تدل على قوة المعنى زيادة عن أصل الفعل تقول : اعشوشب المكان فإن الفعل يدل على زيادة عشب المكان أكثر من الفعل " عشب " و " اخشوشن " يدل على قوة الخشونة أكثر من الفعل " خشن " والفعل " احْمَارَ " يدل على قوة اللون أكثر من حمر واحمر وهكذا (١٣٦) ، وافعوّل

معـــناه أيضاً المبالغة كــ " افْعَوعَل " نحو " اجْلَوَّز " تدل على زيادة في السرعة ، ومثله " اعلوَّط " ، أي : تعلق بصق البعير .

الاتساع في وظائف الزوائد النحوية والدلالية :

ومن خلال ما قدمه الصرفيون العرب تستطيع أن نقول إن هناك " نظرية " تطبع حديثهم عن تلك الصيغ من حيث الزيادة ، ولتلك النظرية جانبان :

الجانــب الأول : ويتصــل بالتراكيــب النحوية ، فالفعل إنما يتعدى إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة مفعولات كما في : قَامَ زَيْدٌ ←── أقَمْتُ زَيْدَاً

لَبِسَ زَيدُ ثَوْبَاً ←────── أعْلَمْتُ عُمَراً زيداً كريماً

بالإضافة إلى بعض الظواهر النحوية الأخرى .

الجانــب الثانــي : ويتصــل بالدلالة ، فإن الزيادة لها علاقتها المباشرة بالمعنى ، حقــيقةً أو مجازاً ، وكذلك ما في الصيغ من " الصيرورة والسلب والإزالة والاستحقاق " .

ممـــا ســبق ندرك أثر زيادة هذه المورفيمات وقيمتها الصرفية والنحوية ، فهـــي تدل على الإيجاز في المفردات والتراكيب ، أما الإيجاز في المفردات فيبدو جلــياً في معاني التعدية والمشاركة والطلب ، فالفعلان [ذهب وخرج] على سبيل المثال لازمان وبزيادة الهمزة يصيران متعديين ، فيعبران عن معنى جديد ، وهكذا فـــي كل صيغة من الصيغ الآنفة الذكر ، إذ لولا وجود هذه المورفيمات لأدى إلى مزيد من التطويل في الجمل والعبارات لأداء هذه المعاني .

وأمـــا الإيجــاز في التراكيب فيبدو كذلك في بقية المعاني ، مثل المطاوعة والجعل والصيرورة ، ونحو ذلك من المعاني الأخرى ، ذلك أن كل معنى من هذه المعانـــي يقتضي تركيباً من كلمتين أو أكثر واستعمال هذه الصيغ بمعانيها المحددة يكفـــى عن استعمال التراكيب المطولة حيناً ، والغامضة حيناً آخر ، ومن ثم يكون إيجازها في التركيب .

وأخيراً فزيادة بعض هذه المورفيمات قد تجمع بين أمرين هما : المعنى الدلالى ، ثم الوظيفة النحوية وبعضها يكتفى بالدلالة دون الوظيفة النحوية (١٣٧).

ولم يخصص الدرس الصرفي للأفعال المتعدية ذات العناصر الثلاثة الأساسية مصطلحاً محدداً ، ولكنه خلط بينها وبين الأفعال ذات العنصرين ، ولم يفصل أياً منهما عن الأخرى ، بل اكتفوا في التفريق بين المتعدي واللازم فحسب وفي هذا المسلك عيب ؛ لأن الأفعال ذات العناصر الثلاثة تنتمي إلى أنماط مختلفة تماماً ، وهي بالإضافة إلى ذلك تعد من الناحية التركيبية أكثر تعقداً وتشكل صعوبات كبيرة عند تناولها ، ولكنه – أي النحو التقليدي – قد فرق في إطار أقسام الأفعال بين صور أربعة [اللازم والمتعدي لمفعول والمتعدي لمفعولين والمتعدى لثلاثة] .

والحق أنه من الممكن أن يفهم أن فعلاً أو حركة ما يشترك فيها عنصران يفرق بينهما تبعاً للاتجاه الذي يؤديه أو يلزم كل واحد منهما ، فمن الأفعال المنقولة ما يجوز النقل فيه بالهمزة والتضعيف معاً دون أن يتأثر المعنى كما في نحو : أنجاه ونجّاه منه ، وأعاذه وعوّذه منه ، وأوصاه ووصّاه به ، وأشمته وشمّته به ، وأقدره وقدّره عليه ، وأمكنه ومكّنه منه ، وأفرحه وفرّحه به ، وقد يختلف المعنى فيكون للمنقول بالهمزة في بعض الأفعال معنى يختلف عنه إذا نقل بالتضعيف نحو : أكرهه على الأمر بمعنى قهره وغلبه عليه ، على أن أغلب النحاة لم يفرد الفعل في هذه الهيئة بحديث يبرز خصائص الصرفية والتركيبية ، وعلاقته بالعناصر التركيبية الأخرى المشتركة معه في الحدث .

ويبدو أن سيبويه فصل بين ما يتعدى بنفسه إلى مفعولين نحو : " أعطى وكسا " ، وما يتعدى إلى أحدهما حرف جر وإلى الآخر بنفسه ، والذي دعاه إلى الجمع بينهما في باب واحد أنه يجوز في النوعين جميعاً الاقتصار على المفعول الأول .

وقـد أشـار سيبويه أيضاً إلى المنقول من الأفعال الثلاثية المتعدية بحرف الجـر بالهمـزة أو التضعيف ، ولفت إلى صحة أن ينقل فعل واحد يتعدى بحرف الجر بإحدى وسيلتي النقل الهمزة أو التضعيف (١٣٨) .

كمـا لـم يسهم نظام الصيغ والزوائد في التمييز بين أنواع الفعل المتعدي بالـرغم من أن بعضها يمكن أن تسهم الصيغة في تميزه عن غيره مثل [أعطى ، وأنبأ] واكتفت كتب التصريف بأن جعلت التعدي معنى واللزوم معنى آخر يشبهه فـي القـوة . فمن الشائع أن لا تختلف معاني فعلين إلا من خلال عدد العناصر ، وبعـبارة أخرى يفترق فعل ما عن فعل آخر من خلال عدد العناصر التي يسيطر علـيها أو يعمـل فـيها كل واحد ، ومن ثم فإن الفعل " يعطى " يختلف عن الفعل "يملك" في المقام الأول من خلال أن الأول يعمل في عنصر زائد ،فالفعل " يملك " لـه عنصران يملك خالد كتاباً ، والفعل " يعطى " له ثلاثة عناصر : يعطى خالد لطالب كتاباً ، فلا فرق بينهما إلا في تبادل عدد العناصر ، وجميع الأبواب تجيء مـتعدية ولازمـة إلا " انفَعَل " و " افْعَلّ " و " افعَالّ " والمعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها ، ولا يمكن ضبطه ، وقد يجيء كل واحد منها لمعان أخر كثيرة لا تضبط وأغلبها في الاتساع أو التعدي واللزوم .

وقـد جعل النحاة العرب والصرفيون للفعل وسائل تزاد على مبناه فيتحول بهـا من لازم إلى متعد ، ولكن لا تعتمد جميعها على الصيغة أو الزوائد ، وإنما يخـتص بعضـها بالتركيـب وبعضها يتعلق بالمادة المعجمية وأغلبها يعتمد على الـتحويل حتى أصبح قانون التعدي واللزوم في العربية قانوناً انعكاسياً يعتمد على وسائل محددة تقوم بهذه العملية ووسائل تعدي الفعل اللازم ثمانية ، الأول : الهمزة كـ " أكـرم زيد عمراً " ، والثاني : التضعيف كـ " فرّحت زيداً " ، والثالث : زيادة ألف المفاعلة نحو " جالس زيد العلماء " ، والرابع : زيادة حرف الجر نحو " ذهبت بعلى " ، والخامس : زيادة الهمزة والسين والتاء نحو " استخرج زيد المال ، والسـادس : التضـمين النحوي وهو أن تشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية

للـــتعدي تعديـــتها نحو ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ﴾ (١٣٩) ، ضمن تعزموا معنى تنووا فعدى تعديته ، السابع : حذف حرف الجر توسعاً كقوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا   كلامكم عليّ إذاً حرامُ

ويطرد حذف مع " أن " نحو قوله تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو) (١٤٠) و ﴿ أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم ﴾ (١٤١) ، والثامن : تحويل اللازم إلى باب ؟؟؟ لقصد المغالبة نحو " قاعدته فقعدته " ، فأنا أقعده ووسائل التعدية ليست جميعاً زيـــادة فـــي مبـــنى الصيغة ، بل بعضها تغيير في هذا المبنى بالحركات وبعضها يعتمد على المعنى كالتهجين (١٤٢) .

ونلاحـــظ كـــثرة اســـتعمال الفعل اللازم متعدياً أو جعل المتعدي إلى واحد متعدياً لاثنين ، ومثال الأول قولهم : الأحلام التي عشناها في مقابل التي عشنا فيها ، ومثال الثاني قول شوقي :

وتهديك الثناء الحر تاجاً   على تاجيك مؤتلفاً عجاباً

وقد يجيء العكس بأن يجعل الفعل المتعدي لازماً ، والمتعدي لاثنين متعدياً لوحـــد بنفســـه ، وللآخر بحرف الجر كما في المثالين التاليين (أمكن لنا) ، في مقابل (أمكننا) ، (وأودعت في هذا البحث خلاصة عملي) في مقابل (أودعت هذا البحث خلاصة عملي) (١٤٣) .

وهـــناك نـــوع منقول عن الفعل الذي لا يطلب مفعولاً البتة ، ونقل الأفعال الثلاثـــية إلى هيئة الفعل المتعدي لمفعول يكون بإحدى اثنتين ، أولاهما : الهمزة ، والثانية : تضعيف عين الكلمة على أننا نلفت إلى أن النحاة لم يقصروا النقل على هاتيـــن الوســـيلتين ، بل ضموا إليهما النقل بالباء حرفاً من حروف الجر (١٤٤) ، والأكثرون من النحاة على أن التعدية بالهمزة قياس ، والتعدية بالتضعيف سماع .

وقـــد ألمح بعض النحاة إلى أن الأفعال التي تتعدى بنفسها إلى مفعول واحد تكون علاجاً وغير علاج . وقد حاول النحاة أن يضعوا بعض العلامات التي تعين على معرفة الفعل الذي يتعدى إلى واحد بنفسه فذكروا ثلاث علاقات يعرف بها : إحداها تركيبية ، والثانية : صرفية ، والثالثة : دلالية .

فأمـــا العلاقة التركيبية : فإن يتصل بها هاء ضمير غير المصدر والظرف على وجه لا يكون خبراً،فإن صح دخولها عليه لم يكن متعدياً إلى واحد بنفسه(١٤٥) ، وأما العلاقة الصرفية فإن يصح أن يصاغ منه اسم مفعول تام ، أي : غير مفتقر إلى حرف جر ، نحو : ضرب ، إذ يصاغ منه مضروب .

وأمـــا العلامة الدلالية فقد اقتصرت على الإشارة إلى مجال دلالة واحد هو أفعال الحواس ، إذا نص النحاة على أن أفعال الحواس كلها متعدية إلى مفعول به واحد ، إذ يقوم فكرة الحقول الدلالية على المعنى المعجمي ، ويبدو أن فكرة معاني صيغ الزوائد هي فكرة مبكرة للحقول الدلالية ، ولكن في مجال الصيغ الصرفية إذ تـــتجمع حـــول كـــل صـــيغة مجموعة من المعاني بعضها نحوى وبعضها الآخر معجمـــي ، أمـــا فكرة الحقول الدلالية فتجمع فيها مجموعة من المكونات تدور في إطار معنى واحد ولكنها عند العرب تدور حول صيغة واحدة .

إن دراسة معنى الكلمة كما يذهب أصحاب نظرية الحقول الدلالية يجب أن يكـــون مـــن خـــلال الكلمات المتصلة بها دلالياً ، فمعنى الكلمة إذن هو محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى داخل الحقل المعجمي كما يقول "*ليونز*" (١٤٦) ، وتجدر الإشارة إلى أن "***فردينالد دى سوسير***" لفت الانتباه إلى مثل هذا حين تحدث عن علاقات التداعى التي تنشأ بين الكلمات التالية " ارتاب ، وخشى ، ونافى " .

وقـــد ذهـــب "***دى سوسير***" إلى أن أي عبارة إنما هي محددة بمحيطها ، ويعـــد الزمن أحد المكونات الدلالية للفعل ولا تتحدد هذه المكونات إلا بالسياق أو التركيـــب أو التضـــام ، والصـــيغة فـــي مبناها لا تدل على الزمن ولا تحدده في التركيـــب ، إنمـــا يحدد التركيب الزمن الكلى ومن أمثلة ذلك تركيب الشرط الذي تدخـــل فـــيه أداة الشرط عل الفعل ، كما يدخل الرابط على جملة الجواب فتتحول دلالة الزمن إلى المستقبل وإن كانت صيغة الفعل موافقة لما اصطلح عليه بصيغة الماضـــي ، فالصيغة نوع من التعريف وحسب ، أما الزوائد [أتيت] فدلالة على جـــنس الضـــمير وعدده من ناحية ، كما تشترك مع الضمة في آخر الفعل وباقي مكونات التركيب في الدلالة على الزمن المضارع .

ويتردد في معظم المباحث أن صيغة " فَعل " تشير إلى الزمن الماضي ، وأن صيغتي " يفعل ، فعل " تشيران إلى الحاضر والمستقبل ، ولما كان النظام الصرفي يقدم إلى السياق قوالب تحمل إليه سماتها الدلالية ، فإن صيغة " فعل " مثلاً التي تعين الماضي فيها بـ " البناء " (١٤٧) ينبغي أن تحافظ عل تلك الدلالة الزمنية ، حيث تنتقل إلى السياق .

ومن هنا دفع سيبويه الصيغ الفعلية إلى السياق محققاً اختباراً ضمنياً لصحة دلالاتها على أزمانها التي قررها في مفتتح كتابه قال : " فأما المستقيم الحسن فقولك : " رأيتك أمس " و " سآتيك غداً " ، وأما المحال فأن تنقض أو كلامك بآخره فتقول " آتيك غداً " (١٤٨) ، على هذا تتضمن بنية الفصل إشارة إلى جهة زمنية محددة ، ولما كان الظرف قد توضع عليه أصلاً لتعيين جهة زمنية محددة أمكن اختيار جهة زمن الفعل به ، وهذا هو الذي فعله سيبويه مضيفاً إليه نقل الفعل إلى نطاق الإسناد أي إلى الجملة ، لتقرر بذلك العلاقة بين الصرف والنحو ، ويمكن وضع تحليل سيبويه على الوجه الآتي :

[١] الصيغة في مجالها الصرفي أي في مجال بنائها الإفرادي ، وهو قوله " فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث " (١٤٩) .

[٢] الصيغة في مجالها السياقي وهو قوله " أتيك أمس " أي أن الزمن يبتدئ بالصيغة ويستمر بها .

وقد حاول د/ *تمام حسان* بإزاء تغاير الدلالة الزمنية للصيغة الواحدة زمنين : زمناً صرفياً وآخر نحوياً ، وعلى عبارته " يكون الزمن الصرفي قاصراً على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها ، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق (١٥٠) ، ومثل هذا الأمر لا يمكن تصوره البتة إذ لا يمكن تصور صيغة متعلقة على نفسها في اللغة تحتفظ بدلالة مستقلة خارج مجال الاستعمال ، إذ يتخذ المفهوم الصرفي للزمن بأن تعبر الصيغة عن زمن ما في مجالها الإفرادى ، وتستمر في التعبير عنه هو في مجالها التركيبي ، والمعادلة التي ينتجها هذا المفهوم هي : شكل الصيغة = الزمن .

وإن هـذا الشكل يتغير فيتغير معه الزمن فتنشأ بذلك أقسام الزمن اللغوي ، إن سـمة التصـريف الفعلـي [فعل ، يفعل ، أفعل] إنما تحققت في اللغة ؛ لأن الزمن ليس قسماً واحداً ، وهذا هو معنى عبارة ابن يعيش : " إن أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان " (١٥١) .

ولقـد تـرددت مقولة شكل الصيغة = الزمن ، وكأنها واحدة من المقولات الأساسية التي تنطوي عليها بنية العربية . ففي مفتتح الكتاب حللت الصيغة الفعلية إلى عنصري المادة [البناء والشكل] على النحو التالي :

مادة الاشتقاق	شكل الصيغة
ألفاظ أُخذت من أحداث الأسماء	وبنيـت لمـا مضى وما يكون وما هو كائن لن ينقطع .

وحاولـت إحـدى الدراسـات أن تحـدد أزمنة الصيغ من خلال ما قدمه الصـرفيون من معاني الزوائد خصوصاً ما قدمه الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه "شـذ الصـرف في فن الصرف " فجعلت هذه الدراسة لبعض الصيغ معنى تمام الحدث والأخرى معنى تكرار الحدث دون اللجوء إلى السياق أو التضام أو عكس مـا صـنعه الصرفيون ، حيث جمعوا هذه المعاني من سياقات مختلفة ومتعددة ، وكـان يمكـن الـرجوع بهذه الصيغ والزوائد إلى السياقات والاستهلالات العربية لمحاولة وضع نظام تقريبي لأزمنة هذه الصيغ والزوائد .

ويخضع قسم من الأفعال لقانون الاختيار ، بحيث يقتصر اختيار الفعل على فـاعل محـدد دون غـيره ، وكذلـك الأمـر إذا نظر في قوائم الأفعال ، فهناك مجموعـات كل مجموعة منها يصلح لها فاعل معين ، بحيث إذا ذكر الفعل توقع المسـتمع أن يكـون فاعله محصوراً في دائرة محددة من الأسماء ، وتوقع كذلك عدة صفات معينة لهذا الفاعل مأخوذة من دلالة الفعل نفسه وأن يكون للمفعول به معين وله صفات مأخوذة من الفعل والفاعل معاً إذا كان الفعل متعدياً . ولاحظ أن تعـدي الفعل ولزومه فتوقف على دلالة الأحداث في أذهان المتكلمين ، أحداث لا

تـــتم إلا بوجود شيئين أو ثلاثة أشياء أو شيء واحد ، وتأمل لو وصفنا الفعل جلس ، ضرب ، أعطى في جملة ،

عندما أقول هذه الجملة : يعلم محمد النحو في الكلية .

يـــتوقع المستمع بمجرد نطق الفعل " يعلم " أن الفاعل " إنسان " وهذا جزء من الدلالة وأن يكون " مذكراً " وهذا أيضاً جزء من الدلالة آتٍ من صيغة الفعل ، وأن يكون " على قيد الحياة ، وهذا جزء من دلالة مضارعية الفعل ، وأن يكون " كبـــير " ولـــيس طفلاً أو صبياً مثلاً ، وهذا جزء من دلالة تضمنية مرتبطة بالفعل "يعلـــم" ومـــن هذه الجملة يعرف المستمع أن محمداً هذا متخصص وهذا جزء من الدلالة آتٍ من التقييد كذلك مرتبطة بالكلية .

وأمـــا نـــوع التخصص فيعرفه المستمع من وقوع الفعل على المفعول به " نحـــو " وإذا لـــم يكـــن كل معنى من هذه المعاني المستفادة من العلاقات النحوية الدلالـــية والمفردات معاً سليماً خرجت الجملة عن الإخبار العادى المساوى للدلالة المنتجة ، وكل تغيير في الخصائص السابقة يقترن ضرورة بتغيير في الصيغة أو تغيـــير فـــي مجال الفرد نفسه ووصفه في المكان الذي لا يتوقع أن يوضع فيه". لاحظ هذه الآيات :

﴿ وأخرجت الأرض أثقالها ﴾ (١٥٢) .

﴿ أخذت الأرض زخرفها ﴾ (١٥٣) .

﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾ (١٥٤) .

وهـــناك إخلاف للتوقع أو صدم للاختبار المألوف ، فالإخراج والأخذ ليسا من خصائص الأرض ، والاشتعال ليس من خصائص الرأس . وهنا يجنح التعبير إلى المجاز فيختلف مستواه .

وإذن الاختـــيار بين المفردات والقواعد التركيبية التي تصب فيها المفردات محكـــوم بقواعد في أذهان المتكلمين تتعلق خصائص المفردات ومجالاتها وطريقة وضعها في علاقات نحوية كالإسناد والنعت والإضافة والتمييز وغيرها ، ومعنى هذا أن كل كلمة تختار وتطلب ما يدخل معها في علاقة نحوية ، وهذا ما يسميه "

تشومســكى " والتحويلــيون [قيود الاختيار] وما يستنبطه ذلك في النظام النحوي والمقام السياقي (١٥٥) .

غــير أن التحويليــن يجعلــون من قيود الاختيار أو الاختيار المقيد قاعدة منــتجة . وإذن كل كلمة – لكى تدخل في علاقة نحوية من أي نوع مع غيرها – لهــا شرط اختيار خاص بها ، فإذا اجتازت هذا الشرط الاختياري صحت العلاقة النحوية والدلالية معاً ، وإذا لم يجتزه لم تصح العلاقة ، والاختيار هذا اختيار مقيد ومهمته أنه يهدف إلى إزالة التناقض الدلالة بين التراكيب الإسنادية وغيرها * .

كمــا يعنى النحويون عند الإعراب بتحديد الصيغ الصرفية ، فيحددون نوع الفعــل ونــوع الاســم وبخاصة الملبس منها حتى لا يكون اللبس مزلقاً لخطأ في التحليل على المستوى التركيبي أو الوظيفي ، فالفعل " تعاونوا " قد يكون أمراً وقد يكــون مضــارعاً مجــزوماً ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والــتقوى ولا تعــاونوا على الإثم والعدوان ﴾ (١٥٦) فالأول أمر والثاني مضارع مجزوم ، أو كما في اسم التفضيل والفعل الماضي الذي على وزنه كما في قولنا : " محمــد أهدى بصيرة " ، و " محمد أهدى كتاباً " ، فأهدى في الجملة الأولى اسم تفضــيل وفي الجملة الثانية فعل ماضٍ ، ويترتب على هذا الفرق بيان موقع كلمة بصيرة وكتاب ، فالأولى تمييز والثانية مفعول به .

والــدال الذي يكون له أكثر من مداول يطلق عليه " تعدد المعنى " ، وهذا الــنوع درس تحــت مصطلح " مشترك " غير أن المحدثين مالوا إلى التفريق بين شــكلين مــن أشــكال المشــترك هما تعدد المعنى ، والمشترك اللفظي ، ويلاحظ الــدارس أن هــناك اتفاقاً عاماً على الإقرار بوجود " تعدد المعنى " ؛ لأن المعاني غــير متناهية ، على حين أن الألفاظ متناهية ، ولأن وجود كلمة مستقلة لكل شيء من الأشياء التي نتناولها في الحياة أمر شاق .

إن هــذا الأمــر – أي إيجاد كلمة مستقلة لكل شيء ومعنى – من شأنه أن يفــرض عبــئاً ثقيلاً على الذاكرة الإنسانية (١٥٧) ، فتعدد المعنى إذن يلبى الحاجة المــتجددة للدلالــة علــى معانٍ وأشياء تتوالد باستمرار عبر تطور الزمان وتعدد

المكان واختلاف شروط الحضارة ، ولاشك في أن استعمال الكلمات التي تدل على معانٍ متعددة يعبر عن اقتصاد لغوي يسعى إليه أبناء اللغة .

والحق أن تعدد المعنى ليس مقتصراً على مجموعة من الكلمات التي تبين اللغويون فيما يكون هذه العلاقة ، إنما يتعدى ذلك إلى كونه ظاهرة لغوية عامة ، ولاسيما على صعيد المعجم ، فمن النادر أني يجد المرء مادة معجمية تستقل بمعنى واحد لا اختلاف أو تعدد في بعض أجزائه . وليس في هذا – كما يبدو – خطر على الوظيفة الإبلاغية ؛ لأن السياق له أثر حاسم في دفع الغموض الذي فقد ينشأ من تعدد المعنى المعجمي ؛ لأن للسياق من القرائن ما يجعل المعنى المقصود هو البارز ، على حين تغيب المعاني الأخرى فيؤمن بذلك اللبس .

قد يلجأ الشاعر أحياناً إلى مخالفة المألوف في استعمال بعض الصيغ وهذه ظاهرة قديمة متجددة لجأ إليها كثير من الشعراء القدامى ، وقد تناول النحويون ما فعله بعض الشعراء من منظار الضرورة وتابعهم نقاد الشعر القدامى في النظر إلى هذه الاستعمالات على أنها من المآخذ التي تؤخذ على الشعراء (١٥٨) .

ويتوقف فهم طبيعة عناصر التركيب العربي على المباني التي يتكون منها ويتوقف عليها فهم الإطار العام للصرف والنحو العربي ، فالصرف يتكون من نظام من المعاني التي تعبر عنها المباني هذه المباني تتحقق بدورها بواسطة العلامات ، فمن المعاني والمباني تكون اللغة ومن العلامات يكون الكلام .

والنحو لا يستعمل من المباني المعبرة عن معانيه إلا ما يقدمه له الصرف من مباني التقسيم وتحتها الصيغ ، ومن مباني التصريف وتحتها اللواصق ، ومن مباني القرائن وتحتها العلامات الإعرابية والرتبة وزوائد العلاقة كالهمز والتضعيف للتعدية ، وكأدوات العلاقات وكالتضام ، وأدوات الربط وهلم جرا مما يعبر عن معاني نحوية صرف .

وهكذا يظهر أن المعنى هو محصلة تحليل المستويات اللغوية كافة من سياقية وصوتية وصرفية ونحوية ومعجمية ، وقد جعل " فيرث " هذا الأمر نظرية

علمية تقوم على أسس متكاملة وتوصل ابن جنى إلى هذه الأسس وهذه المستويات إلا أنها جاءت مفرقة متناثرة في مصنفاته (١٥٩) .

[هـ] تطور التأليف في الظاهرة :

الخليل والخالفون ومناسبة الألفاظ للمعاني :

أدى تطور التأليف في ظاهرة مناسبة اللفظ للمعنى إلى نشوء فكرة [معاني زوائد الأفعال] وانتقال الفكرة من الخليل إلى سيبويه إلى ابن جنى إلى ابن الأثير ، فأدى إلى نشوء قانون : زيادة المبنى تعد زيادة في المعنى .

وأغلب الظن أن بذرة هذه الفكرة قد وجدت عند قدامى النحويين واللغويين قبل ابن جنى ؛ لأنه يرجع في هذا الباب إلى بعض آراء الخليل وسيبويه ، فهو يروى عن الخليل أن العرب قالوا في الدلالة على صوت الجندب : " صدَّ " ؛ لأن في صوته امتداداً واستطالة ، أما البارى فدلت العرب على صوته بالفعل " صرصر " ؛ لأن فيه تقطيعاً وعدم استمرار .

كما يذكر عن سيبويه تفسيره لوجود الحركات الكثيرة في المصادر التي جاءت على وزن " فعَلان " لمناسبتها لدلالة هذا النوع من المصادر على الاضطراب والحركة ، مثل " الغليان ، والهيجان ، والطيران ، والفوران " وما أشبه ذلك .

أخذ ابن جنى بعد ذلك يذكر نظائر لهذا الذي أتى به الخليل وسيبويه من مناسبة الصوت للمعنى ، فعنده أن المصادر الرباعية المضعفة إنما تأتى لتكرير الفعل ، كالزعزعة والقلقلة والجرجة والصلصلة ، وما إلى ذلك ، فإن تكرير المقاطع هنا مناسب لتكرير الفعل وحدوثه مرات متعددة ، أما توالى الحركات في المصادر والصفات التي تأتى على وزن " فَعَلى " مثل " الجمزى " الحمار الوحش و " البشكى " و " الحيدى " من صفات المشى السريع ، فإن ابن جنى يرى أن هذه الحركات المتوالية في هذا الوزن من أوزان الكلمات العربية إنما تناسب سرعة الحركة في الحمار الوحش وصفات المشى المذكورة .

كما يرى ابن جنى أن تكرير عين الفعل وهي وسطه ، وقلبه ومركزه وأهم جزء فيه يدل على تكرير الفعل والشدة فيه ، مثل " كسّر ، وقطّع ، فتّح ، غلّق " وغير ذلك .

وهذا الذي ذكره ابن جنى يصح في بعض نصوص اللغة دون غيرها ، فلو أننا نظرنا مثلاً إلى الآية القرآنية ﴿ وغلّقت الأبواب وقالت هيت لك ﴾ (١٦٠) لأحسسنا بصوت المزاليج وهي تحكم رتاج الأبواب ، وينعدم هذا الإحساس مع الفعل " أغلق " الذي يدل على مجرد الإغلاق غير أن هذا – لا يطرد في كل نصوص اللغة ، ولو راجعت المعاجم العربية لعرفنا أن هناك كلمات كثيرة يستوى في معناها الصيغ المشددة وغيرها والمجرد منها وغير المجرد ، فمن ذلك مثلاً : " بدأ يبدأ " ، و " ابدأ يُبدئ " ، والقرآن الكريم خير شاهد على أن معناها واحد ، ثم يقول عز وجل في موضع آخر ﴿ أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ﴾ (١٦١) ، ومثله كذلك : برقت السماء ، وأبرقت وجنه الليل وأجنه ، إذا أظلم عليه وستره جدّت المرأة على زوجها وأحدّت بمعنى تركت الزينة وخسرت الميزان وأخسرته.

وقد نزع كثير من نقاد الأدب العربي القديم منزع بعض اللغويين في محاولة عقد الصلة بين اللفظ ومعناه فـ " ابن الأثير " يكمل ما بدأه " ابن جنى " وأسلافه من علماء اللغة حول مناسبة الألفاظ للمعاني فيقول (١٦٢) : " اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ، ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلابد من أن ينتهي من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً " .

ومن هنا نشأت الفكرة التي تقول إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ، وقد ضرب ابن الأثير من الأمثلة على ذلك قولهم مثلاً " خشن " و "اخشوشن" فمعنى : خشن ، دون معنى : اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو .

كما يرى ابن الأثير أن " اقتدر " أقوى في الدلالة على القدرة من " قدر " المجردة، وأن الإنسان يحسن في قوله تعالىَ مثلاً ﴿فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر﴾ * بالدلالة على تفخيم الأمر وشدة الأخذ الذي لا يصدر إلا عن قوة الغضب .

نمو المعاني بالاستعمال وثبوت الصيغة :

وإذا صدق هذا على بعض الأمثلة في اللغة فإنه لا يصح أن يغيب عن بالنا أنــه لــيس ثمة علاقة طبيعية بين الاصطلاح اللغوي والشيء الذي وضع له هذا الاصــطلاح ، وإنمــا هي علاقة تقاليد ، كما يقول " ***انطوان مييه*** " (١٦٣) ، ثم ما لبثــت هــذه الظاهــرة أن تحولت من عموم اللغة وتخصصت في معاني الزوائد والصيغ في الدرس الصرفي شأنها في ذلك شأن العلم ذاته الذي استقل عن مباحث الــنحو واللغــة ، حيــث نضج واكتملت أبوابه ، وخضعت معاني الزوائد لتطور التألــيف فــي الدرس الصرفي واستقلال العلم ذاته بعد استوائه وتبويبه من ناحية وتطور الاستعمال العربي من ناحية ثانية خصوصاً أن سيبويه لم يشر إلى ظاهرة الاتساع في استعمال الصيغ واهتم بتسجيلها الخالفون من بعده من الصرفيين .

فمــن ذلــك صــيغة " أفْعَل " وقُدّرت معاني هذه الصيغة سواء أكانت عند ســيبويه أم عــند الخالفين على أساس ما يعرض للنحاة والصرفيين واللغويين من استعمالات ، ولن نسرف في تعقب الصيغ ، بل سنكتفي بنموذج أفعل صيغة أفعل: " أفْعَلَ – يُفْعِل " والقياس فيه أن تثبت " الهمزة " في " يفعل " وأخواتها كما ثبتت " التاء " في " يتَفَعّل " و " يتَفَاعَل " في كل حال ، فيقال فيها " يُؤفْعِل " لكن الهمزة ثقلــت عليهم عند اجتماعها بهمزة المتكلم فحذفت ، وأجريت أخواتها عليها (١٦٤) ، ويــأتي للدلالــة على معانٍ كثيرة منها : التعدية أو الصيرورة إلى الشيء نحو : أخرج – يخرج ، وأدخل – يدخل ، وأخاف – يخيف .

وجعلــه كالغريــزة في الفعل نحو : أشرقت الشمس – تشرق ، وأضاء – يضــيء – وأســرع – يســرع . وجعله مصاباً بالشيء نحو [أحزن – يحزن – وأفرح – يُفرح] .

ومطاوعة " فَعّل " نحو : فطّرته فأفطر – يفطر ، وبشرته فأبشر – يبشر . والــتعريض للشــيء نحو : أقتلته – أقتله ، وأمرضته أمرضه . وجعله صاحب الشــيء المصــاب بالفعل نحو : أجرب – يجرب ، وأنجز ينجز . وجعله صاحب الشــيء نحو : أراب – يريب ، وألام يلئم ، ووجود المفعول مستحقاً لما اشتق منه

الفعل نحو : أحمدته – أحمده ، ومجيئه بمعنى " فعل " نحو : أزال – يزيل بمعنى أزال ، وأنعم – ينعم بمعنى " نعم " ، وأبكر يبكر بمعنى " بكر .

وأن يستغنى به عن ثلاثيه نحو : ادنف – يدنف ، وأصبح – يصبح ، واسحر – يسحر ، وأمسى – يمسى ، ولم يقولوا دنف ولا صبح ، والإخبار بوقوع الشيء عن أغفل – يغفل ، وأوهم – يوهم .

ومجيئه بمعنى " فَعّل " نحو : أوعزت إليه – أوعز بمعنى " وعزت " ، وأخبرت بمعنى خبّرت ، ومجيئه مضاداً بمعنى " فَعّل " نحو : أمرضتُه – أُمرِضُ أي : جعلته مريضاً ، ومرّضته قمت عليه وليته ، وأقذيت عينه – أقذيها ، إذا جعلتها قذية وقذيتها نظّفتها .

والدخول في الحين نحو : أصبح – يصبح ، وأمسى – يمسى ، وأسحر – يسحر ، والمجيء بما هو كالفعل نحو : أقللت – تقل ، أي : جئت بالقليل ، وأكثرت – تكثر أي : جئت بالكثير . والقيام بالفعل نحو : أغلق – يغلق ، وأجاد يجيد ، وأنزل – ينزل (١٦٥) .

هذه هي المعاني التي أشار إليها سيبويه في هذا الباب ، وهناك معان غير ما ذكر منها مجيئه للدلالة على الدخول في المكان نحو : أعرق – يعرق إذا دخل العراق ، وأشأم – يشئم ، أي دخل الشام .

وللدلالة على الوصول إلى العدد نحو : أعشر – يعشر ، وأتسع – يتسع ، وألف – يؤلف أي وصل إلى العشرة والتسعة والألف ، ومجيئه – على معنيين متضادين نحو : أشكيت الرجل – شكية وجعل الشيء للمفعول نحو :أرعاها الله – يدعيها إذا جعل لها ما تدعاه ومجيئه للتعدية واللزوم نحو : أضاءت النار تضيء وأضاءت النار المكان ، واقضّ عليه المضجع ، واقضّ عليه الهم المضجع ، وكونه لازماً مع تعدي مجرده نحو : اقشع الغم يقشع ، وقشعت الريح الغمة ، وانسل ريش الطائر ينسل ، ونسلت ريش الطائر ، ويجيء لجعل الشيء نفس أصله ، نحو : أهديت الشيء أي : جعلته هدية .

ويــرى الرضـــي أن زيادة " الهمزة " ليست قياساً مطرداً ، إذ ليس لنا أن تقــول فـــي ظـــرف : " أظْرَف " وفي نصر " أنصر " خلافاً للأخفش الذي يقيس الهمزة في " أظن " و " أحسب " وإنما يجب السماع في استعمالها ومعانيها [١٦٦] .

أمـــا صيغة " فعّل " فلها معان أخر لم ترد في الكتاب منها : السلب نحو : قـــردته – أقـــردته ، وجلدته – أجلده ، وجعل الفاعل صاحب الشيء نحو : ورق الشـــجر – يـــورق ، وقيح الجرح – يقيح . وصيرورة فاعله أصله المشتق نحو : روض المكـــان ، أي صـــار روضاً ، وعجزّت المرأة وثيّبت وعونّت أي صارت عجوزاً وثيباً وعواناً .

وتصـــير مفعولـــــه علـــى ما هو عليه نحو قولهم سبحانه الله الذي ضوّء الأضـــواء ، وكوّف الكوفة ، وبصّر البصرة ، أي جعلها أضواء وكوفة وبصرة ، والاتجـــاه إلى الموضع المشتق منه الفعل نحو : كوّف أي اتجه إلى الكوفة ، وفوّز ، وغوّر ، أي اتجه إلى المفازة والغور .

ومجيئه بمعنى مضاد مجردة " فعَل " نحو : نميّت الحديث إذا نقلته – على جهـــة الإفســـاد ونَمَيْت الحديث إذا أنقلته على الإصلاح ، وجاب القميص أي قور جيبه ، وجيّب القميص أي جعل له جيباً [١٦٧] ، ومثله صيغة " فاعل " .

ويأتي لمعان أخر غير ما ذكر سيبويه منها : مجيئته بمعنى " أفْعَلَ " نحو : داين – يداين بمعنى " أدان " ، وشارف يشارف بمعنى " أشرف " وقاتلهم الله أي " أقتلهم " .

وجعـــل المفعـــول صاحب المصدر المشتق منه الفعل نحو : عافاك الله أي جعلك ذا عافية ، وعاقبت فلاناً أي جعلته ذا عقوبة ، والموالدة أو المتابعة نحو : واليت الصوم ، وتابعت الراءة [١٦٨] ، ومثله صيغة " انفعل " .

وذكر ابن الحاجب والرضي معنى آخر له وهو مطاوعته لـــ " أفعل " نحو : أزعجته فانزعج – ينزعج ، واسفقته فانسفق [١٦٩] . وقد رأى مجمع اللغة قياسية هـــذا البناء في المطاوعة ، فقرر أن " كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية

فمطاوعـــة القياس " انفعل " ما لم تكن " فاء الفعل واواً أو لاماً ، أو نوناً ، أو ميماً ،أو راءاً ،ويجمعها قولك " ونمر " فالقياس فيه "افتعل" (١٧٠) ،ومثله صيغة " افتعل".

وذكـــرت له معـــان لـــم يذكرها سيبويه كدلالته على اختيار الشيء نحو : اخـــتاره ، واصطفاه ، واجتباه ، وانتقاه ، وانتخبه ، وكدلالته على الإظهار نحو : اعتظم أي أظهر العظمة ، ومعانيه كثيرة لا تضبط (١٧١) .

وقد رأى مجمع اللغة العربية قياسية هذا البناء في مطاوعة الثلاثي المتعدي الدال على معان حسية إذا كانت " فاؤه " " واواً " أو " لاماً " أو " نوناً " أو " ميماً" أو " راءاً " .

<u>ومثله صيغة " تفاعل " .</u>

ويأتي هذا البناء بمعنى " أفْعَل " نحو : تخاطأ أي أخطأ ، وبمعنى " تَفَعَّلَ " نحو : تعاهد أي تعهّد ، وبمعنى " فَعَلَ " نحو : توانى (١٧٢) .

وقد أصدر مجمع اللغة العربية بصدد هذا البناء قراره : " فاعل " الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره ، مثل : باعدته ، يكون قياس مطاوعته " تفاعل " كتباعد (١٧٣) ومثله صيغة " تَفعّل " .

ولـــــه معان أخر منهـــا : التجنب ، نحو : تأثم – يتأثم ، أي تجنب الإثم ، وتحــــرج – يتحرج أي تجنب الحرج . ومطاوعة " فَعَّل " الذي معناه جعل الشيء نفس أصله إما حقيقة أو تقديراً نحو : تزبن العنب ، وتكلل الوحش أي صار كليلاً. والاتخاذ نحو : توسد ثوبه أي اتخذه وسادة (١٧٤) .

وقـــد رأى مجمع اللغة العربية قياسية هذا البناء في مطاوعة " فعل " ما لم يكن تضعيفه للتعدية ، فأصدر قراره : " قياس المطاوعة لـــ " فعّلَ " مضعفاً لعين " تَفعّل " والأغلب فيما ضعف للتعدية فقط أن يكون مطاوعة وثلاثية معاني صيغة "افْعَـــلّ" بزيادة الألف وتضعيف اللام ومن معانيه أنه يؤدي معنى صيغة " فعل " ولم يضف الخالفون لسيبويه معاني أخرى (١٧٥) .

أما صيغة " استفعل " : وقد يجيء لمعاني غير مضبوطة منها حكاية الجمل نحـو : " اسـترجع " إذا قـال ﴿ إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾ . ومنها مطاوعة لـ " أفْعَل" نحو : أحكمته فاستحكم ، وأقمته فاستقام (١٧٦) .

ويـرى مجمـع اللغـة العربـية أن بـناء " استفعل " قياس لإفادة الطلب والصـيرورة (١٧٧) ، وصيغة " افْعَوْعَلَ " بزيادة ألف وتضعيف العين والواو بين العينين وأمثلته محدودة منذ عهد تأليف سيبويه للكتاب إلى ما أُلف إلى يومنا هذا ، وكذلـك معـناه فهـو محـدود فـي المبالغة وتوكيد الفعل ولم ترصد كتب اللغة والتصـريف تطور لاستعمال هذا الوزن ومعانيه أي لم يحدث للاستعمال تنمية ، كما هو الحال في وزن الرباعي وملحقاته في حالة التجرد والزيادة (١٧٨) .

صيغة " افعوّل " ومثله بزيادة الألف والواو وتضعيف الواو ، وذكر سيبويه استعمالات محددة ترتبط بأمثلتها وشأنه شأن الوزن السابق (١٧٩) .

ومـثله صـيغة " افعـالَّ " التي لم يزد المتأخرون على معانيها شيئاً ، وقد تقـيدوا بمعـناها القديـم لعـدم التوسع في الصيغة وتداولها بين مواد المعجم أو توظيفها في أغراض فنية (١٨٠) بين الدلالة الذاتية والدلالات المكتسبة نتيجة مرور الفعـل بمـراحل مـتعددة ومخـتلفة منذ بدأ استعماله ، كالبيئة والنص والناطقين والمستوى اللغوي والمجاز ... إلخ .

<u>واستدراك الخالفون على سيبويه أبنية أخرى هي :</u>

افْعَيَّلَ : قالوا : اهبيخ الدجل إذا تبختر .

افْعَوَّلَلَ : قالوا : اعثوجج البعير ، إذا أسرع .

افْوَنْعَلَ : قالوا : احونصل الطائر ، إذا أخرج حوصلته .

افَّعَلَ : نحو ادَّبج .

افْعَلَى : نحو : اجأوه .

افْعَنْلَى : نحو : اسلنقى واعزنجى .

افْعَنْلَلَ : نحو : اسحنكك ، وهذان البناءان ملحقان بـ " احرنجم " (١٨١) .

كذلك يلاحظ ابن جنى في كثير من الصيغ الصرفية فروقاً في الدلالة بسبب زيـادة مورفيم في أول الصيغة ، أو في وسطها على الحروف الأصلية ، أو على الجذر الأصلى ، فالوزن الصرفي " فعَلَ " إذا زدنا الهمزة في أوله صار " أفعل " وستختلف دلالته فأدخل وأخرج تجعل الفاعل مفعولاً ، فإذا كانت " دخل " تفيد دخول الفاعل بمحض إرادته ، فإن أدخل تفيد أن هناك من دفعه إلى الدخول فزيادة الهمـزة كان لها تأثير على المعنى الصرفي والنحوى فهي مورفيم ، كذلك قد تفيد زيادتهـا أن الشـيء قـد وصل غايته فأنا قلت : أحصد الزرع أي أن الزرع قد نضج وأن وقت حصاده ، فزيادة الحرف سدت مسد جملة من ناحية ، ومن ناحية أخرى غيرت دلالة الفعل فهو يقول : فاعل ، وأفعل ، وفعل ، كل واحد من المثل جـاء لمعـنى . فأفعل للنقل ، وجعل الفاعل مفعولاً نحو : دخل وأدخلته ، وخرج وأخرجته ، ويكون أيضاً للبلوغ نحو : أحصد الزرع ، وأركب المهر ، وأقطب الـزرع ، ولغـير ذلـك من المعاني (١٨٢) نحو : سلب المعنى أو إثباته كقولك : أشـكيت زيداً إذا أتيت ما يجعله يشكو منك أو إذا أزلت شكواه وأعطيته حقه وما يـريده مـنك ، وكذلك أعجمت الكتاب ، كما أنها تعني إبهامه ، كذلك تعني إزالة الإبهـام ، وقـد أورد ابن جنى " أشكيت زيداً إذا أزلت عنه ما يشكوه ، وأعجمت الكتاب أزلت عنه استعجامه ، وأشكلت الكتاب أي أزلت عنه إشكاله (١٨٣) .

وأمـا ما جاء على وزن " فَاعَل " أي بزيادة الألف في الوسط ، فإن للدلالة على أن المشاركة في الفعل من اثنين أو أكثر لا من واحد ، مثل : قاتل ، شارك ، سـاهم ، حيث يقول : " وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعداً : ضارب زيد عمر ، أو شاتم جعفر بشراً (١٨٤) ، أما تضعيف العين في صيغة " فعّل " فقد يأتي للدلالة علـى تكثير الفعل ، وأما " فعّل " فللتكثير ، نحو : غلّق الأبواب ، وقطّع الحبال ، وكسّر الجرار (١٨٥) .

كذلـك قد يأتي هذا التضعيف لمعنى آخر ، فمرّضته مثلاً تفيد أنني جعلته مريضاً أو أزلت عنه المرض وعالجته ، وأما زيادة المورفيمات في الأفعال حشواً

أو كســوابق أو لواحق ، فبن جنى باع طويل في بيان دلالته ووظائفها في النظام الصــرفي ، ففي المحتسب يقول أبو الفتح عن أبي قراءة أبى " تباركت الله " (١٨٦) وهو " تفاعل " من البركة هو توكيد لمعنى البركة ، وكقول العجاج تقاعس العزين فاقعنسا فهو أبلغ من قعس .

وكــان هــدف علمــاء العربــية الأول بهذه الصيغ أن يأتى المتكلم بكلامه صحيحاً فصيحاً وأن يتجنب اللحن والذلل ، كان هذا هو هدف علماء العربية الأول الذي جهدوا أنفسهم في تحقيقه وإقراره مبدأ واجب الأخذ به وتطبيقه في التوظيف اللغوي .

وقــد ســلكوا في الوصول إلى هذا الهدف المثالي مسالك شتى من إخضاع مادتهم بعد جمعها لإعمال المبادئ والتعليل والتأويل والافتراض والوصف كذلك ، بل زادوا على ذلك فبدت فكرتهم عن لغتهم ، كما لو كانت جامدة لا يصيبها تطور أي تغيــير ، حيــث قصــروا فترة التقعيد على واقع اللغة في زمن معين ، ينتهي بمنتصــف القــرن الثانــي الهجرى تقريباً بالنسبة للحضر وبأواخر القرن الرابع بالنســبة للبادية ، ويبدأ ببداية انشغالهم بعملهم أو قبل ذلك بقليل ، ومعنى ذلك إنهم لــم يــراعوا مسيرة هذه اللغة في الأزمان السابقة ، ولم يأخذوا في الحسبان ما قد يجّــد لها أو يلحقها من تغييرات وتطور في الأزمان اللاحقة ، ربما كان لهم العذر في إخراج ماضى اللغة من الحسبان لعدم وجود مصادر المادة التي يأخذون عنها ومنها ، سواء أكانت هذه المصادر مكتوبة في صورة نصوص أم منطوقة بالفعل ، وقد يرجع إغفالهم لهذا الماضي إلى اعتمادهم " تحديد فترة الدراسة " مبدأ منهجياً لهــم وهو مبدأ جائز ، بل هو عن بعض ، كما يعني النظر في كل فترة على حدة تجنباً للخلط والاضطراب الناشئين عن اختلاف الظواهر اللغوية بسبب التغير الذى يلازم اللغة في مسيرتها التاريخية .

أمــا دراسة الفترات متتابعة للنظر فيما جدّ في اللغة من تغيرات وتطورات فذلــك شــأن علم اللغة التاريخي ، فطريق المنهج التاريخي ومعناه أن نتبع تاريخ

الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عن فترات التاريخ المختلفة (١٨٧) .

الدلالة الصوتية والقيم التعبيرية للصيغة :-

وابن جنى منظر فكرة الدلالة الصوتية إذ عقد لها أبواباً في الخصائص آخذاً على عاتقه أن يثبت القيمة التعبيرية للحرف العربي ، وعلاقة الصيغ بالمعاني بنيت على استقراء بعض الاستعمالات ، لكن الحقيقة " أي حقيقة المعنى " تكمن في المادة المنطوقة ؛ لأن ابن جنى استمد دلالة الحروف من أثر السماع واختلفت دلالات بعض الأفعال نتيجة لاختلاف نطق حرف واحد وسماعه ، وعلى ذلك فالصيغة وحدها لا تفي بالمعنى من ناحية ، كما لا تحدث التأثير المسموع من ناحية ثانية ، كما أن صاحب فكرة " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني " بنى فكرته على أساس ما يسمع من الحروف وخصائصها ، أي آثارها في السماع وهو الذي يشعر بالمعنى ، فالمسألة مسألة أثر سمعي وليست صيغ .

فالسمت والمنهج اللذان وجدهما ابن جنى متأسياً فيهما بما صنعه الخليل بن أحمد ثم تابعه سيبويه ، كان صلة بين الوزن الصرفي للكلمة والمعنى الذي يحركه ذلك الوزن في الذهن ، وإذا صح القول بأن الوزن صيغة مجردة ، أو صورة غيبية للفظ موزون ، فإنه يصح كذلك القول بأن الدلالة صورة مجردة تختلف بدورها عن الدالة ، وتختلف أيضاً عن الشيء الذي تدل عليه ، ولصاحب الخصائص في الموضوع عدة محاولات أحدثت في النهاية كلاً متكاملاً .

وجد ابن جنى أن المصادر الرباعية المضعفة تأتى للتكرير ، نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقعة ، والجرجرة ، والقرقرة . ووجد أن الفعلى في المصادر والصفات إنما تأتى للسرعة نحو : البشكى ، والجمزى ، والولقى . وحين يرى ابن جنى ذلك يضع مقولته الكلية : (إنهم جعلوا المثال المكرر (الفعللة) للمعنى المكرر ، والمثال الذي توالت حركاته " الفعلى " للأفعال التي توالت الحركات فيها (١٨٨) .

وكمــا اســتقرأ ابــن جنى هذين المصدرين فإنه يستقرئ مبادئ الأفعال ، فللعربية خصائصها في ربط الصيغة بالمعنى ، ولذلك رأى أنهم جعلوا " استفعل " فـــي أكثر الأمر للطلب ، نحو : استسقى ، استطعم ، استوهب ، استصرخ ، وهو يحـــاول أن يفسر الظاهرة تفسيراً فيه جهد عقلي محض . إنه يرى أن أصول تلك الأمــثلة الســابقة وهي : سقى ، طعم ، وهب ، صرخ ... لم يكن معها دلالة تدل علـــى طلـــب لهـــا ولا إعمال إليها ، ثم دخلت حروف الزيادة في مقدمتها لتكون كالمؤديــة إلــيها ، وهـــو يرى أن طلب الفعل والتماسه والسعي فيه يسبق الفعل المجــرد ، أو كأنه يقول : إن أصول الأفعال أو مجرداتها تلحق بمبانيها ، صيغة الطلب . الزيادة + المجرد = المدخل + الأصل = الطلب المتوقع للإجابة المقررة.

وصــيغة ثانية يخضعها ابن جنى لمنهجه وهي صيغة الفعل المكرر العين نحـــو : نشّــر ، وقطّـــع ، فتّح ، وغلّق " مشددة العين " ولتفسير علاقة المبنى بالمعنى يرى أنه لما كانت الألفاظ دليلة المعاني فقد جعلوا أقوى أجزاء اللفظ مقابلا لتقوية المعنى .

ومــن ثم خصوا عين الفعل بالتقوية عن طريق التكرار ؛ لأنها " واسطة لهمـــا ، ومكنونة دونها " ، تلك هي نظرة ابن جني فيها استخلاص نوع من الصلة بيـــن المصـــل وصـــنعتهم عند إرادة معانٍ على غير أصولها . ولقد أغراه الباب ليدخل منه إلى رأى يقول فيه " ذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على ســمت الأحـــداث المعبر بها عنها ، فيعدلونها لها ويحتذونها عليها (١٨٩) والعمل الذي يقوم به هو وليدة جهده العقلي الذي يربط بين المباني والدلالات ويوحي هذا الإحســـاس اللغوي يسوق حشدا من أمثلته ، وأما الشق الثاني للدلالة الصوتية فهو الدلالـــة الصوتية غير المطردة وهي الدلالة التي لا تخضع لنظام معين أو قواعد مضـــبوطة ، وهـــي دلالة يكتنفها الغموض ؛ لأنها قائمة على تصور يفترض لكل صـــوت دلالة طبيعية على معنى بمجرد النطق بهذا الصوت يقفز هذا المعنى إلى الذهن . وافتراض هذه الشفافية في الأصوات ليس أكثر من تصور عقلي ينشأ مع طـــول معايشــــة أحد اللغويين لهذه الأصوات ، ولكثرة تعامله بها وتداولها مقترنة

بمعان معينة فيستقر في ذهنه ويثبت في خلده أن لهذه الأصوات دلالة ذاتية طبيعية على هذه المعاني .

نمو المعاني وظيفة اللغة وحاجة المجتمع :

واللغة في حركة دائبة دائمة شأنها في ذلك شأن المجتمع الذي تستعمل فيه ، فهي عنصر من عناصره ، إن لم تكن العنصر العاكس لكل ظروفه وملابساته . والتغـــير اللغوي له مظهران أو اتجاهان : اتجاه نحو التنمية والتعميق والتجويد أو التهذيــب لأصـــولها أو بنيـــتها العميقة ، وفاءً بحاجة المجتمع من تجديد وتوسيع لدوائـــر نشـــاطه ومتطلباته ، واتجاه نحو التجاوز عن أصولها بصورة ما وتغير لـــبعض عناصـــرها أو بنيانها المكونة لها ، بحيث يبعد هذا الاتجاه نوع بعد عن مركز الدائرة التي انطلق منها ، وبحيث يصبح مغايراً – نوع المغايرة للأصل الي انشعب منه أو التغيير الأول هو ما حظت به العربية وتلقته بالقبول وصيّرته مكوناً مـــن نسيجها ، ملائماً كمادتها وخيوطها الأصلية ، إنه نوع من التجديد أو التجويد الذي يؤهل اللغة للاستمرارية والبقاء في وجه الاستعمالات بما تنتظمه من تغيرات وتقلبات متلاحقة في المجتمع .

ومـــن غير الممكن في استعمال اللغة أن تمر القرون الطويلة وتظل العلاقة بيـــن الأبنـــية والمعـــاجم والدلالات ثابتة إلى اليوم بالرغم من اختلافات الناطقين واختلاف أغراضهم وملامحهم الصوتية المتمايزة .

النظر العقلي :

والأقـــوال فـــي ذلـــك الاتجاه تستهدف إثبات نوع من الصلة الطبيعية بين أجراس الحروف ودلالاتها من جهة ، ثم بين أنغام الألفاظ ومعانيها الكلية من جهة أخرى . وفي ذلك النظر تبدو الحروف والصيغ مترابطة مع الدلالة ، وكأن هناك نتـــيجة ضـــرورية للإيحـــاء من تتابع الحروف أو بناء الكلمات ، ولكي نتصور الموقـــف اللغوي نأخذ مما قال به علماء الصرف من أن الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعـــي ، وخماسي ، فأكثرها استعمالاً وأعلاها تركيباً الثلاثي ، وذلك ثلاث :

حــرف يبــتدأ به ، وحرف يُخشى به ، وحرف يوقف عليه النظر هنا نظر عقلى صرف . لا يستند إلى مجرد الوصف ، هو نظر المناطقة الذين يفسرون الظواهر وفــق مقــولات منطقــية تحاول أن تطبق المقولات ، نظر عقلى يستند إلى تبرير وضع قائم وليس إلى استقراء ، ولكن من أين كل ذلك ، وما فلسفته الصوتية التي يرتد إليها ؟

لــم يكــن اكتشاف ذلك الاتجاه إلا نتيجة للبحث عن أصل اللغة ومنشئها ، نســبوه إلـــى التوقــيف أو إلى الاصطلاح أو إلى محاكاة المسموع ، ومن النسبة الأخــيرة لاحــت صلات بين الألفاظ والمعاني ، أو تلألأت روابط بين التسميات ومســميات ، ومن هنا بدأ العقل في الفعل (١٩٠) ، وإذا كان الخليل قد نبه على مثل ذلــك التساوق فإن سيبويه يدفع الأمر خطوة أخرى حين يقرر : "ومن المصادر التـــي جاءت على مثال واحد ، حيث تقاربت المعاني قولك : النزوان ، والنقزان ، ومــثله العســلان والــرتكان ، ومثل هذا الغليان ؛ لأنه زعزعة وتحرك ، ومثله الغثيان ، لأنه تجيش نفسه وتثور ، ومثله الخطران واللمعان ؛ لأن هذا اضطراب وتحرك ، ومثل ذلك اللهبان والوهجان (١٩١) ؛ لأنه تحرك الحر وتثوره ، فإنما هو بمــنزلة الغلــيان ، هذا منهج يأخذ بالوصف اللغوي في محاولة لكشف استعمالات اللغة ، إنه يتخطى الجدل الذهني المفرط الذي يتساءلون فيه عن بداياتها .

ولقــد قام هذا الرأي على تجميع ملاحظات عن الجزئيات ، ثم استخلاص قاعدة كلية ما وسعهم السبيل ، لقد استشفوا أهمية العلاقة التي تربط اللفظ بدلالته ، ومازال البحث قائماً عن ذات حجر الزاوية في كل دراسات الدلالة حتى يومنا هذا ، ويعــبر "*استيفان أولمان*" عن القضية بأن نواة دراسة علم الدلالة هي العلاقة وأن القطبيــن بيــن وجهــيها المتداخلين : العلاقة (وهذا يقابل اللفظ عند علماء العربية) والشيء المدلول عليه: أي بين ما يدل على معنى الشيء والمعنى(١٩٢) .

البيئات غير اللغوية :

وللمذاهــب الدينــية كالمعــتزلة أكــثر في فكرة مناسبة الألفاظ للمعاني أو الأصــوات للمعاني أو الصيغ للمعاني ، ولكنها ألوان لتطور الفكرة من اللفظ إلى

الصـــوت إلى الصيغة ، فهي مجاور متغيرة على محور ثابت هو المعنى ، ولكن الأصوليين عارضوا هذه الفكرة ، بالرغم من تداولها في البيئات اللغوية ووصولها إلى السيوطى .

ويـــبدو أن الاتجاه العقلى الذي يسود فكر المعتزلة ، وكان له تأثيره الكبير علـــى تفســير الظواهـــر اللغوية ، ليس على لغويي المعتزلة فحسب ، وإنما على أصــــولييهم أيضاً ، فقد سبق أحدهم ابن جنى في هذا التطور العقلى وهو عباد بن ســليمان الصـــيمري على ما يرويه السيوطي " نقل أهل أصول الفقه عن عباد بن ســليمان الصـــيمرى مـــن المعـــتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية [١٩٣] وحجة عباد منطقية عقلية صرفة ؛ إذ يحتج لرأيه بقوله " لولا الدلالة الذاتية لكان وضع لفظ من الألفاظ بإزاء معنى من المعاني ترجيحاً بلا مرجح[١٩٤] ،فكان الواضع بوصفه الألفاظ إزاء المعاني لم يصفها اعتباطاً،وإنما أخذ يختار لكل لفظ معناه الذي يوحي به أصواته فترجح كفة هذا المعنى بإزاء هذا اللفظ وهكذا .

وجمهور الأصوليين ضد مقالة الصيمرى ويدللون على فساد رأيه بقولهم : " إن اللفــظ لـــو دل بـــالذات لفهم كل واحد فهم كل اللغات لعدم اختلاف الدلالات الذاتـــية ، وإن كان الواضع هو الله فتخصيصه الألفاظ بالمعاني كتخصيص العالم بالاتحـــاد ، وفي وقت من سائر الأوقات وإن كان هو الناس فلوله لتعين الخطران بالبال [١٩٥] .

هـــذا مـــا أورده ورد الأصــــوليين على هذا المعتزلى ، ويتابع السيوطي التعلـــيق على هذا الأمر في موضع آخر قائلاً : وأما أهل اللغة العربية ، فقد كانوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني ، لكن الفرق بين مذهبهم ومذهب ابن عباد أن عباداً يراها ذاتية موحية بخلافهم " ، يعني أن اللغويين يرونها مكتسبة أي أن الحـــروف والأصوات لم تختص في أصول وصفها لتدل على معنى معين يرتـــبط بها ولا يفارقها ، ولكنها اكتسبت الإيحاء بمعانيها ، ولكن إدامة استعمالها فـــي هذه المعاني وكثرة تداولها وسماعها بها جعل في روع اللغويين المناسبة بين ألفاظ معينة ومعان معينة .

وأفضـــل طريقة لمعرفة الفرق بين القيمة الذاتية والقيمة المكتسبة لفعل ما ، تتمـــثل فـــي تقصـــي الخطوات التي مر بها هذا الفعل حتى تداولته الألسنة بمعنى خـــاص ودلالـــة معبرة ، وهذه الخطوات على صعوبة الجزم بنوع المداخل التي مـــرت بها طولاً وقصراً أو اتساعاً وضيقاً وصريحاً ورمزاً لا تلث على الفعل من الأضـــواء ما يكفي لتحديد اللحظة التي ولد فيها ، ولا لتعين المدلول الذاتي الذي يناســـبه بعد أن تم ميلاده ولا لتبيان القرائن التي حملت الناطقين به على نقله من مفهوم إلى آخر ، أو على توليد معنى جديد من معناه الأصلي القديم (١٩٦) .

وذلك يعنـــي أن لكل فعل نشأة وميلاداً ، وأن في كل فعل اشتقاقاً وتوليداً ، وأن المناســـبة الذاتية لا تلتمس إلا في الفعل عند نشأته الأولى ، وأن هذه المناسبة فيما جدده الاستعمال من مدلولات ذاك الفعل إنما تحمل حملاً على المعنى الأصلي الأقدم .

ولا تخفـــى حينئذ على الباحث اللغوي أن المناسبة الأخيرة لم تنشأ مع اللفظ ولم تحضر ميلاده ، بل اكتسبت إيحاءها ودلالتها مع كثرة الاستعمال . وقد حاول بعـــض الباحثيـــن جمع دلالة بعض الأبنية من كلام العلماء القدامى وإشاراتهم في التميـــيز بيـــن بعـــض الصيغ وبعض دلالتها وشروط استعمالها في هذه الدلالة أو تلـــك(١٩٧) ، والمتتـــبع لذلـــك يرى أنهم يختلفون في تحديد الدلالة باختلاف فهمهم للسياق الذي تكون فيه .

ولا يعيب هذه الجهود التفسيرية إلا أنها كانت ومازالت مبددة وموزعة على الجزئـــيات المتناثرة ، وحاول عبد القاهر الجرجاني والذي يبدو في كتابه " دلائل الإعجاز " وكأنه يحاول الدفاع عن النحو ويريد إثبات قيمته وفاعليته ، ولذلك جعل " الـــنظم " يكمن في توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله ، وليست " معاني النحو " عنده بمعاني الألفاظ فيتصور لذلك أن يكون لها تفسير .

عوامل تحديد الدلالة :

لقد اشترك كل من " ابن جنى " و " فيرث " في الاعتراف بالدلالة الصوتية خصوصاً في مسألة المقابلات الاستبدالية أي عند استبدال صوت في الكلمة بصوت آخر أو حركة بأخرى أو إضفاء ملامح صوتية على أصوات الكلمة الأصلية كالتفخيم والترقيق أو الشدة والرخاوة أو تثقيل الحرف وتخفيفه أو تسهيل الحرف وحذفه ، وهذه فكرة عامة يبدو أن علماء الصرفية استندوا إليها في وصفهم معان لصيغ الفعل الثلاثي وزوائده ، غير أن " فيرث " أورد المسألة في نظام منهجي محكم ، بحيث أدخل عوامل عديدة في تحديد الدلالة ، وجعل التحليل يبدأ من السياق مروراً بالتراكيب فالجمل فالمفردات فالأصوات وذلك عند التحليل ، لكن المسألة وردت مبعثرة عند " ابن جنى " في أكثر من موضع من كتابه "الخصائص " ؛ إذ يرى " فيرث " في نظريته الدلالية أن المعنى هو المحصلة النهائية لتحليل الحدث اللغوي تدريجياً على مستويات اللغة كافة : الاجتماعية والصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية في قوله : " لمعرفة المعنى يمكن تثقيل الحدث اللغوي بشكل كامل ، وبعد ذلك نختبره على مستويات مختلفة بالترتيب التنازلي مبتدئين بالسياق الاجتماعي ، وتتقدم خلال النحو والمفردات إلى الأصوات ووظائفها .

ويرى "*ابن جنى*" أن إيقاع حرف موقع آخر إيذان بأن معنى فعله في معنى فعل آخر ، يقول : " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بحرف ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقول الله عز اسمه ﴿ أُحل لكم ليلةَ الصيامْ الرفثُ إلى نسائكم ﴾ " وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة وإنما تقول : رفثت بها أو معها ، لكن لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تعدى أفضت بـ " إلى" كقولك : أفضيت إلى المرأة جئت بـ "إلى" مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه (١٩٨) .

ويــرى *الرضى* أن إبقاء حرف الجر على أصل معناه وتضمين الفعل معنى آخر هو الأولى أو الواجب ، فلا تقول إن " على " بمعنى " من " في قوله تعالى : ﴿ إذا اكــتالوا على الناس يستوفون ﴾ * ، بل يضمن " اكتالوا " معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ، ولا يحكم بزيادة " في " في قوله " يخرج " في عراقيبها نصلي " بل يضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح (١٩٩) .

علــى أن التضمين عندهم ليس مقصوراً على تضمين فعل يتعدى بحرف جر معنى فعل يتعدى بحرف جر آخر ، بل يشمل تضمين الفعل الذي يتعدى بنفسه معــنى فعــل آخر يتعدى بحرف الجر ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ * فهو مضمن معنى يتجاوزون (٢٠٠) .

ومــن الــنحاة مــن قصر الظاهرة وضع حرف موضع آخر بالجمل على نقيضه أو مثله ، فنحو " رضى على " محمول على " سخط على " (٢٠١) .

ورأى *المــرادى* أن مذهــب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول بــتأويل يقــبله اللفظ أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ (٢٠٢) .

وقد فصل *ابن هشام* ما أورده المرادي ثم قال : " وهذا الأخير يقصد شذوذ إنابة حرف مناب آخر هو محمل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً (٢٠٣) .

التصنيف الدلالي :

وقــد اهتم أصحاب الحقول الدلالية ببيان أنواع العلاقات الدلالية داخل كل حقل من الحقول المدروسة ، وقد انتهوا إلى أن هذه العلاقات يمكن أن تحصر في الأنواع التالية :

[١] الترادف . [٢] الاشتمال . [٣] علاقة الجزء بالكل .

[٤] التضاد . [٥] التنافر .

ولـــيس مـــن الضروري أن يتضمن كل حقل جميع هذه الأنواع ؛ إذ يحوى بعـــض الحقول كثيراً من العلاقات ، على حين أن حقولاً أخرى لا تحوى منها إلا القليل . ويلاحظ أن مجال هذه النظرية لم يقتصر على التصنيف الدلالة للمفردات المعجمـــية ، بـــل امتد إلى تصنيف للأوزان الاشتقاقية ولأجزاء الكلام وللأدوات النحوية ونحو ذلك (٢٠٤) .

ولابـــد مـــن أن يذكر الدارس في هذا الصدد جهود اللغويين العرب الذين كـــانوا سباقين إلى تصنيف المفردات بحسب المعاني أو الموضوعات إضافة إلى رســـائل عمـــدت إلـــى التصـــنيف الصرفي كرسائل الهمز والأبنية كـــ " فعلت ، وأفعلت" ونحوها .

وقـــد توسع التصنيف الدلالى في اتجاه آخر ، إذ وجد بعض اللغويين حاجة المتأدبيـــن إلـــى انتقاء ألفاظ معينة لمعانٍ محددة تحديداً دقيقاً ، فكان من ذلك كتبٌ مـــتعددة كــــ " جواهـــر الألفاظ " لقدامة بن جعفر ، و " سحر البلاغة " و " سر البراعة " للثعالبي وغير ذلك .

<u>إن أهم تصنيف في هذا الصدد ما يقوم على الأقسام التالية :</u>

[١] الموجودات .　　[٢] الأحداث .

[٣] المجردات .　　[٤] العلاقات .

وقـــد توسع الباحثون في هذه الأقسام وفرعوها حتى تستوفي المعاني التي تعـــبر عـــنها اللغـــة بكـــل جزئياتها ليتناسب الاستعمال مع المعاني التي يمكن أن تكتسبها الصيغ تناسباً طردياً ، بحيث إذا زاد الاستعمال وزادت قدرة الصيغة على الدخول في تراكيب عديدة زادت دلالاتها واتسع ميدان استعمالها والعكس بالعكس ، كمـــا حدث في الصيغ " افْعَوْعَل " التى توقفت عند الأمثلة " اخشوشن ، احدودب ، اعشوشـــب " ومثلها صيغة " افْعَوَّل " التي توقف استعمالها من العصر الجاهلى وبقيت محتفظاً بها ومن أمثلتها " اجْلَوَّذَ ، واعْلَوَّطَ " في كتب الصرف واللغة .

فقـــد توسعت كتب الصرف المتأخرة في إيراد معانٍ لبعض الصيغ لم ترد عـــند المتقدميـــن خصوصـــاً شافية ابن الحاجب وشروحها المتعددة ، ونورد منها

معانـــي صـــيغة " أفعــل " موازنة بين ما أورده سيبويه لها من إمعان وما أضافه الخـــالفون ؛ إذ لابـــد للمزيد فيه لغير الإلحاق من معنى ؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ، ولا لمعنى كانتا عشاً لذلك أفرد " ابن الحاجب " لكل واحد من زيادات الإلحاق بحثاً مستقلاً بيّن فيه معانيه التي صار إليها بعد الزيادة ، وقـــد قلّد " الزمخشري " فأخذ عنه المادة والمنهج معاً ، فصيغة " أفْعَلَ " لها معانٍ عديدة منها :

[١] *التعدية غالباً*، نحو : أجلسته وأخرجته ، قال تعالى﴿ أذهبتم طيباتكم ﴾ (٢٠٥) .

ومعـــنى الـــتعدية " أن تضـــمن الفعل معنى التصيير ، فيصير الفاعل في المعـــنى مفعولاً للتصير فاعلاً لأصل الفعل في المعنى ، كما يقول " ابن الحاجب " فـــي الشرح المنسوب إليه أي أن تجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل ، فاعلاً لأصل الحدث على ما كان (٢٠٦) ، وذلك :

إذا أردت جعل اللازم متعدياً ضمنته معنى التصيير بإدخال الهمزة عليه ، ثـــم جئت باسم وصيرته فاعلاً لهذا الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لأصـــل الفعـــل مفعـــولاً لهذا الفعل (٢٠٧) ، كقولك " خرج زيد " فـــ " زيد " فاعل خرج اللازم ، فإذا أدخلت الهمزة أصبح " أخرجت زيدا " فأصبح الفاعل مفعولاً .

وإذا دخلـــت الهمـــزة علـــى فعل متعد إلى مفعول واحد جعلته متعدياً إلى مفعوليـــن نحـــو : حضـــر زيد النهر ، فيصير بعد دخول الهمزة : أحضرتُ زيداً الـــنهر ، أي جعلـــته حافـــزاً له ، فـــالأول مجهول ، والثاني محضور ، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل ؛ لأن فيه معنى الفاعلية (٢٠٨) .

إذا دخلـــت الهمـــزة علـــى فعل متعدٍ إلى مفعولين صيرته متعدياً إلى ثلاثة مفاعـــيل وذلـــك فـــي فعلين فقط وهما " أعلم ، وأرى " ، ويكون المفعول الأول للجعـــل ، والثاني والثالث لأجل الفعل * ، فيقال : علمت الكتاب سهلاً ، أي أيقنته سهلاً ، فالكتاب مفعول به أول وسهلاً " مفعول به ثان ، فإن أدخلت الهمزة يصير إلى : أعلمت زيداً الكتاب سهلاً .

وقـد اعترض الإستراباذى على قول ابن الحاجب " الغالب في " أفعل " أن يكون للتعدية ، واقترح القول : الغالب أن تجعل الشيء وأصله ؛ لأنه يصبح أعمّ ، لأنــه يدخل فيه ما كان أصله جامداً نحو : أفحى قدره : أي جدى ، وأذهبه : أي جعلــه ذا ذهــب ... وقد يجيء " أفعل " لجعل الشيء نفس أصله إن كان الأصل جامداً ، نحو : أهديت الشيء ، أي جعلته هدية أو هدياً ** .

[٢] *التعريض* : أي أن يجعل فاعل " أفعل " مفعوله معرضاً لأصل الفعل ، سواء صـــار مفعولاً له أم لا وذلك نحو : أبقته : أي عرضه للبيع ، سواء بيع أم لا ، أو فـــي جعـــل فاعل الفعل الثلاثي معرضاً لمصدره ، نحو : باع زيد فرسه وأبقته ، أي أعرضته لأن يبيع فرسه وينسبه للبيع *** ، وكذا اقتلته أي عرضته للقتل ، سواء قتل أم لا وأسقيته أي جعلت له ماء وسقيا شرب أو لـــم يشرب ، وسقيته أي جعلته يشرب ، وأقبرته أي جعلت له قبراً قبر أولاً (٢٠٩) .

[٣] *الصيرورة* ما هو فاعل أفعل صاحب شيء فنقول : أفعل الشيء : صار كذلك وأصابه كذلك وهو على ضربين (٢١٠) .

أ- إمـــا أن يصـــير صاحب ما اشتق منه نحو " أغدّ " البعير أي صار ذا عنزة ، وألحم زيد : أي صار ذا لحم .

ب- وإمـــا أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه نحو : أجرب الرجل ، أي صار ذا إبل ذات جرب .

[٤] *الحينونة* : ومـــنه أحصد الزرع أي حان وقت حصاده ، وقال ابن الحاجب وهو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا أي صار ذا حصاد .

[٥] *الدخول في الزمان* : وهذا النوع يدخل أيضاً في صيروته ذا الكرساة ، وذلك بدخـــول الفـــاعل في الوقت المشتق منه " أفعل " نحو : أصبح ، وأمسى ، وأفجر ، وأشهر أو دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر (٢١١) ، ومنه دخـــول الفـــاعل فـــي وقت ما اشتق منه " أفعل " ، نحو : أشملنا أي دخلنا وقت ريح الشمال .

[٦] *الدخول في المكان* : وهذا النوع يدخل أيضاً في " صيرته ذا كذا " أي الدخول في المكان الذي هو أصله والوصول إليه وذلك نحو : أنجد أي وصل إلى نجد ودخلها ، وأجبل أي وصل إلى الجبل وتسلقه ، وأمصر أي وصل إلى مصر ودخلها (٢١٢) .

[٧] *الوصول إلى العدد* :وهذا النوع أيضاً من " صيرته ذا كذا " ويعني الوصول إلى العدد الذي هو أصله نحو : أعشر وأتسع وألف " أى : وصل العشرة والتسعة والألف * .

[٨] *وجود الشيء على صفة معينة* : أي لوجودك مفعول " أفعل " على صفة هي كونه فاعلاً لأصل الفعل نحو : أكرمت فأربط أي وجدت فرساً كريماً .

[٩] *الدلالة على السلب أو ضده* : أي إزالة الفعل عن المفعول نحو : أشكيته ، أي أزلت شكواه أو أحوجته إلى الشكاية وأطلبت الرجل : أحوجته إلى الطلب أو أسعفته بما طلب، وأعجمت الكتاب : أي أوضحته وأزلت عجمته(٢١٣).

[١٠] *الدلالة على معنى " فَعَل "* : أي نسبة أصل الفعل إلى الفاعل ، وهو للزيادة في المعنى نحو : قلته وأقلته ، وشغلته وأشغلته ، وجد في الأمر وأجد . وقد يكون " أفعلت وفعلتُ " متقبل معنى مختلفين في التعدي ، نحو : " رفقت به وأرفقته " .

[١١] *الدلالة على الدعاء* (٢١٤) ، نحو : أسقيته أي دعوت له بالسقيا ومنه قول ذي الرمة :

وقفت على ربع لمية ناقتي	*فمازلت أبكي عنده وأخاطبه*
وأسقيه حتى كاد مما أبثه	*تكلمني أحجاره وملاعبه*

فأسقيته في معنى " سقيته " ، فدخلت على " فعّلت " .

[١٢] *الدلالة على الكثرة والعلة*نحو ، أشجر المكان : إذا كثر شجره ، وتقول أكثر الله فينا مثلك: أي أدخل الله فينا كثيراً مثلك ، وكذلك أقللت في معنى القلة* .

[١٣] *أفعل الشيء* : أتى بذلك نحو : أخس الرجل أتى بخسيس من الفعل ، وأذم : أتى بذميم وأقبح : أتى بقبيح ** .

[١٤] *أفعل الشيء* : اتخذه ، نحو : أتلد الرجل ، اتخذ تلداً من المال ، وأهرب الرجل : إذا جد في الذهب مذعوراً فهو مُهْرِب *** .

[١٥] *وقد يجيء فعل الشيء في نفسه وأفعل الشيء غيره* :نحو : أضاءت النار وأضاءت النار غيرها ، وأقضّ عليه المضجع وأقضّ عليه الهم المضجع ، وأفدت مالاً ، أي : استفدته ، وأفدت فلاناً مالاً : أعطيته إياه **** .

[١٦] *وقد يجيء بمعنى " فعّل "* :فيما يراد فيه التكثير ، يقال : فتحت الأبواب وأغلقتها وغلقتها .

[١٧] *وقد يجيء " أفعل " لغير هذه المعاني* : وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة كـ " أبصر " : أي رآه وأوغرت إليه أغلقه مت ، وقد يجيء مضارع " فعّل " كـ " فطّرته فأفطر ، وبشّرته فأبشر " وهو قليل (٢١٥) .

وبلغت معانيها حوالى عشرين نظراً للتوسيع في استعمالها ، وهناك صيغ بقيت على استعمالها القديم من عصر الاستشهاد "أفْعَلّ ، وافْعَالّ ،افْعَوّل ، افْعَنْلَى".

ويبدو أن كتب الصرف التي عالجت معاني الصيغ والزوائد نظرت إلى المبنى وحسب ؛ لأن هذه الهمزة الزائدة والأمثلة تدل على أن الفعل في الزمن الماضي مثل " آمن ، آخذ ، أقبل ، والهمزة " من حروف المضارعة [أنيتُ] تجعل الفعل على الوزن نفسه ومثلها باقي حروف [أنيت] التي تدل على أنواع الضمائر من حيث الجنس والعدد ، وعدم دخول هذه الأحرف الأربعة على الأمثلة ، يعني عدم التفافهم إلى السياق بالرغم من انتباه سيبويه إلى ذلك ونصّه على ذلك في كتابه من خلال تحديده للجمل المحالة أو المحال الكذب " أتيك أمس " وذلك قبل أن تنفصل مباحث الصرف عن كتب النحو .

وفي استقلال مباحث الصرف عن كتب النحو إضرار بهذه المباحث ، حيث تم فصل الأبنية عن سياقاتها واستعمالاتها ، كما وردت عن العرب وأهمل فيها عنصر الزمن وأمر تحديده ودقة دلالة الصيَغ وزوائدها ، سواء أكان ذلك في

الأفعال أم في الأسماء بالرغم من أننا نعد بدء التأليف في التصريف مثل تصريف أبـــي عثمان المازنى وشارحه ابن جنى مروراً بشافية ابن الحاجب يعد نضجاً في نظام التأليف الصرفي .

هـــذا التجديد أو التجويد هو إضافة وليس نقصاً لقبول العربية له واستيعابها وهضـــمها له ، بحيث صار عنصراً من مادتها أو خيطاً من نسيجها دليل عبقريتها وأمارة طاقتها على التوليد والتوسيع في دائرتها .

أضف إلى هذا أن هذا التجديد أو التجويد العاكس أو التغيير الذي تعنيه هنا منصرف في عمومه إلى البنية العميقة للعربية يحركها وينشطها ويزيد في طاقاتها التولـــيدية ، وليس له نسب من قريب أو بعيد بما يلحق حواشيها أو بنيتها السطحية المتمـــثلة فـــي الأداء الفعلى الواقع من الأفراد وهو أداء أشبه بالطلا للبناء والدليل علـــى مواكـــبة التأليف في الدرس النحوى والصرفي للاستعمال أن بحوث الزمن اللغوي المعتمدة على السياق لم تتطور إلا في العصر الحديث بصفة خاصة ، أي بعد استيعاب عدد هائل من الاستعمالات العربية (٢١٦) .

ولـــم تشتمل المعاني التقريبية التي رصدها الدرس الصرفي للصيغ المزيدة علـــى عنصـــر الزمـــن ، ولم تشر إليه أية إشارة بالرغم من أنها اهتمت بمعاني الـــتعدي واللـــزوم التـــي تعتمد على التركيب ، ويبدو أنهم في ذلك اعتمدوا على الخصـــائص النحوية ، من حيث إن جميع الصيغ المزيدة مبنية على الفتح أي أن صـــيغتها ترتـــبط بالزمـــن الماضي ، بينما يتغير الزمن إذا أعرب أي صار في المضـــارع ، أو تحولت صيغته إلى الأمر خصوصاً وزن " أفعل " ، وليس صيغ الأمر الأخرى المتعددة .

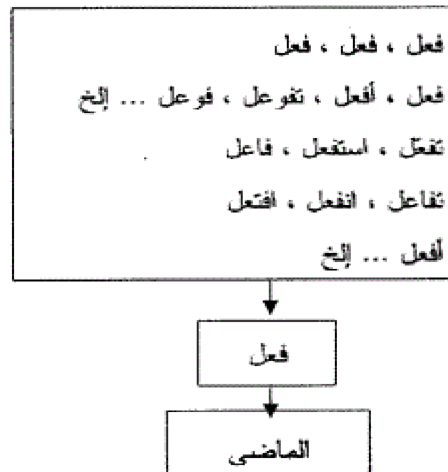
<u>فقد جعل سيبويه الأبنية الفعلية باعتبار الزمن خارج السياق الثلاثة :</u>

[١] لما مضى .   [٢] ولما يكون ولم يقع .

[٣] ومـــا هـــو كائن لم ينقطع ، جعل تلك الصيغ الزمنية أساساً في تحديد قـــياس الزمـــن اللغـــوي داخل السياق ، فكأن الصيغة هي التي تحدد زمن السياق لا القرائن والملابسات .

فمـــثلاً تعين صيغة الماضي " أتى " ظرفها الزمنى " أمس " ، أو في معناه من ظروف الزمن الماضي ليكون الكلام مستقيماً حسناً ، فإذا ائتلف ظرف آخر ، مـــناقض لزمـــن الصـــيغة ، مع الصيغة كـــ " غدا ، وأتى " كان هناك خطأ في التركيـــب ؛ لأن الصيغة لا يمكن أن تخطئ زمنياً لأنها هي الزمن ، فالخطأ إذن موجود في الظرف ، بل إن استقرار صيغ الزمن الصرفي في النظام النحوي ، لم يكـــن أمراً مسلماً به عند النحاة حسب ، بل تصدى ذلك إلى تفسير ظواهر إعرابية في ضوء استقرار تلك الصيغ ودلالتها على الزمن .

وإذا نظرنا في المخطط الآتى أمكننا النظر إلى الزمن من خلال التفريع في أبنية الفعل :



إن مجموع الصيغ في المربع الكبير تتحد في كونها صيغة الماضي وتفرق كل واحدة عن الأخرى ، بما تحمله من دلالة أمر أو عدة دلالات خاصة بها .

وهكـــذا صـــيغتا " يفعل " و " أفعل " يقول سيبويه : فهذه الأمثلة – الأفعال الـــثلاثة – لهـــا أبنية كثيرة . إن هذه " الأبنية الكثيرة " التي هي تفريعات باعتبار الزمن للأبنية الرئيسة الثلاثة تعد سمة من سمات الفعل العربي .

ولقـــد توالـــت إشارات النحاة القدامى بصورة تكاد تكون منتظمة تربط بين الصـــيغة الفعلية والزمن ربطاً صرفياً ، وقد جعلوا الشواهد التي ساقوها تستند إلى هـــذا الملحـــظ . واستند الزمن في اللغة العربية إلى مفهوم محدد وهو أن الصيغ

الفعلـــية التي يتمثل فيها الزمن ذات صيغة صرفية ، أي أن دلالة الصيغ الصرفية علـــى الزمـــن تمتد إلى عمق النظام النحوي ، فصيغة الماضي خارج السياق هي ذاتهـــا داخل السياق ، وكذلك صيغتا " يفعل ، وأفعل " اللتان تعينان زمن الحاضر والمستقبل (٢١٧) .

تكامل الخصائص النحوية والصرفية في ميز الصيغ :

فالكلمـــة العربـــية في الحقيقة ، إذا ما حللناها من ناحية البنية تشتمل على ثلاثة عناصر أساسية وهي :

[١] الجـــذر أو المـــادة الأصلية وهو يتكون من ثلاثة حروف صامتة ، وترمز في الوقت نفسه للدلالة الأصلية للمادة .

[٢] الصـــيغة أو الوزن ، وهو القالب الذي تصب فيه الكلمة والذي يعطي الدلالة الوظيفية لها .

[٣] مـــن وجـــود هذين العنصرين السابقين نصل إلى العنصر الأخير وهو دلالة الكلمة .

وهذه الصيغ والوزان منها ما هو معروف مشهور ومنها أوزان الأفعال ، وتصـــاريفها المخـــتلفة ، وقـــد جمع السيوطي في المزهر الكثير منها ، كما أورد معاني بعض هذه الصيغ (٢١٨) .

ومـــنها ما هو نادر الاستعمال كالصيغ التي جاء على وزنها كلمة واحدة أو بضع كلمات ، وهو ما أسماه اللغويون القدامى "*نوادر الأبنية*" ، وقد خصص لها السيوطي أيضاً في المزهر فصلاً مستقلاً .

وهـــذا يـــدل علـــى أن علماء العربية القدامى قد أدركوا تماماً تلك العلاقة المتبادلة بين الجذور اللغوية والصيغ والأوزان والزوائد غير أن بعضهم قد التفت إلى حقيقة مهمة ، وهي : وجود بعض الكلمات التي لا يعرف لها أصل اشتقاقي ، ولذلك نجد جمهرة كبيرة من علماء العربية مثل الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وأبي عمـــرو بن العلاء وغيرهم يرون أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق ، [بينما

رأت طائفة أخرى أن الكلم كله أصل ، وغالت طائفة ثالثة فرأت أن الكلم مشتق ، ولكـن علاقـة الجذر بالصيغ والأوزان والزوائد تنفي رأى الطائفتين الأخيرتين ؛ لأن الصيغ والأوزان والزوائد في نهاية الأمر ذات عدد محدود .

بيد أن معنى " الأصل " يتفاوت قوة وضعفاً ، وكثرة وقلة وقرباً وبعداً بين المواد ، كأن الحرف المزيد قد عين كيفها ، ووصف كمها ، ورسم حدها . فالفعل الـتقى وهو بناء " افتعل " وفي معجمات العربية أن " التقاه " مثل لقيه ، ولكنك لا تجـد هـذا الفعـل متعدياً في النصوص القديمة ، بل إنك فقد تجد " التقى به " ، والكثير من الأفعال على بناء " افتعل " لازم نحو : اختلط ، واشترك ، واصطدم، ، واتصل ، واجتمع ، وغير هذا .

ونجـد من هذا البناء ما هو متعدٍ وهو كثير أيضاً ، نحو : اقتسم ، وافتك ، واقتصد ، وغير هذا ، أما استقلال المعنى أو عدم استقلاله فقد يكون أساساً مناسباً للـتفريق أو التميـيز لو كنا ننظر إلى الصيغ من الناحية المعجمية لا من الناحية الصرفية والنحوية ، وأما إمكانية ضم جميع الصيغ إلى باب واحد أو عدم إمكانية ذلك ، فهذه نظرية تدين بفكرة الأصل والفرع ، وهي الفكرة التي تتضمن أن هناك أصـلاً واحـداً فقـط تفرعت عنه بقية الصيغ مع شيء من التعديل والتغيير في صورها،وهذه فكرة لا تعترف بها الدراسات الوصفية الحديثة في البحوث اللغوية:

من ذلك أن كل صيغة في الأمثلة المذكورة تختلف عن صاحبتها في الشكل والصورة ، وهذه خاصة صرفية تعطي الصيغة نوعاً من الاستقلال الصرفي الذي تكمله وتؤكده الخصائص النحوية الممثلة في اختلاف وظائف الصيغ في التراكيب.

وممـا يؤيد ذلك أنه لا يجوز استعمال صيغة مكان أخرى في جملة بعينها في الموقف الواحد ، وهذا كله دليل الاستقلال في المميزات والخصائص ، كما أنه دليل الحكم بأن كل صيغة كلمة مستقلة .

إن كل صيغة تنتمي إلى نوع معين من الأفعال إذ من البديهي فالصيغة منها فعل ماض وأخرى مضارع وهكذا .

اتساق عناصر الاستعمال ونظام القواعد :

وقـد خضعت البحوث اللغوية المعاصرة إلى حد كبير لتصور "سوسير" للغة باعتبارها نسقاً من العناصر ، وتحت تأثير انشغاله باتساق العناصر أكثر من انشغاله بأنساق القواعد .

أما نحو "**تشومسكى**" فهو نحو : جمل ، وقد بدا أن "**سوسير**" لم يتمكن من إدماج الجمل في النسق اللساني ، فكان بذلك تصوره قاصراً ، واللغة نسق من الوحدات المترابطة ، لكنها أيضاً نسق من القواعد .

ويـبدو أن ذلـك يكمن وراء استبدال اللسان والكلام السوسيريين بمفهومي الكفـاءة والإنجاز ، والكفاءة هي معرفة المتكلم – المستمع بلسانه ، والإنجاز هو الاستعمال الفعلي للسان في مواقف ملموسة (٢١٩) .

ويقـترب التمييز الذي يشير إليه "تشومسكى" من التمييز السوسيرى بين اللسان والكلام ، إلا أنه يرى من الضرورى رفض مفهوم "سوسير" للسان ؛ لأنه يختزل اللسان إلى تجريد نسقى للعناصر ويتبنى تصور " همبولدت " الذي يجعل من الكفاءة العميقة نسقاً من الهلبات التوليدية .

يقـول "**تشومسـكى**" منـتقداً مفهوم "سوسير" للسان " إن سوسير يرى اللسـان فـي الأساس مستودعاً من الدلائل المصحوبة بخصائصها النحوية ، أي مستودعاً من العناصر الشبيهة بالكلمة والمركبات الثانية ، لكن استعمال الأصوات فـي بـناء اللغـة لابد أن يخضع للذوق أو الطابع اللغوي الذي يميز هذه اللغة ، فالأصـوات هـي المادة الخام التي تتكون منها اللغة تحت رقابة الذوق السائد بين أصـحاب اللغـة والأوائـل الذين استعملوها للتفاهم فيما بينهم . ولابد في مراحل استعمال اللغة أن يخضع استعمال الأصوات في الكلام ، كما تخضع بقية مستويات اللغـة لذوق أصحاب هذه اللغة الذي يؤلفون المجتمع اللغوي أو الجماعة اللغوية ، ولكـل جماعـة لغويـة ذوق أو مـزاج لغوى خاص . وتختلف أذواق الجماعات باختلاف الخبرة والبيئة والثقافة والتصورات عند كل منها ، ومن أجل هذا اختلفت

أســاليب الاســتعمال اللغــوي في شتى مستوياته : الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية لارتباط كل لغة بما يقبله الذوق السائد بين الجماعة التي تستعملها .

وتدلــنا أقوال قدامى العرب ، ومن بينهم الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، على أنهــم كانوا يدركون الذوق الخاص بلغة العرب الفصيحة والقيمة الجمالية للصوت اللغوي ، وسيبويه حين تحدث عن الحروف العربية " الفرعية " ينص في أكثر من موضــع على أن العرب قد " استحسنوا " بعض هذه الحروف ، ولم " يستحسنوا " بعضها الآخر (٢٢٠) .

وكذلك أدرك الخليل هذه الناحية الجمالية في وصف بعض الحروف كالهاء فــي قولـــه " وإنما استحسنوا الهاء للينها وهشاشتها " (٢٢١) ، بل أدرك الخليل اخــتلاف الذوق اللغوي باختلاف اللغات ، وله في ذلك أقوال مثبتة في كتب اللغة وغــيرها ، وعــبر عــنها د/ *مختار عمر* في قوله " وقد لاحظ الخليل أن اللغات تخــتلف في ذلك (يعني في ائتلاف الحروف وكيفية بناء الكلمة) ، وما قد يتلاءم مع أمة ربما لا يتلاءم مع أمة أخرى .

ولاحــظ أيضــاً أن الأذن العربية قد تستسيغ أصواتاً لا يستسيغها غيرها ، وأن اللسان العربي قد ينطق بتركيب خاص لا ينطلق به لسان غيره ، وأن العرب كــانوا يأبون تأليفاً خاصاً من الكلمات لا يأباه غيرهم ، مثل : إبائهم اجتماع واو من أول الكلمة ، والابتداء بالساكن واجتماع حرفين ساكنين (٢٢٢) .

والخليل بن أحمد عندما استعمل في معجمه *"كتاب العين"* طريقة التقليبات ، فــرق بين الألفاظ المستعملة والألفاظ المهملة . ومن خصائص حروف العربية وأصواتها وضوح المناسبة بين صفات بعض الحروف من جهر ، وهمس ، وشدة ، ورخاوة ، ولين ، واستعلاء ، واستفال ، وبين المعاني التي تدل عليها الكلمات ، حيــث تجــد الحرف قيمة تعبيرية تتناسب مع صفته وموقعه من الكلمة ، ويتضح ذلك في كثير من الألفاظ التي درسها القدامى ونبهوا إليها وفي مقدمتهم ابن جني ، حيث ذكر كثيراً من هذه الأمثلة مؤكداً (٢٢٣) أن مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث باب واسع ، ومنهج مأمون .

إن المميزات غير الكلامية للوحدة الكلامية مهمة في تحديد معناها كأهمية معنى الكلمة والمعنى النحوي ، ويدخل كلاهما في المكون الكلامي ، ومن أمثلة ذلك ما نعرفه عن قواعد التفخيم واللغة العربية التي تجعلنا نفخم صوتاً عندما يسبقه أحد الأصوات المفخمة في الأصل كالضاد والطاء والصاد والظاء ، وما يحصل لبعض الأصوات من الإدغام عندما يتلوها صوت يصدر عن موضع من الأجهزة الصوتية قريب من موضع النطق بها ، فتقارب فيما بين موضعي النطق بين الصوتين .

وبالرغم من ذلك جعل الصرفيون الزوائد في الهمزة في " أفعل " والألف في " فاعل " والتضعيف في " فعّل " والألف والنون في " انفعل " والألف والتاء في " افتعل " والألف التضعيف في " أفعل " والألف والسين والتاء في " استفعل " والألف وتضعيف العين والواو في " افْعَوْعَلَ " والألف في البداية ، وكذلك الحشو وتضعيف اللام في " افْعَالّ " ، ووضعوا معانيهم التقريبية على أساس هذه الزوائد وحسب حيث تقترن بالصيغ التي زيدت عليها ، ولكن الجهاز النطقي للإنسان العربي ، وكذلك البيئة وعوامل أخرى تؤدي إلى تغيير هذه الزيادات عند الاستعمال ، كما في " افْتَعَلَ ، ادعى ، اتصل ، اتسقى ، اصطبر ، اضطرب " و "تفعل " كما في " تزكى ، و" تفاعل " في " اثاقل ، وادارك "

وهنا لا تأتي الزوائد كما قرر الدرس الصرفي ، ومن ثم تنفصم عرى العلاقة التي عقدت بين الصيغ والزوائد المتصلة بها مادامت هذه الزوائد تخضع للتغيير وعوامله المتعددة .

والإبدال القياس الذي يشير إليه النحاة دائماً في صيغة " افتعل " حين تكون فاؤها " دالاً ، ذالاً ، أو زاياً " أو أحد أصوات الإطباق يتضمن نوعى التأثير الرجعي والتقدمي . فصياغة " افْتَعَلَ " من " دَعَا ، ذَكَرَ ، زَادَ " هي في الأصل "ارتقى ، اذتكر ، ازتاد " فاجتمع في كل من هذه المثل صوتان متجاوران الأول منهما مجهور ، والثاني مهموس ، فتأثر الثاني بالأول وانقلب إلى صوت مجهور

أيضاً ليجتمع صوتان مجهوران ، ولأن التاء المهموسة حيث يجهر بها تصير "دالاً " أصبحت هذه المثل " ادعى ، اذدكر ، ازداد " .

وهـذا تأثـر تقدمـي لأن الثاني تأثر بالأول ، على أنه قد أصاب الكلمتين الأخيرتيـن تطـور آخـر ، إذ صارتا في بعض الأحيان " اذّكر ، ازّاد " واختفى الصـوت الثاني غير أن الشائع الكثير الاستعمال في " اذكر " وهو اذكر ،أي أن الصوت الأول قد اختفى في الصوت الثاني ، وبذلك صار التأثير رجعياً .

وكذلك حين تكون فاء " افتعل " أحد أصوات الإطباق تجد التأثر في معظم الأحـيان تقدمـياً ، وقد يكون رجعياً أيضاً ، ومثل هذا يمكن أن يقال حين نصوغ "افْتَعَلَ " من " ضَرَبَ " إذ تصير الكلمة أولاً " اضْتَرَبَ " فيؤثر الصوت الأول في الثاني ليصبح مثله مجهوراً مطبقاً .

أما حين نصوغ " افْتَعَلَ " صبر " فنجد الصيغة أولاً " اصْتَبَرَ " ، وقد اجتمع في هذه الكلمة صوتان مهموسان ، غير أن أحدهما مطبق والآخر مستقل ، فقلبت التاء إلى نظيرها المطبق وهو الطاء .

وإذا الـتقى صوت مهموس بصوت مجهور ، فقد تقلب أحدهما إلى نظيره الآخر ، بحيث يتكون منهما صوتان مهموسان أو مجهوران ، فحين نصوغ " اقتعد " من فَعَلَ فاؤه صوت مجهور ، نلحظ أن " تاء " افتعل المهموسة تقلب أحياناً إلى نظيرها وهو الدال ، ليجتمع في الصيغة صوتان مجهوران .

هـذا هـو السر فيما يحدث في الأفعال التي فاؤها " دال ، ذال ، زاى " ، حيـث تصـوغ منها " افْتَعَلَ " ؛ لأن كلاً من " الدال ، والذال ، والزاى " صوت مجهور ، وليس الأمر مقصوراً على الأفعال التي فاؤها " دال ، ذال ، زاى " ، بل إن القـاعدة يمكـن أن تطـرد فـي كل فعل فاؤه صوت مجهور ، فحين تصوغ "افـتعل " مـن الفعل " ذكر " نجد أن التاء جاورت الذال مجاورة مباشرة ، ولكن مجاورتها في " تذكر " غير مباشرة ، ولا يتجاور في اللغة العربية صوت مجهور مـع نظـيره المهمـوس ، فالدال لا تكاد تجاور التاء ، والزاي لا تجاور السين ، والذال لا تجاور الثاء وهكذا .

فـإذا اقتضـت صـيغة مـن الصيغ أن يتجاور صوت مجهور مع نظيره المهمـوس مجـاورة مباشرة وجب أن يقلب أحدهما ، بحيث يصبح الصوتان إما مهموسـين أو مجهوريـن ، أما إذا التقى مجهور بغير نظيره مهموس فالغالب في اللغـة العربـية ألا يـتم التأثر إلا حين يختلفان اختلافاً كبيراً في الصفة ، وحين نصـوغ " افْـتَعَلَ " مـن الفعل " زَادَ " نرى أن الزاى قد جاورت التاء مجاورة مباشرة ، ولبعد ما بينهما في الصفة يتم التأثر بقلب التاء إلى نظيره المجهور.

وهكـذا تصبح الكلمة " ازْدَادَ " أي يجتمع فيهما صوتان مجهوران ، وذلك لأن الزاي أقصى مراحل الرخاوة في حين أن التاء من الأصوات الشديدة ، فالبون بينهما كبير ، ولذلك تحقق التأثير .

والغرض من مثل هذا التأثر هو التقريب بين الصوتين المتجاورين ما أمكن ، تيسيراً لعملية النطق واقتصاراً في الجهد العضلى ، فحين نصوغ " افتعل " من الفعـل " ظلـم " نجد أن الظاء قد جاورت التاء مجاورة مباشرة مع اختلافهما في أمور ثلاث :

[١] الإطباق لأن الظاء مطبقة والتاء غير مطبقة .

[٢] الظاء كثيرة الرخاوة والتاء صوت شديد .

[٣] الظاء مجهورة والتاء مهموسة .

ولتقريـب مسـافة الخلف بينهما أمكن أن يصبح الفعل " اظْظَلَمَ " فلما زاد التقريب بينهما فوق هذا أصبح الفعل " اظّلم " .

ومن ملاحظات سيبويه التي تستحق التنويه إليها قوله في تفسير قول بعض العرب " يستيع " بدلاً من " يستطيع " [أبدلوا التاء مكان الطاء ليكون ما بعد السين مهموسـاً مـثلها ، كمـا قالوا " ازدان " التي أصلها ازتان ليكون ما بعد الزاى مجهوراً مثلها] .

كما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم نحو قولهم : ازْدَانَ ، اصْـطَبَرَ (٢٢٤) . وعلـل د/ *إبراهـيم أنـيس* ظاهرة التخالف من خلال نظرية السـهولة التـي نادى بها عدد من المحدثين والتي تشير إلى أن الإنسان في نطقه

يمـــيل إلـــى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلى ، فيبدل مع الأيـــام بالأصـــوات الصـــعبة في لفتة نظائرها السهلة ، وكلامه عن التخالف كان يرتكـــز أساســـاً على تخالف الحروف المشددة ولم يتعرض في حديثه كله عن أي نـــوع آخر من أنواع التخالف ، وبينما نجد " *برجشتراسر* " يعلل لتخالف الحروف المشـــددة بعلـــة نفســـية نجد د/ *ابراهيم أنيس* يقول " والسر في هذا التخالف أن الصـــوتين المتماثليـــن يحـــتاجان إلى مجهود عضلى للنطق بهما في كلمة واحدة ولتيســـر هـــذا المجهـــود العضلى يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تســـتلزم المجهـــود العضـــلى كأصـــوات اللين وأشباهها ويقصد بأشباهها اللام والنون[٢٢٥] .

وأشار د/ *ابراهـــيم أنيس* إلى أن سيبويه فسر هذا الإبدال في مثل " تسريت ، وتظنـــت ، وتقضـــت " بـــأن العرب كرهوا التضعيف في هذا الموضع " يعني التشديد " وأن كل هذا ليس بمطرد ، ويعلق د/ أنيس على هذا بقوله " وقد اعترف القدامـــى بكراهـــية التضعيف ، ولعلهم كانوا يريدون جهد " أنه يحتاج إلى مجهود عضلى على نظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضلى ، والواقع أن كثيراً من هـــذه الـــنظريات تركز غالباً على زاوية من زوايا الموضوع ، وربما كان الحكم أكـــثر شمولاً لو أننا عالجنا هذه الظاهرة بأكثر من سبب ، كأن نضيف إلى ما قاله د/ إبراهيم أنيس تعليل " *برجشتراسر* " الذي يعتمد على هدف له أهميته في وظيفة اللغـــة ، وهو الحرص على الإفهام والتأثير باللغة في نفوس السامعين وقريب من هـــذا مـــا يقال عما قد يصيب الكلمات من ابتذال التردد ودورانها على الألسنة. ، فـــيحس المـــتكلم أنها فقدت شيئاً من قدرتها على التأثير والإفهام أي على قدرتها التعبـــيرية فـــيعمد المتكلم حينئذ إلى التماس شيء من التغيير كإبدال أحد الحرفين المتكررين على سبيل المخالفة طلباً للتجديد .

ومـــن ناحـــية أخرى يتعلق الأمر بكراهية التضعيف أي التشديد وهي كما نفهم من كلام سيبويه أن القاعدة لا تطرد في كلام العرب ، وهو تعليق من سيبويه لـــه أهمية خاصة ، لم يلتفت إليها د/ *ابراهيم أنيس* ، ويبدو كراهية التشديد كانت لهجـــة من اللهجات التي استقرت في العربية الفصحى في عصور معينة ، ولعلها

لهجـــة حجازيـــة أو قرشـــية ، ومـــا يعنينا من أمر هذه القضية هو عدم خضوع الأصـــوات الـــزائدة في الاستعمال لما أورده اللغويون والصرفيون ، فبنوا عليه العلاقة بين المعاني وهذه الزوائد .

من أسباب الشذوذ في اللغة " بدايات التغيير " لظاهرة من الظواهر اللغوية ، ومـــن أمثلـــته مـــا ورد في العربية في صيغتى " تَفَعّل ، وتَفَاعَلَ " إذ رويت لنا فيهما صورة أخرى هي " اتَّفَعّلَ ، اتّفَاعَلَ " .

والصـــورة الأولى لهاتين الصيغتين أقدم من الثانية وعليها جمهرة الأفعال التـــي رويـــت في الفصحى ، مثل " تَعَلّم ، وتَكَلّم ، وتَقَاتَل ، وتَضَارَبَ " ومنها في القـــرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ ثم دنا فتدلى ﴾ (٢٢٦) . وقوله جل شأنه :﴿ إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون ﴾ (٢٢٧) .

كمـــا روى مـــن الصورة الثانية بعض الأمثلة في العربية ومنها في القرآن الكـــريم قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وازَّيَّنَتْ ﴾ (٢٢٨) ، وقوله عز وجل : ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَىَ المَلأِ الأعْلَى ويُقْذَفُونَ مِنْ كُلِ جَانِب ﴾ (٢٢٩) .

وهـــذا التعبير حدث أولاً في مضارع صيغتي " تَفَعّل " ، و " تَفَاعَل " ؛ إذ تتأثر التاء فيهما – بعد تسكينها للتخفيف – بفاء الفعل إذا كانت صوتا من أصوات الصـــفير ، كالسين والشين ، أو الأصوات الأسنانية ، كالذال والثاء ، فتقلب صوتاً من جنس هذه الأصوات ،ثم قيست على ذلك صيغة الفعل الماضي ، فالفعل "اذّكر" مثلاً مقيس على " يذّكر " ، وأصله " يَتَذَكَّر " بتسكين التاء للتخفيف من " يَتَذَكر " .

ولقـــد كانت هذه الظاهرة في سبيل التغير في العربية الفصحى عندما جاء الإسلام ، ولذلك نجد أمثلتها في القرآن الكريم جنباً إلى جنب في بعض الأحيان مع الصيغ القديمة التي لم يحدث فيها تغير .

أما صيغتا [التَفْعِيل والمُفَاعَلَة] ، فإن الأولى للتكثير ، والثانية للمشاركة ، ولكـــن وردت قـــراءات تجمـــع بين الوزنين في فعل واحد وقال عنهما أصحاب الاحـــتجاج أنهمـــا بمعنى ، وقد يكون ذلك صحيحاً ، إذ ليس كل تفعيل مؤدياً إلى تكثير ولا كل مفاعلة مؤدية إلى مشاركة .

المعاني وعوامل التغير اللغوي واللهجات والمستوى اللغوي :

صـــحيح أن بنية الفعل هي " صورة يحملها اللفظ ، ويخرج عليها ، ويستقر على المثال المقترن بها " ، لكنه صحيح أيضاً أن هذه البنية form ليست مرتبطة ارتـــباطاً جاداً بدلالتها ، وعندنا من المفاعلة أفعال لا تدل على المشاركة من نحو عافـــاه الله ، وقاتله الله ، ومن القراءات الخاصة بذلك قوله تعالى : ﴿ ولا تصعر خدك للناس ﴾ (٢٣٠) ، و " تصاعر " وقوله تعالى : ﴿ ربنا باعد ﴾ (٢٣١) ، وبَعِّد ، والمفاعلـــة لهجـــة الحجاز ، والتفعيل لهجة بني تميم ، وقد يكون ذلك صحيحاً من حيـــث التميميين أكثر ميلاً إلى التضعيف ، ولهجة تميم هنا تكون أقرب إلى دلالة البنية من لهجة الحجازيين ، وذلك أن معنى الآيتين لا يذهب إلى المفاعلة ، بل إلى التكثير (٢٣٢) .

وجـــاءت صيغ من الثلاثي وغيره بمعنى – وهي ترجع – في معظمها إلى اللهجـــات وإن لم يسم أصحابها في كتب اللغة . ومن ذلك " مَرَى مَرْيًا ، وافترى افتراءً " إذا كذب وهو " افتعال " من الفرى ، وفي القرآن الكريم عن بيعة النساء : ﴿ ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ﴾ (٢٣٣) .

وجاء القود بمعنى القصاص وقاده به وأقاده قتل القاتل بدل القتيل ، واستقاد الحاكم سأله أن يقيده ، واقتاده منه يقتاد افتعال منه ، وفي الحديث (مَنْ قُتِل عَمْداً فهُـــو قـــوداً) ، ويقال قاد البعير واقتاده جرى خلفه ، ويقال : فكّ الفصيل ما في ضرع الناقة ، وامتكّه إذا مصّ كل ما فيه من اللبن .

ومـــن ذلـــك : نضـــا السيف من غمده وانتضاه أخرجه ، ومن افتعل جاء انتضى في حديث علي حين ذكر عمر فقال (تنكب قوسه وانتضى في يده أسهما) على معنى استخرجها من كنانته .

والتغير اللغوي في الظاهرة لا يحدث فجأة ، ففي القرآن الكريم أمثلة كثيرة للصورتين الحديثة والقديمة ، في سياق لغوي مشابه إلى حد كبير معناهما واحد ، وأن إحدى الصورتين أصل للأخرى ، ومثال ذلك ﴿ والله يحب المطّهرين ﴾ (٢٣٤) إلـــى جانب قوله في آية أخرى ﴿ إن الله يُحِبَ التَوابينَ ويُحِبُ المُتَطَهِرين ﴾ (٢٣٥)

﴿ قَـالُوا اطَّيرنَا بِكَ وبِمَن مَعَك ﴾ (٢٣٦) إلى جانب ﴿ وَقَالُوا إِنَّا تَطَيَّرنَا بِكُم لَئِن لَم تَنتَهوا لنَرجُمَنَّكم ﴾ (٢٣٧) .

وقـد ظـل هذا التغير سائراً في طريقه في لهجات الخطاب ، حتى ساد ، وكذلـك الحـال فـي صيغة " تَفَاعَل " إذ ماتت هي الأخرى وحلت محلها صيغة "تفاعل" ، ومن ذلك ما حدث في صيغة " انفعل " فقد كانت هذه الصيغة موضوعة للدلالـة على مطاوعة الفعل الثلاثي ، أي قبول أثر هذا الفعل مثل " كسرت الإناء فانكسر " و " فتحتُ البابَ فانْفَتَح " (٢٣٨) .

ولمـا كان فاعل هذا الفعل المضارع ضميراً يعود إلى مفعول الفعل السابق عليه في جملته ، أصبح الفعل المطاوع مشبهاً في المعنى للمبنى للمجهول في نحو "كُسِـر الإنـاءُ " و " فُـتِح البَابُ " إذ لا يذكر مع المبنى للمجهول غالباً إلا ما هو مفعـول به في المعنى ، وأصبح من الممكن أن ينوب هذا المضارع مناب المبنى للمجهول .

وقـد بـدأت هذه الظاهرة في التغير في عصر نزول القرآن ، ولذلك نجد الفعـل المطـاوع وارداً في النص القرآنى في سياق الأفعال المبنية للمجهول في بعض الأحيان ، كما في قوله تعالى : ﴿ إذا السماء انفطرت وإذا الكواكب انتثرت وإذا البحار فجرت وإذا القبور بعثرت ، علمت نفس ما قدمت وأخرت ﴾ (٢٣٩) ، وقولـه سبحانه وتعالى : ﴿ إذا الشمس كورت ، وإذا النجوم انكدرت وإذا الجبال سيرت وإذا العشار عطلت ﴾ (٢٤٠) ، وقوله عز وجل :﴿ إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت ﴾ (٢٤١) .

جعـل نحـاة العربية ولغويوها من زيادة المبنى عاملاً للمبالغة ، وذلك من خـلال الموازنـة بين صيغتين لمادة واحدة مثل [قَدَر – اقْتَدَر] فجعلوا القوة في الصيغة الأكبر " مفتعل " وبنو رأيهم على استعمالات قرآنية ، ووازنوا بينها وبين صيغ أخرى لم يستعملها القرآن في السياق نفسه ؛ إذ عقد ابن جنى صلة بين عين الكلمـة المضعف وبين المعنى اللغوي ، فتكرار الطاء في قطع السين في " كسر " إنما زادوا في الصوت لزيادة المعنى (٢٤٢) ، وليدلوا باللفظ على تكثير الفعل نفسه

وتقويته والمبالغة في حصوله ، فلما تكررت عين الكلمة وهي المحصنة من الجانبين بالفاء واللام ، أي أنها قوية حتى لو بقيت مفردة غير مكررة ، فما كرروها إلا ليدلوا بذلك على قوة المعنى بمعنى أنهم زادوا في قوة اللفظ بتضعيفه ليزداد المعنى قوة فهو بقوله " من ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل ، فقالوا : " كَسَّرَ ، قَطَّعَ ، وفَتَّحَ ، وغَلَّقَ " وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دلائل المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل والعين أقوى من الفاء واللام .

خروج المعاني عن قيود الصيغة والزوائد :

وكلمات اللغة لا تقف متفرقات للدلالة على معناها ، بل تتسق في نظام خاص متماسك يساعد على فهم المقصود من كل كلمة في صلتها بالكلمات الأخرى على وفق النظام الخاص بلغتها .

وتعد المعاني المعجمية أوسع باباً من المعاني الوظيفية ولتكفل المعاجم العربية بها ، فمن ذلك ما كان على وزن :

[١] " تَفَاعَل " ، ومن معانيه الروم ، مثل : تَرَاءيْت لخالد ، أي رمت أن يراني ، ومن ذلك الإبهام ، وهو أن يريك أنه في حال ليس فيها .

[٢] " تَفَعَّل " ومن معانيه : تكلّف الأمر وتعاطيه مثل : تشجّع ، وتجلّد ، وتحلّم أو الحرص على الإضافة مثل : " تَقَيّس ، وتَنَزّر " ، أراد الدخول في نسب قيس عيلان ونزار .

وأن يكون بمعنى " استَفْعَلَ " في الطلب " تَعَظّمَ ، واستَعْظَمَ " .

وأن يكون بمعنى الاتخاذ مثل : تديرت المكان أي : اتخذت داراً .

وأن يكون بمعنى السلب نحو : تحوّب وتَأثّمَ ، أي تجنّب الحوب والإثم وتركهما .

وأن يكون بمعنى التوقع مثل : تَخَوّفَه ؛ لأن مع التخوف وقوع الخوف ، وأن يكون للتكثير مثل تعطينا أي تنازعنا .

ومعنى التكثير ، وأن يكون للختل مثل : تَغَفَّله ، أي أراد أن يختله عن أمر يعوقه .

وصــيغة " تَفَعَّــل " أصلها في العربية – فيما يبدو – للمطاوعة ، كما في أصـــل اللغـــات السامية الأخرى ، أما معنى : السلب والإزالة التي اكتسبت بعض أفعـــال هذه الصيغة ، فأغلب الظن أنه قد جاءها من القياس على الفعل " تجنّب " الذي يعنى الابتعاد عن الشيء جانباً .

ومـــن هنا وردت أفعال على هذا الوزن لا تعني إلا السلب والإزالة ، مثل "تَحَـــرّج ، وتَهَجّد " بمعنى : تجنب الحرج والهجود أي النوم ، كما بقيت أفعال في العربــية تحمـــل المعـــنى الأصلى إلى جانب هذا المعنى الجديد ، ولما كان هذان المعنيان متضادين أصبحت تلك الأفعال من كلمات الأضداد ، ومثال ذلك قولهم "قد تـــأثّم الـــرجل ، إذا أتى المأثم ، وتأثّم إذا تجنب المأثم " ، وكذلك قولهم : " تحنّث الرجل ، إذا أتى الحنث ، وقد تحنث إذا تجنّب الحنث " (٢٤٣) .

[٣] أَفْعَلَ " ومن معانيه :

الجعـــل : أي أن تجعلـــه يفعل ، مثل :أَخْرَجْتَه ، أي جعلته خارجاً ، وأن تجعلـــه علـــى صفة ، مثل : أطْرَدْتُه ، جعلته طَرِيْداً ، أو أن تجعله صاحب شيء مثل : أسكنته أي جعلت له سكناً .

ومن معانيه : الهجوم ، مثل : أَطْلَعْتُ عليهم ، أي هَجَمْتُ عليهم والضياء ، مـــثل : أَشْــرَقَتِ الشـــمس ونفى الغريزة مثل : أَسْرَعَ وأَبْطَأ ، كأننا قلنا : عَجَلَ واحْتَبَسَ ، فأما " عَجَلَ " و " بَطُؤَ " فكأنه غريزة .

والتســمية : مثل : أكفرتُه وأخْطَأتُه ، إذا سميته كافراً ومخطئاً ، والدعاء مثل : أَسْقَيْتُه : دعوت له بالسقيا أي قلت له : سقاك الله ، والتعريض مثل : أَقْتَلْتُه ، أي : عرضـــته للقتل ، وبمعنى صار صاحب كذا ، مثل : أجدب المكان ، أي صـــار ذا جـــدب ، والاستحقاق ، مثل : أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، أي : اسْتَحَقَّ أن يفعل به ذلـــك ، ومثله : أَحْمَدْتُه ، أي : وجدته مستحقاً للحمد . والصيرورة مثل : أصبحنا وأمسينا ، أي : طرنا في هذين الوقتين .

[٤] فَاعَلَ ، ومن معانيه : أنه يجيء لواحد لا يراد به المفاعلة ، مثل : سَافَر محمد ، وعافاه الله ، وعاقبنا المعتدي .

[٥] فَعّـلَ ، ومن معانيه : النقل بتصيير الفاعل مفعولاً به ، فرح صديقي وفرّحْتُه ، والتكثير ، وهو الغالب على هذا البناء ، مثل : غلّقت الأبواب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وفجّرنا الأرض عيوناً ﴾ (٢٤٤) ، والمراد تكرير الفعل ، وليس للتعدية ؛ لأن هذين الفعلين متعديان من غير تضعيف عينيهما ، والغرض من ذلك التكثير وأن الفعل وقع شيئاً فشيئاً . والسلب ، مثل : مرّضته ، أي : أزلت المرض عنه ، والجعل على صفة ، مثل : فَطّرتُه فَأفْطَر .

والتسمية ، مثل : خَطّأتُه ، أي : سميته مخطئاً والدعاء للشيء أو عليه ، مثل : سقّيته ، قلت له : سَقَاكَ اللهُ ، وعَقّرته أي : دعوت عليه بالعقر . أو صفة بذلك ، مثل : شجّعته ، وجبّنته ، أي : وصفته بالشجاعة والجبن .

[٦] انفَعَلَ ومن معانيه : يكون علاجاً وعملاً ، ولذا يستضعف قول القائل : انعدم الشيء ؛ لأن ذلك ليس فيه عمل ، وصح قولهم : قُلتُ الكلامَ فَانقَالَ ؛ لأن القول له تأثير في تحريك اللسان وإعماله .

[٧] افْـتَعَلَ ، ومن معانيه : الاتخاذ ، مثل : اشْتَوَى القَومُ اللحمَ ، أي : اتخذوه شواء ، والاجتهاد والتصرف ، مثل : اكتسب ،أي : تصرف واجتهد ، فأما كسب ، فأصاب مالاً .

الخطفة ، مثل : انْتَزَع ، واستَلَبَ ، أخذه بسرعة (٢٤٥) ، و " افْتَعَلَ " عندهم أقوى من " فَعَلَ " نحو : قدر واقتدر ، وكسب واكتسب ، جاء في "الخصائص " في [باب في قوة اللفظ لقوة المعنى] : " ومثله باب فَعَلَ ، وافْتَعَلَ ، نحو : قدر واقتدر ، فاقتدر أقوى معنى من قولهم " قدر " كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس . قال الله سبحانه : ﴿ أَخْذَ عَزِيْزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ (٢٤٦) ، فمقتدر هنا أوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ " (٢٤٧) .

" استَفْعَلَ " [248] في أكثر أحواله للطلب ؛ لأن الحروف تبت حسب المعنى : فـــ " وَهَــبَ ، وسَقَى ، وَطَعِمَ " كل فعل منها يدل على معناه من غير طلب.، ولكــن زيادة الألف والسين والتاء عليها أكسبتها معنى الطلب فصارت استَوْهَبَ ، استَسْــقَى ، استَطْعَم ، بمعنى طلب الهبة والسقاية والطعام ، فيقال : "جعلوا استفعل فـــي أكثر الأمر للطلب رتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال ، وهكذا اقـــترن هذا البناء بهذا المعنى أو بالأحرى أصبحت الألف والسين والتاء مرتبطة في هذه الصيغة بمعنى الطلب ، ففي أغلب أحوالها أصبح لهذه الأصوات مثل هذه الدلالـــة ومنه " استغفر ، استيأس." ، و "استيأس " أقوى من "يئس" ، وذلك لزيادة المبـــنى ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى إذا استَيْئَسَ الرُسل وَظَنّوُا أنّهُم قَد كُذّبوا جَاءهم نَصرُنا ﴾ [249] ، وقال ﴿ فَلَمّا استَيئسوا منه خَلَصُوا نَجيا ﴾ [250] .

ومـــن معانـــيه الإصابة ، مثل : " استَكْرَمْتُه ، واستَعْظَمْتُه " ، أي : أصبته كـــريماً وعظـــيماً ، والطلـــب إلى حال . ويلاحظ أن " استَفْعَل " أخف هذه الصيغ وأكـــثرها استعمالاً ، ولكن ما دلالتها ، أو ما دلالة الحروف الثلاثة الزائدة فيها أو ما دلالاتها ؟

أمـــا هذه الدلالات كما قررها العلماء أو أقر قياسيتها على فترات متباعدة ، مجمع اللغة العربية في القاهرة ، فهي كما يلي :

١- الطلـــب : ويـــرى بعض علمائنا أن هذه الدلالة هي الأصل في صيغة "استَفْعَل" ، وأن غيرها من الدلالات محمول عليها ، ومن أمثلتها : "استقتل ، واســـتمات ، واستشـــهد " ، أي :صارت بقوة طالباً أن يقتل أو يموت أو يـــنال الشـــهادة ، واســـتغفر الله واســـترحمه واستعانه أي : طلب غفرانه ورحمـــته وعونـــه ، واســـتجاره أي : طلب جواره أو حمايته ، واستنجده واستغاثه ، أي : طلب نجدته وغوثه ، واستأسر أي : طلب أن يؤسر .

٢- الصيرورة : مثل استَحْجَرَ الطين ، أي : صار حجراً ، استَنْوَقَ الجمل ، أي : صـــار كالـــناقة ، استأســـد القـــاتل صار كالأسد ، واستنعج صار كالنعجة ، واستذأب صار كالذئب ، واستنسر العصفور صار كالنسر .

٣- الاتخاذ والجعل ، مثل ، استعبدت غلاماً واستأجرته ، أي : اتخذته عبداً أو أجيراً .

ولكن يلاحظ أن هناك أمثلة لا تدل الألف والسين والتاء فيها على أي واحدة من هذه الدلالات الثلاث في حدودها الحاسمة .

١- مـثال ذلـك أفعـال في هذه الصيغة تدل على الرأى مثل : استحسنت الشيء عددتـه أو رأيته حسناً ، ومثله : استقبحته ، واستهجنته ، واستبحته ، أي : رأيته قبيحاً ، أو هجيناً ، أو حلالاً .

٢- هـناك أفعـال في هذه الصيغة تدل على تحقيق الفعل ، ويمكن أن تدخل هذه الدلالـة أحياناً في دلالة الصيرورة بمعناها الواسع ، ويمكن أن يحل الفعل الثلاثـي أو الرباعـي أو الخماسـي هنا محل السداسي و استفعل ، مثل : اسـتطار الفجـر أو القلـب ، بمعنى : طار وتفرق وانتشر ، أي : صار كالطائر ، واستمر في العمل ، أي : مر ومضى ، واستوعب القضية ، أي : وعـيها بمعنى : جمعها ، واستماز الرجل غيظاً ، أي : تميز ، استشاط غضـباً أو ضحكاً بمعنى شاط ،أي : التهب أو احترق بمعنى أنه بالغ في الغضب أو الضحك .

٣- قـد تكون الكلمة الواحدة على هذه الصيغة ذات دلالة في عبارة ، ولها دلالة مخالفـة في سياق آخر ، وزيادة الهمزة والسين والتاء هي التي تفيد الدلالة فـي كـل عبارة ، مثل : سمعت بحكمتك فجئتك مستفيداً منها ، أي : طالباً الفائدة واستفدت بحكمتك ، أي : أفدتها فعلاً ، أو حققت الفائدة منها . ومثل استنسبنى فاستنسبت له ، أي : طلب أن يعرف نسبي فحققه له ، واستنسبنى لأكون شريكه في العمل ، أي : رآنى مناسباً لمشاركته فيه ، واستشعر ثوباً صـوفياً اتقـاء للبرد ، أي اتخذه شعاراً ، وصمت لاستشعر الجوع ، أي : أطلب الشعور به وأنا أستشعر العطف على الفقراء ، أي : أشعر به فعلاً ، أو صـار العطف شعوراً لى ، واستهدف الشيء ، أي : صار هدفاً ، ومنه

الجـــوع ، أي : أطلب الشعور به وأنا أستشعر العطف على الفقراء ، أي : أشـــعر بـــه فعلاً ، أو صار العطف شعوراً لي ، واستهدف الشيء ، أي : صـــار هدفـــاً ، ومنه قولهم : من ألّف فقد استُهدف ، أي : من كتب شيئاً صار هدفاً للناقدين ، واستهدفت الحكمة ، أي : جعلتها هدفي (٢٥١) .

[٨] " افْعَـــالّ " ومن معانيه : عدم الثبات ، وهو عكس " افعل " ، الذي يدل على ثبات الصفة في الموصوف ، فيقال : هو يصفارّ تارة ويحمارّ أخرى ، أي : لا يثبت على حال .

[٩] " افْعَـــوّل " ومـــن معانـــيه : المبالغة في صفة الفعل ، فيقال : اعلوّط الصبي الجمـــل مـــن عنقه ، أي : ارتقاه من عنقه ، وهذا خلاف المألوف ويؤدي وظـــيفة المـــبالغة كـــ " افْعَوْعَلَ " ؛ لأنه على زنته ، إلا أن المكرر هناك العين وهنا الواو الزائدة (٢٥٢) .

[١٠] " افْعَوْعَـــلَ " ومـــن معانيه : المبالغة في وقوع الفعل ، فيقال مثلاً : أعشبت الأرض ، فـــإذا أرادوا الكـــثرة والعمـــوم ، قـــالوا : اعْشَوْشَبَتِ الأرض ، فأعشبت دون اعشوشبت في المعنى(٢٥٣) ، فاخشوشن أبلغ عندهم من خشن واحلولى أبلغ من حلا ، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو (٢٥٤) .

وجـــاء فـــي " الكتاب " قالوا : خشن ، وقالوا : اخشوشن ، وسألت الخليل فقال : كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد ، كما أنه إذا قال : اعشوشب الأرض ، فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالغ ، وكذلك احلولى " (٢٥٥) .

وهكـــذا جعلـــوا من المعاني حقولاً دلالية مختلفة تخضع كل مجموعة منها لصيغة مزيدة بعينها ، وإن دلت أغلب هذه الزوائد على المبالغة في الحدث .

الخاتمة والمراجع

الخاتمة والنتائج

لـــيس من شك في أن محاولة التجريد بفحص عدد هائل من الاستعمالات وتعقـــبها فـــي النصوص في مستويات اللغة المختلفة لمحاولة وضع ضوابط تعقد الصلة بين الصيغ والزوائد من ناحية ، والمعاني من ناحية ثانية هي عملية مضنية ، لكـــنها تـــندرج ضـــمن وسائل التصنيف التي لجأ إليها نحاة العربية وصرفيوها للـــتحكم في عنصر مهم من وحدات اللغة وهو الفعل ، وهذا الجهد لم يصل إلينا ، ولكـــن وصـــلت إلينا نتائجه المحدودة في هذه الصيغ وتلك المعاني ، وما حاوله البحـــث هـــو الرجوع لاستكشاف هذا الجهد في تعقب الاستعمالات ، أضف إليه محاولات التفسير وإبداء الأسباب وبين هاتين العمليتين الأولى التي قام بها السلف ، والثانية التي نحاولها الآن نسجل النتائج الآتية :

النتائج

[١]كانت فكرة الميزان الصرفي إحدى المصادر التي تفرعت عنها الصلة بين صيغ الثلاثي وزوائده في الدرس الصرفي .

[٢]كانـــت العلاقـــة بيـــن جـــرس الكلمة ودلالتها وذلك في عدد من أبواب "خصـــائص" ابـــن جنى مثل : الاشتقاق الأكبر ، تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانـــي ، إمساس الألفاظ أشبه المعاني معيناً آخر استمد منه الصرفيون فكرة وضع معانٍ لكل زائدة .

[٣]الزوائد بأنواعها المختلفة ووظائفها المتعددة تقع في الأفعال ، كما تقع في الأســـماء ، لكـــنها أكـــثر انضباطاً في الأسماء عنها في الأفعال ؛ لأنها ارتبطت في الأسماء بالوظائف والأبواب الصرفية .

[٤]تعـــددت معانـــي صيغ الأفعال ، كما تعددت معاني الصيغة الواحدة فنشأ تداخـــل في المعاني ، بحيث يشترك المعنى الواحد في أكثر من صيغة أو صيغتين .

[٥] خلط الدرس الصرفي العربي بين الوظائف الدلالية والوظائف النحوية لكل من الصيغ وزوائدها .

[٦] انصــبّ جلّ الدرس الصرفي على دراسة الصيغ وأهملوا نظامى التركيب والمعجم .

[٧] عــزل الدرس الصرفي الصيغ عن استعمالاتها رغبة وحرصاً على وضع أقل عدد ممكن من القواعد للتحكم في معاني صيغ الفعل .

[٨] اســتبعد الصــرفيون في تناولهم لمعاني الزوائد السمات التركيبية للفعل ، فأوردوا جميع الصيغ في هيئة الماضي .

[٩] أدت فكــرة الميزان الصرفي أو المعيار الثلاثي بالصرفيين إلى أن يقعوا في تناقض حين جعلوا " استطاع " وأمثالها مزيدة بالألف والسين والتاء ، وأن الأصــل الثلاثي " طاع " ، ثم يقررون بأن " استطاع " فيها حذف . وبهذا لا يكون هناك معيار وسط واصل بين تقدير الحذف والزيادة .

[١٠] حكّــم الــدرس الصرفي الأبنية والصيغ معياراً فجمعوا تحت كل صيغة مجموعة من المعاني وحكم المعجميون المادة الثلاثية فدارت المعاني حول هــذه المـــادة بالرغم من اختلاف الأبنية والصيغ ، وبهذا حدث تضاد في جهــاز القواعد العربية نتيجة لاختلاف المعايير التي استعملها الصرفيون من ناحية والتي استعملها المعجميون من ناحية أخرى .

[١١] خضعت معاني الزوائد لتطور التأليف في الدرس الصرفي واستقلال العلم ذاته بعد استوائه وتبويبه من ناحية ، وتطور الاستعمال العربي من ناحية ثانـــية ، خصوصـــاً أن ســيبويه لم يشر إلى ظاهرة الاتساع في استعمال الصيغ واهتم بتسجيلها الخالفون من يعرف من الصرفيين .

[١٢] صـــيغة الفعــل ووظيفــته تعدان جزءاً من بنيته يساعد في رسم صوره وأبعاده .

[١٣] فكرة تخصيص معاني للصيغ هي فكرة عامة ظهرت عند اللغويين وفقهاء اللغـــة ، وكانوا قد عمموها على كل من صيغ الأسماء والأفعال معاً غير

أن الصـــرفيين اختصوها بالزوائد ، ثم فرق المعجميون والدلاليون ، ومن عنوا بالترادف والمشترك اللغوي والعلاقات الدلالية بين استعمال الأفعال ، سواء من حيث الصيغة أو المادة المعجمية أو التركيب أو الدلالة .

[١٤] اســتعمل الدرس الصرفي فكرة الحقول وسيلة لمعالجة تصنيف الأفعال ؛ لأنهــا فصــيلة كــبرى ، بل من أكبر فصائل العربية ، غير أنهم جعلوا الصــيغة والــزوائد حقلاً تدور حوله المعاني ، وقد عكس الأوربيون هذا المســلك حين توصلوا إلى فكرة الحقول الدلالية ؛ إذ جعلوا المعنى مركزاً تدور حوله المواد المعجمية على اختلاف صيغها .

[١٥] يتناسب الاستعمال مع المعاني التي يمكن أن تكتسبها الصيغ تناسباً طردياً ، بحيث إذا زاد الاستعمال وزادت قدرة الصيغة على الدخول في تراكيب عديدة زادت دلالتها واتسع ميدان استخدامها والعكس بالعكس ، كما حدث فــي الصيغة " افعوعل " التي توقفت عند الأمثلة " اخْشَوْشَنَ ، احْدَوْدَبَ ، اعْشَوْشَــبَ " ومــثلها صــيغة " افْعَوّل " التي توقف استعمال من العصر الجــاهلي وبقيــت محتفظة بها ومن أمثلتها " اجْلَوّذَ ، واعْلَوّطَ " في كتب الصرف واللغة .

[١٦] أدى تطــور التأليف وظاهرة مناسبة اللفظ للمعنى إلى نشوء فكرة معاني زوائد الأفعال وانتقال الفكرة من الخليل إلى سيبويه إلى ابن جني إلى ابن الأثير أدى إلى نشوء قانون [زيادة المبنى تعد زيادة في المعنى] .

[١٧] لعاملي الشيوع والنشاط أثر في تعدد معاني الصيغة ، ومن ثم دلالتها مثل صيغة " أفعل " ، حيث تتلبس بمواد المعجم المختلفة وتستعمل استعمالات متعددة .

[١٨] اتخذ الصرفيون من عدد محدود من المعاني معياراً يصنفون على أساسه الأفعــال ، فعقــدوا صــلة بين الصيغة الواحدة وعدد من هذه المعاني ، بحيــث اشــتركت المعاني جميعاً في جميع الصيغ ذات الزوائد وتميزت

بعـض الصـيغ بشمولها لهذه المعاني مثل " أفعل " وندر في بعض هذه الصيغ أن تؤدي ولا معنى واحداً مثل " افْعَوَلَ ، وافْعَوْعَلَ " .

[١٩] كـان لعلمـاء العربية وسيلتان في تحديد الزوائد ، الوسيلة الأولى عقلية وهي فكرة الميزان الصرفي ، والوسائل الأخرى استعمالية ، وهي الحمل على النظير من كلام العرب واللزوم والكثرة والزيادة لمعنى .

[٢٠] كانـت فكرتا الميزان الصرفي من ناحية ومعاني الزوائد من ناحية ثانية رمزيـن بارزين من رموز المعيارية في قواعد العربية أدت الأولى منهما إلـى الثانـية وتحكمـت الظاهـرة في كثير من قوانين العرب والتركيب والدلالة .

[٢١] اتخـذ التأليف في هذه الظاهرة مساراً خاصاً يبدأ بمفهوم المنهج الوصفي عـند الخليل وسيبويه متجهاً نحو المعيارية عند ابن الحاجب في الشافية ، وارتباط المسار بنشأة الدرس الصرفي إلى اكتمال التصنيف فيه .

[٢٢] استند أبو هلال العسكري إلى مفهوم النموذج التركيبي والدلالي في تحقيق فكرته " الفروق الدلالية أو اللغوية دون استعمال المصطلح " ، كما استند ابـن الأعرابـي وابـن درسـتويه إلى النموذج السياقي في رفض فكرة "الترادف التام " وتطابق استعمال معنى الفعل الواحد في جميع السياقات .

[٢٣] اتخـذت طـريقة معالجة ارتباط الصيغ والزوائد بالمعاني الارتباط ذاته الـذي يرتبط به مستوى الصرف بالمستويات الأخرى كالمعجم والتركيب والنحو .

[٢٤] عقد اللغويون والصرفيون صلة بين الهمزة والألف من ناحية ، والمعاني من ناحية أخرى ، سواء أكانت الألف أو الهمزة هي الزيادة الوحيدة على مبـنى الصـيغة أم اتخـذت مع النون أو التاء أو السين والتاء معاً ، أو تضـعيف العين أو ألف أخرى ، فتضعيف اللام ، وأهملوا في هذا الإطار دورهما في بناء الصيغ .

[٢٥]في الصيغ " افْتَعَلَ ، و تَفَاعَلَ ، و تَفَعَّل " عند الاستعمال لا تصح المعاني التي وضعها الصرفيون للزوائد في مبنى هذه الصيغ خصوصاً في "اضطرب ، واثّاقل ، اظهّر " ؛ لأن الطاء في الأولى والثاء في الثانية وتضعيف الطاء في الثالثة لا يدخل في إطار الزوائد التي حددوها ، ومن ثم المعاني التقريبية التي وضعوها لها ، ولكن استجابة اللسان العربي لبناء الصيغ هو الذي أدى إلى هذا المسلك .

[٢٦]لم يسهم نظام الصيغ والزوائد في التمييز بين أنواع الفعل المتعدي بالرغم من أن بعضها يمكن أن تسهم الصيغة في تمييزه عن غيره ، مثل " أعطى ، وأنبأ " ، واكتفت كتب التصريف بأن جعلت التعدي معنى واللزوم معنى آخر يشبهه في القوة .

[٢٧]لم تشمل المعاني التقريبية التي رصدها الدرس الصرفي للصيغ المزيدة على عنصر الزمن ، ولم تشر إليه أية إشارة بالرغم من أنها اهتمت بمعاني التعدي واللزوم التي تعتد على التركيب ، ويبدو أنهم في ذلك اعتدوا على الخصائص النحوية ، من حيث إن جميع الصيغ المزيدة مبنية على الفتح أي إن صيغتها ترتبط بالزمن الماضي ، بينما يتغير الزمن إذا أعرب أي صار في المضارع أو تحولت صيغته إلى الأمر خصوصاً وزن " افعَلَّ " وليس صيغ الأمر الأخرى المتعددة .

[٢٨]أدت الظواهر الصوتية المعتمدة على طاقة الجهاز النطقى كظواهر المخالفة والمماثلة وتجاور المجهور والمهموس إلى انفصام عرى العلاقة التقريبية التي أوجدها الصرفيون بين زوائد بعينها ومعانٍ تقتصر عليها .

[٢٩]أدى التوسع في استعمال الصيغ المزيدات إلى أن أدى بعضها الوظائف النحوية والدلالية للآخر ، ومن ذلك " فَعل ، وأفْعَل " مما أدى إلى تصنيف كتب كاملة في الصيغتين من ناحية ، وتطور التأليف في الظاهرة بصفة عامة من ناحية ثانية .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

* Corder, S, Intrducing Applied Linguistics, P. ٢٦١, Penguin, ١٩٧٣ ، د/ عـبده الراجحى : علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية ص ٥١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٢م .

[١] د/ أحمـد محمـد قـدّور : مبادئ اللسانيات ص ٣٤١ ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ١٩٩٩م .

[٢] د/ عـبد المجـيد عابديـن : محاضـرات في علم اللغة الحديث ، ص ١٦٢ ، الإسكندرية ١٩٨٦م .

[٣] Saussure (F.de.) : cours de Linguistique, P. ١٨٥, payot. Paris, ١٩٧٦ .

[٤] د/ كمال بشر : اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، ص ٢١١ ، دار غريب ، القاهرة ١٩٩٩م .

[٥] د/ كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧١م .

[٦] ابن فارس : مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ٣٥٧/٤ ، ط٢ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبى ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

[٧] نفسه ٣٧٢/٤ - ٣٧٣ .

[٨] ابن فارس : مقاييس اللغة ، ٣٧٢/٤ - ٣٧٣ .

[٩] ابـن فارس : الصاحبي ص ٤٤٥ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط عيسى البابي الحلبى ، القاهرة ١٩٧٧م .

[١٠] د. عـبد الصـبور شـاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٧٤-٧٥ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

[١١] Bach, Emmon : An introduction to transformation grammars, P. ١٠, U.S.A. ١٩٦٤ .

[١٢] د/ محمـود سليمان ياقوت : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، ص ١١٧ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة ١٩٨٦م .

[١٣]د/ ســعيد حسن بحيرى : نظرية التبعية في التحليل النحوى ، ص ٢٠٨ ٢٠٩ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

[١٤]د/ كمال بشر : اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، ص ١٦٥ .

[١٥] انظر : د/ كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ص ٥٨–٦٠ .

[١٦]د/ محيــي الدين محسب : التحليل الدلالى في كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكرى ص ٦٥ – ٦٦ ، مجموعة ميراناس للتأليف والبحث العلمي ، ١٩٩٢م.

[١٧]د/ عبد المجيد عابدين : محاضرات في علم اللغة الحديث ، الإسكندرية ١٩٨٦م.

[١٨]د/ نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ط٢ ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٧٨م ، ص ٩٩ .

[١٩] See : Eddy Roulet : Linguistic theory, Linguistic Description and language teaching (long man) ١٩٧٣, PP. ٥,١٧ .

[٢٠]د/ صبحى الصالح : دراسات في فقه اللغة ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت ، سنة ١٩٦٠م ، ص ١٢ .

[٢١]د/ محمــود سليمان ياقوت : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، ص ١١٢ – ١١٣ – ١١٤ – ١١٥ ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥م .

[٢٢] Bach : An introduction to transformation grammars P.١٠ .

[٢٣]د/ طيبة صالح شذر : أثر التعبير الدلالة في ظهور الترادف ، مجلة علوم اللغة ، م٢ ع١ ، ١٩٩٩م ، ص ١٠٩ .

[٢٤]د/ صــبحى الصـــالح : دراسات في فقه اللغة ، ص ٣٣٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٦م .

[٢٥] الزمخشـــري : أســـاس البلاغة ، ٤٢٦/٢ ، طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٢م .

[٢٦]نفسه : ١٤٦/٢ .

[٢٧]نفسه ٣٣٩٦/٢ .

[٢٨]نفسه : ٣٩٦/٢ .

[٢٩]نفسه : ٥١٢/٢ .

[٣٠]نفسه : ٢٣٣/٢ .   * نفسه ٤٨/١ .

[٣١]د/ محمود نحلة : صور تألف الكلام عند ابن هشام ، ص ١١٤ ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣م .

[٣٢]د/ أحمـد عبد الستار الجوارى ، نحو التيسير ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م ، ص ٥٦ .

[٣٣]حـازم القرطاجـنى : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، ص ٢٦٦-٢٦٨ -٢٦٩ ، تونس ١٩٦٦م .

[٣٤]د/ أحمد محمد قدور : مبادئ اللسانيات ، ص ٣٤١ .

[٣٥]د/ صبحي صالح : دراسات في فقه اللغة ، ص ٨٢ .

[٣٦]د/ حـنون مـبارك : مدخل اللسانيات سوسير ، ص ١٢٧-١٢٨ ، دار توبقال ، المغرب ، ١٩٨٧م .

[٣٧]عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٤١٥ ، دار مصر ١٣٥٧هـ .

[٣٨]د/ مصـطفى ناصـف : النحو والشعر ، ص ٣٥ ، قراءة في دلائل الإعجاز ، فصول ، العدد ٣ ، إبريل ١٩٨١م .

[٣٩]د/ أحمـد مخـتار عمـر : علـم الدلالة ، ص ١٤ ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٢م .

- تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣م .

- د/ نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ٣٢٤ ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٧٨م .

[٤٠]ابـن جـنى : الخصـائص ، ٢٢٤/١ - ٢٢٥ ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢م .

- اللمع في العربية : تحقيق د/ حسين محمد شرف ، ص ٩٢ ، ط١ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

[٤١]د/ ميشـال زكـريا : الملكـة اللسـانية في مقدمة ابن خلدون ، ص ٥٢ ، مج المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٦م .

[٤٢]دي سوسير : دروس في الألسنية العامة ، ص ١٩٣ ، ترجمة صالح القرماوى ، محمد الشاوش ، محمد عجيبة ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ، ليبيا ، تونس العاصمة ، تونس ١٩٨٥م .

[٤٣] Kackendoff, R (١٩٧٥) Regularites morphologiques et semantiques dans le lexique trad . france . par Ronat, M, dans : Languethorie generative etedue, Hermann (١٩٧٧) Paris .

[٤٤] Ruwel, N(١٩٧٢) : Apropos d une class de verbes psychologiques dans : Ruwet N : theorie syntazique et styntaxe dufrancais seuil Paris .

[٤٥]الزمخشرى : أساس البلاغة ، ٣٢٤/١ .

[٤٦]نفسه : ٣٠٧/١ .

[٤٧]نفسه : ٣٧٧/٢ .

[٤٨]نفسه : ٣٠٣/٢ .

[٤٩]نفسه : ٥١١/٢ .

[٥٠]الزمخشري : أساس البلاغة ٨٨/١ .

[٥١]نفسه : ٤٥١/١ .

[٥٢]نفسه : ٨١/٢ .

[٥٣]نفسه : ٢٤٢/٢ .

[٥٤]نفسه : ٢٨٥/٢ .

[٥٥]نفسه : ٥٢٣/٢ .

[٥٦]نفسه : ١٩٩/٢ .

[٥٧]نفسه : ١٦٦/٢ .

[٥٨]نفسه : ٦٠/١ .

* نفسه : ١٢/١ . ** نفسه : ٢٠/١ . *** نفسه : ٤٣٥/١ .

**** نفسه : ٤٤٠/١ .

[٥٩]نفسه : ١٦٦/١ .

[٦٠]نفسه : ١٦٦/١ .

* نفسه : ٢١٢/١ . ** نفسه : ٣٨٠/٢ . *** نفسه : ٣٩٥/١ .

**** نفسه : ٣٠٧/١ .

[٦١]نفسه : ٢٨٢/٢ .

[٦٢]نفسه : ٤١٢/٢ .

* نفسه ٤/١ ** نفسه ٢١٢/١ *** نفسه ٨٤/٢

**** نفسه ٥٦١ .

[٦٣]نفسه ١٢١/٢ .

[٦٤]نفسه ١١٩/٢ .

* نفسه ١٣/٢ . ** نفسه ١٢/١ . *** نفسه ١٤٦/٢

**** نفسه ٤٩١/٢ .

[٦٥]نفسه ٤٣١/٢ .

[٦٦]نفسه ٤٢٦/٢ .

[٦٧]نفسه ٥٢٥/٢ .

[٦٨]نفسه : ٧٦/٢ .

[٦٩]نفسه : ٢٣٢/٢ . * نفسه ٣١٢/١ . ** نفسه ٣١١/١ .

[٧٠]نفسه : ٥٠٩/١ .

[٧١]نفسه : ٢٧٩/٢ .

* نفسه : ٤/٢ . ** نفسه /١٩ . *** نفسه ١٩٠/١ .

**** نفسه ٢٠٤/١ .

[٧٢]نفسه ٧١/١ .

[٧٣]نفسه ١٩١/١ . * نفسه ٣٥٩/٢ .

[٧٤]السيوطي : همع الهوامع ٨٢/٢ ، بيروت ، دار المعرفة ، د.ت .

[٧٥]د/ ميشـــال زكريا : الألسنية علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام ، ص ١٦٦ مج المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠م .

[٧٦]الفاس الفهرى المعجمة والتوسيط : المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي ، ص ١٦٥ ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ١٩٩٠م .

[٧٧]د/ طيبة صالح شذا : أثر التغيير الدلالى في ظهور الترادف ، مجلة علوم اللغة ، م٢ ع١ ، ١٩٩٩م ، ص ١١١ .
[٧٨]د/ كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٢٨ .
[٧٩]د/ إبراهيم أنيس : أسرار اللغة ، ص ٣١ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة .
[٨٠] هنرى فليش العربية الفصحى ، ص ٣٠ ، ترجمة د/ عبد الصبور شاهين ، بيروت ١٩٦٦م .
[٨١] السابق : ص ٣٠ .
[٨٢] ابن فارس : الصاحبي ، ص ٣٦٣ ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ١٩٧٧م .
[٨٣] ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ، ص ٢٥-٢٦.
[٨٤]د/ صبحى الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص ٩٥ .
[٨٥] Chomsky, Noam, Aspects of the theory of syntaxp ٧٧,٧٨ \ the M.I.T press Cambridge Eleventh printing ١٩٧٦.
[٨٦] ابن جنى : المنصف ، ١/١٨-٢٨ ، مطبعة البابي الحلبى بالقاهرة ، بتحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين .
[٨٧] ابن الحاجب : الشافية ص ٢١٨ ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ .
[٨٨] الإسترابازى : شرح الشافية ، ٥٢/١ .
[٨٩] ابن عصفور : الممتع في التصريف ، ١٧٥/١ ، ١٧٦ ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٨م .
[٩٠]د/ نجاة عبد العظيم : أبنية الأفعال ، ص ٢٦-٢٧ ، دار الثقافة للنشر ، القاهرة ١٩٨٩م .
[٩١]سيبويه : الكتاب ، ٢٧٩/٤ ، تحقيق : أ/عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م إلى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
[٩٢]سورة القدر : الآية ٤ .
[٩٣]سورة الليل : الآية ١٤ .

[٩٤]سورة الكهف : الآية ٩٧ .
[٩٥]محمـــد المبارك : فقه اللغة ، ص ٧٤ ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٧٧هـــ -٧٩ هـــ / ١٩٥٨م - ٦٠م .
[٩٦]هـــنرى فلـــيش : العربية الفصحى ، وهو دراسة قيمة تعتمد على نتائج البحوث اللغوية الحديثة .
[٩٧]هنرى فليش : العربية الفصحى ، ص ١٠٢ .
[٩٨]هنرى فليش : العربية الفصحى ، ص ١٠٨ .
[٩٩]د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٧٧-٢٧٨ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٧٣م .
[١٠٠]د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٥ - ٢٣١ .
[١٠١]د/ محمد عبد الوهاب شحاته : مفهوم المورفيم في علم اللغة ، مجلة علوم اللغة ، م١ ع١ ، ١٩٩٨م ، ص ١٩١ .
[١٠٢]د/ محمـــود فهمـــي حجازى : علم اللغة العربية ، ص ١٠٠-١٠١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة ، د.ت .
* د/ محمـــود فهمي حجازى : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، غريب القاهرة .
[١٠٣]فـــندريس : اللغة ، ص ٢٤٢ ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، القاهرة ، ١٩٥٠م .
[١٠٤]مجمع اللغة العربية ، مجموعة القرارات العلمية ، القاهرة ١٩٦٣م ، ص ٥٥ .
[١٠٥]مجمع اللغة العربية : كتاب في أصول اللغة ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص ٦٢ .
[١٠٦]مجمع اللغة العربية : مجموعة القرارات العلمية ، ١٩٦٣م ، ص ٤٣ .
[١٠٧]سيبويه : الكتاب ، ٢/٢٤٤ .
[١٠٨]المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المعجم الموجز للمصطلحات في مراحل التعليم العام معجم الحيوان ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٩٧٦م .
* السابق [٥] معجم مصطلحات علم النبات ، دمشق ١٩٧٨م .
** السابق : معجم الفيزياء ، بغداد ١٩٧٧م .

*** سيبويه : الكتاب ٢/٢٤٤ .

****مجمــع اللغة العربية:مجموعة القرارات العلمية ،القاهرة ١٩٦٣م ،ص ٣٠ .

***** مجمــع اللغــة العربية : مجموعة المصطلحات العلمية والفنية ، المجلد الأول ، ص ١٧٦ .

****** مجمع اللغة العربية : مجموعة القرارات العلمية ، القاهرة ، ١٩٦٣م ، ص ٢٩ .

[١٠٩]د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٥١ .

[١١٠]د/ عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ١١٢ ، مكتبة دار العلوم ، القاهرة ، ط١ ،١٩٧٧م .

[١١١]د/ تمــام حســان : اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٩ وما بعدها ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨م .

[١١٢]سورة الإنسان : الآية ٦ .

[١١٣]سورة المطففين : الآية ٢ .

[١١٤]د/ عــبد المجــيد عابديــن : المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية ، ص ٣٢ ، القاهرة ، ١٩٥١م .

[١١٥]أ/ ســعيد الأفغاني :في أصول النحو ، ص ١٢٩ ، مطبعة جامعة دمشق ، ط١ ، ١٣٧٦هـــ - ١٩٥٧م .

[١١٦]د/ رياض قاسم : اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، ص ١٤٥- ١٤٦ ، لبنان ، ١٩٦٠م .

[١١٧]د/ عــبد المجيد مصطفى السيد : المغني في علم الصرف ، ص ٣٧،٣٨ ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الأردن ، ط١ ،١٩٩٨م.

[١١٨]د/ تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ١٦٦ .

[١١٩]د/ عــبده الــراجحي : الــنحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٤٥ ، دار نشر الثقافة ، الإسكندرية ، ١٩٧٧م .

[١٢٠] Faik, Julio. Linguistes Language P.١٩٣ . Second Edition John wiley songs U.S.A. ١٩٧٨ .

[١٢١] Ibid : ١٩٦ .

[١٢٢]د/ محمد الحناس : البنيوية في اللسانيات ، ص ٥٤-٥٦ ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٩٨٠م .

[١٢٣]ابن عصفور : الممتع ، ٢٧/١ – ٢٩ .

[١٢٤]فندريس : اللغة ، ص ١١٤ .

[١٢٥]ابن جنى : الخصائص ، ٣٨/١ ، تحقيق : أ/ محمد على النجار ،طبع دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٥٦م .

[١٢٦]د/ كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١١٣ – ١١٤ .

* ابن جنى : الخصائص : ٢٥٦/١ –٢٥٧ .

[١٢٧]ابن عصفور : الممتع ، ص ٣١-٣٢ .

* المبرد : المقتضب ، ٦٩/١ ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٥هت – ١٣٨٨ هـ .

[١٢٨]ابن عصفور : الممتع ، ص ٣١ .

[١٢٩]السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت .

[١٣٠]د/محمد عبد الوهاب شحاته ، مجلة علوم اللغة ، ص ٢٠٧ –٢٠٨ ، م١ ١٩٩٨ م.

[١٣١]ابن جنى : المنصف ، ١٥٣/١ ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م . وابن عصفور : الممتع ، ٢٠٨/١ ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ط٤ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

[١٣٢]ريمون طحان : فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص ١٨٥ –١٨٦ ، دار الكتب اللبناني ، بيروت ، د.ت .

[١٣٣]جـورج مونـان : مفاتـيح الألسـنية ، ص ١٢٠ ، ترجمة الطيب البكوش ، منشورات الجديد ، تونس ١٩٨١م .
[١٣٤]تشومسكى : الهياكل التركيبية ، ص ١٠٢ .
[١٣٥] L.Bloom field : lelangage : ١٩٣٣ P.١٣ et P.١٣٧ .
[١٣٦]سـيبويه : الكتاب ، ص ٤-٦٥ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧١م .
- ابن يعيش : شرح الملوكى ، ص ٧١ ، سوريا : المكتبة العربية بحلب ، ط١ ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ، تحقيق : فخر الدين قباوة .
- الإسـترابادى : شـرح الكافـية ، ٩٣/١ ، ليبيا ، منشورات جامعة بنغازى ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عميز .
- البغدادي : من شواهد شراح الشافية ، ٤٣/٤ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ابن يعيش : شرح الملوكي ، ص ٧٣ .
- الإسترابادى : شرح الشافية ، ٩٣/١ .
- ابن يعيش : شرح الملوكى ، ص ٧٢ ، ٨٣ ، ٧٨ .
- الزمخشري : المفصل ، ص ٢٨١ ، بيروت ، دار الجيل ، ط٢ .
- ابن جنى : المنصف ، ٧٢/١ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبى ، ط١ ، ١٩٥٤ ، تحقـيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، وابن عصفور : الممتع ١/ ١٩٠ ، ١٩١ .
- الإسترابادى : شرح الشافية ، ص ١-١٠٤ ، ابن عصفور : الممتع ١٨٣/١ ، ابن يعيش : الشرح الملوكي ، ص ٧٤ .
- الزمخشري: المفصل ، ص ٢٨٠ ، وابن عصفور : الممتع ، ١٨٢/١ ، ١٩٤.
[١٣٧]الحمـلاوى : شـذا العـرف ، ط٣ ، ص ٢١-٢٦ ، مطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ١٣٢٣هـ .
[١٣٨]د/ محمد عبد الوهاب شحاته : مفهوم المورفيم في علم اللغة ، مجلة علوم اللغة ، ص ٢٥١ -٢٥٢ ، م١ ع٢ ، ١٩٩٨م .
[١٣٩]سيبويه : الكتاب ، ٥٥/٤ .

[١٤٠]سورة البقرة : الآية ٢٣٥ .

[١٤١]سورة آل عمران : آية ١٨ .

[١٤٢]سورة المجادلة : الآية ٦٣ .

[١٤٣] الشيخ الحملاوى : شذا العرف في فن الصرف ، ص ٣١٠ ، القاهرة ،د.ت .

[١٤٤]د/ كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، ص ١٤٤-١٤٥ .

[١٤٥]سيبويه : الكتاب ٥٥/٤ ، والفارس : الإيضاح ، ص ٧٠ . والزمخشري : المفصل ، ص ٢٥٧ ، والرضى :١٢٧/١ .

[١٤٦]حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، القاهرة ، ١٩٤٠م ، ١٧٨/١ .

[١٤٧]د/ أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص ٨٠ .

[١٤٨]ابن جنى : الخصائص ، ٩٨/٣ ، ط٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت .

[١٤٩]سيبويه : الكتاب ، ص ١: ١٢ .

[١٥٠]المصدر السابق : ص ١: ٢٥ .

[١٥١]د/ تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ٢٤٢ .

[١٥٢]ابن يعيش : المفصل ، ١١٦/٧ .

[١٥٣]سورة الزلزلة : الآية ٢.

[١٥٤]سورة يونس : الآية ٢٤ .

[١٥٥]سورة مريم : الآية ٤ .

[١٥٦]د/ تمام حسان : بحث به بعنوان " إعادة وصف اللغة العربية إلينا ، ص ١٤٥-١٨٤ ، في اللسانيات واللغة العربية ، الجامعة التونسية ، ١٩٨١م .

* shahir El-Hassan, Meaning by collocation with illustrations from written Arabic .

المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٨ ، خريف ١٩٨٢م .

[١٥٧]سورة المائدة : الآية ٢ .

[١٥٨]أولمان : دور الكلمة ، ص ١١٤ -١١٥ ، ترجمة كمال بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٧٥م .

[١٥٩]سيبويه : الكتاب ، ٦٣٣/٣ .

[١٦٠]د/ عبد الكريم مجاهد : الدلالة اللغوية عند العرب ، ص ٢٠١ ، دار الضياع للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ١٩٨٥م .

[١٦١]سورة يوسف : الآية ٢٣ .

[١٦٢]سورة العنكبوت : الآية ٢٠ .

[١٦٣]ابن الأثير : المثل السائر ، ٢٥٠/٢ ، تحقيق : د/ أحمد الحوفي ، د/ بدوى طبانة ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

* سورة القمر : الآية ٤٢ .

[١٦٤]انطوان ميـيه : علم اللسان ، ص ٤٥٦ ، مع كتاب النقد المنهجي عند العرب للدكتور / محمد مندور ، القاهرة ، د.ت .

[١٦٥]سيبويه : الكتاب ، ٣٣٠/٢-٣٣١ .

[١٦٦]سيبويه : الكتاب ، ٢٣٣/٢-٢٣٧ .

* الرضي الإسترابادى : شرح الشافية ، ٨٣/١-٩٢ .

[١٦٧]الإسترابادى : شرح الشافية ، ٨٤/١-٨٥ .

[١٦٨]ينظر أدب الكاتب : لابن قتيبة ، ص ٣٥٥ ، وشرح الشافية للرضى ٩٢/١-٩٦.

[١٦٩]ينظر أدب الكاتب ص ٣٥٧ ، وشرح الرضي على الشافية ٩٦/١ .

[١٧٠]سيبويه : الكتاب ، ٢٣٨/٢ ، ٢٣٢ ، والرضي : شرح الشافية ١٠٨/١ .

[١٧١]مجلة مجمع اللغة ٣٦/١ ، ٢٢٢-٢٢٣ .

[١٧٢]سيبويه : الكتاب ، ٢٣٨/٢ -٢٣٢-٣٣٣ .

[١٧٣]الرضي : شرح الشافية ، ٩٩/١-١٠٤ .

[١٧٤]مجلة المجمع ، ٣٦/١ ، ٢٢٤-٢٢٥ .

[١٧٥]أدب الكاتب ، ص ٣٦٤ ، والرضي : شرح الشافية ١٠٤/١-١٠٧ .

[١٧٦]سيبويه : الكتاب ، ٢٤٠/٢،٢٢٢ .

[١٧٧]الرضي : شرح الشافية ١١٠/١-١١١ .

[١٧٨]مجلة المجمع : ٢٣١/١ ، ٢٣٢ .

[١٧٩]سيبويه : الكتاب ، ٢٤١/٢ -٢٤٢ .

[١٨٠]سيبويه : الكتاب ، ٢٤٢/٢ .
[١٨١]السيوطي : همع الهوامع ، ١٦٢/٢ .
[١٨٢]ابن جنى : الخصائص ٢٢٣/١ .
[١٨٣]ابـن جنى : سر الصناعة ، ٤٢/١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، تحقيق : السقا وزملائه ، ط١ دار الثقافة العامة بوزارة المعارف ، مطبعة مصطفى البابي الحلبى بمصر ١٩٥٤م .
[١٨٤]ابن جنى : الخصائص ٣٢٣/١ .
[١٨٥]ابن جنى : سر الصناعة ، ٤٤/١ .
[١٨٦]سورة النمل : الآية ٨ .
[١٨٧]د/ كمال بشر : علم اللغة الاجتماعي ص ٧١-٧٢ ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ط٣ ١٩٩٧م .
[١٨٨]ابن جنى : الخصائص ، ص ١٥٢-١٦٨ .
[١٨٩]ابن جنى : الخصائص ١٥٧/١ .
[١٩٠]ابن جني : الخصائص ١٥٢/٢ .
[١٩١]سيبويه : الكتاب ٩٨/٢ .
[١٩٢]. Uilmann the principles of semantics P.٦٦,٦٧
[١٩٣]السيوطي : المزهر ، ٤٧/١ ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، وعلى البجاوى ، ومحمد أبى الفضل إبراهيم ، دار إحياء العربية ، عيسى البابي الحلبى وشكراه ، د.ت .
[١٩٤]المرجع السابق : ص ١٧ .
[١٩٥]المرجع السابق : ١٦/١-١٧ .
[١٩٦]. Bally, precis de stgistique ٢١-٤٧ . Geneve ١٩٠٥
[١٩٧]د/ فاضل السامرائى : معاني الأبنية في العربية ، بغداد ١٩٨١م .

* سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

ابن جنى : الخصائص ٣٠٨/٢ ، ابن يعيش : شرح المفصل ١٥/٨ .

* سورة المطففين : الآية ٢ .

[١٩٩] الرضي : شرح الكافية ، ٣٤٥/٢ .
* سورة النور : الآية ٦٣ .
[٢٠٠] السيوطي : همع الهوامع ، ٨٢/١ ، انظر الرضي : شرح الكافية ، ٢/ ٣٤١ .
[٢٠١] المجاشعي : شرح عيون الإعراب ، ص ١٢٣ ، تحقيق : د/ عبد الفتاح سليم ، القاهرة ١٩٨٨م . الفارسي : الإيضاح ، ص ١٧١ ، تحقيق : د/ حسن شاذلي فرهود ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
[٢٠٢] المرادى : الجنى الدانى ، ص ١٠٨ ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، ط ب ١٩٧٣م .
[٢٠٣] ابن هشام : مغني اللبيب : ١١١/١ ، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، ١٩٨٧م .
[٢٠٤] د/ أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، ص ٨٠-٨١ .
[٢٠٥] سورة الأحقاف : الآية ٢٠ .
[٢٠٦] الإستراباذى : شرح الشافية ، ٨٦/١ .
[٢٠٧] ابن جماعة : عز الدين محمد بن أحمد ، ت ٨١٦ ، حاشية على شرح الجار بدوى،مجموعة الشافية ، المطبعة المعاصرة ، ١٣١٠هـ ، ٤٥/١ .
[٢٠٨] الإستراباذى : شرح الشافية ، ٨٦/١ .
* الجاربردى : شرح الشافية ، ٤٥/١ .
** الإستراباذى : شرح الشافية ٨٧/١ .
*** الأنصارى : مناهج الكافية في شرح الشافية ، ١٢٧/٢ ، المطبعة العامرية. ١٣١٠هـ .
[٢٠٩] الأنصارى : مناهج الكافية في شرح الشافية ، ٢٧/٢ ، المطبعة العامرة ، ١٣١٠هـ .
[٢١٠] ابن قتيبة : محمد عبد الله بن مسلم ، ٨٨٩هـ ، أدب الكاتب ، ص ٤٧٢.
[٢١١] سيبويه : الكتاب ، ٦١١/٤ ، ٦٢/٤ ، والإستراباذى : شرح الشافية ، ١/ ٩٠-٩٣ .

* الإستراباذى : شرح الشافية ١/٩٠-٩٣ .

[٢١٢] الإستراباذى : ١/٩٠-٩٣ .

* السابق نفسه .

[٢١٣] ابن يعيش : الشرح الملوكى ، ص ٤٨ ، وابن قتيبة : أدب الكاتب ، ص ٤٨ .

* السابق : ص ٤٧١ .

[٢١٤] سيبويه : الكتاب ، ص ٤-٥٨ .

* السابق : ٤/٦٢ .

** ابن قتيبة : أدب الكاتب ، ص ٤٧٨ .

*** السابق : ٤٧٨ .

**** السابق : ص ٤٨١ .

***** الإستراباذى : شرح الشافية ١/٩٣ .

[٢١٥] الكتاب : ٤/٦٥ ، الشرح الملوكي ، ص ٧١ ، والإستراباذى : شرح الشافية ١/٩٣ .

[٢١٦] د/ كمال بشر : علم اللغة الاجتماعي ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

[٢١٧] سيبويه : الكتاب ، ١/١٢ .

[٢١٨] السيوطي : المزهر ، ٤/٢٠ وما بعدها ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت .

[٢١٩] N.chomsky. Aspects de la theorie syntaxque P.١٤ .

[٢٢٠] سيبويه : الكتاب ، ٢/٤٠٤ ، ط بولاق ١٣١٧ هـ .

[٢٢١] الخليل بن أحمد : العين ، ١/٦١ ، تحقيق : عبد الله درويش ، بغداد ١٩٦٧م .

[٢٢٢] د/ أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ، ص ٨٣ ، ط٢ ، ١٩٧٦م .

[٢٢٣] ابن جنى : الخصائص ، ٢/١٥٢ .

[٢٢٤]د/ إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ١٨٢-١٨٤ ، ٢٠٥-٢٠٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٤م ، ط٦ .
[٢٢٥]المصدر السابق : ص ٢١٢ .
[٢٢٦]سورة النجم : الآية ٨ .
[٢٢٧]سورة الأعراف : الآية ٢٠١ .
[٢٢٨]سورة يونس : الآية ٢٤ .
[٢٢٩]سورة الصافات : الآية ٨ .
[٢٣٠]سورة سبأ : الآية ١٩ .
[٢٣١]سورة لقمان : الآية ١٨ .
[٢٣٢]ابن جنى : الخصائص ، ٩٨/٣ .
[٢٣٣]الأزهرى : التهذيب ، ٣٣٠/١٤ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب .
[٢٣٤]سورة التوبة : الآية ١٠٨ .
[٢٣٥]سورة البقرة : الآية ٢٢٢ .
[٢٣٦]سورة النمل : الآية ٤٧ .
[٢٣٧]سورة يس : الآية ١٨ .
[٢٣٨]ابن سيدة : المخصص ، ١/١٤ ، بولاق ، ١٣١٦هـ - ١٣٢١هـ .
[٢٣٩]سورة الانفطار : الآيات ١-٥ .
[٢٤٠]سورة التكوير : الآيات ١-٤ .
[٢٤١]سورة الانشقاق : الآيتان ١-٢ .
[٢٤٢]ابن جنى : المحتسب : ٢١٠/٢ ، تحقيق : على النجدى ناصف ، د/ عبد الفتاح شلبى ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
[٢٤٣]د/ رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية ، ص ٣٥٤ ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٣م .
[٢٤٤]سورة القمر : الآية ١٢ .

[٢٤٥]د/ ناصـــر حسين علي : قضايا نحوية وصرفية ، ص ٨٨-٨٩ ، المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٨٩م .

[٢٤٦]سورة القمر : الآية ٤٢ .

[٢٤٧]ابن جنى : الخصائص ٢/٢٦٤-٢٦٥ .

[٢٤٨]ابن جنى : الخصائص ، ٢/١٥٢-١٥٣ .

[٢٤٩]سورة يوسف : الآية ١١٠ .

[٢٥٠]سورة يوسف : الآية ٨٠ .

[٢٥١]محمـــد خلـــيفة التونسي : أضواء على لغتنا السمحة ، ص ١٤٣ –١٤٥ ، الكتاب التاسع ١٩٨٥ ، مجلة العربي .

[٢٥٢]ابـــن يعـــيش : شرح المفصل للزمخشري ، ٧/١٦٢ ، طبع ونشر محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٩ ، سنة ١٩٥٧م .

[٢٥٣]د/ ناصر : قضايا نحوية صرفية ، ص ٩٠ .

[٢٥٤]ابن جني : الخصائص : ٣/٢٦٤ .

[٢٥٥]سيبويه : الكتاب ، ٢/٢٤١ .

الفهرست